

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٦١

الثلاثاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة غيرنينغ	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للتراع

تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات: تجديد الالتزام الجماعي (S/2015/730)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/845).





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للتزاع

تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب التزاعات: تجديد الالتزام الجماعي (S/2015/730)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/845).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، رومانيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، سويسرا، سيراليون، العراق، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة وداد بوشماوي رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والحاصلة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥ للجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد كريستيان ليفلر، نائب الأمين العام المعني بالقضايا العالمية والاقتصادية بالدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وسعادة السيد فيليب شبوري، رئيس وفد والمراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة المتبعة في ذلك الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/730، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب التزاعات.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/845، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة. أود أن أبدأ بتقديم تعازي إلى حكومة وشعب فرنسا على الخسائر في الأرواح والجرحى في الهجوم الإرهابي الفظيع يوم الجمعة الماضي. في أعقاب التفجيرات الإرهابية الأخرى التي وقعت في الأيام الأخيرة في بيروت وبغداد، وما يبدو أنه تفجير الطائرة الروسية، نرى الخطر المستمر للإرهاب، والواقع، التهديد المتصاعد من داعش. لا توجد مظلمة أو قضية يمكن أن تبرر هذه الأعمال.

لقد عدت لتوي من اجتماع قادة مجموعة الـ ٢٠ الذي عقد في أنطاليا، تركيا، حيث شجعني العزم المشترك للجمع بين تدابير مكافحة الإرهاب التي تستند إلى الأمن مع الخطوات الوقائية التي تعالج إخفاقات الحكم والظلم والاستبعاد والعوامل الأخرى المسببة للعنف المتطرف. كان هناك أيضا توافق على ضرورة أن تحترم استجاباتنا سيادة القانون وتجنب أن يحكمنا الخوف وإذكاء المزيد من التوترات. ويساورني قلق خاص بشأن الأعمال الانتقامية أو المزيد من التمييز ضد المسلمين، وتحديدا اللاجئين والمهاجرين المسلمين. إذ أن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الشعور بالاغتراب الذي يتغذى عليه الإرهابيون. يجب أن يتحد العالم لدحر الجماعات الإرهابية، وتقديم الجناة إلى العدالة، وكسر الحلقة المفرغة للتطرف. ولذلك فإن مناقشة اليوم هنا في مجلس الأمن حسنة التوقيت على نحو خاص.

ومرة أخرى أشكر المملكة المتحدة على تركيز اهتمام مجلس الأمن على تحقيق الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاعات. ولعل الأعضاء يذكرون أنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ أعلن قادة العالم أن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض" (الفقرة ٩، قرار الجمعية العامة ٦٠/١). وتبني خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) على ذلك الفهم باتخاذها نهجا متكاملا، وبإدراجها الهدف ١٦ بشأن بناء المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، الذي يكفل الحصول على العدالة وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة.

إن جذور النزاعات العنيفة والتطرف العنيف في الوقت الحالي ضاربة في أغلب الأحيان في مزيج من الإقصاء وعدم المساواة وسوء إدارة الموارد الطبيعة والفساد والقمع والاخفاقات في مجال الحوكمة، والاستياء والتنفير الذي يرافق الافتقار إلى الوظائف والفرص. بيد أن استجاباتنا لم ترتق إلى مستوى هذه الوقائع. فنحن لا نقوم بعد بالإدماج السليم لأعمال الأمم المتحدة في جميع الركائز المترابطة لأعمالنا وهي: السلام والتنمية وحقوق الإنسان. واليوم، أود أن أوضح أربع نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن نركز المزيد من الطاقة على المنع. وعرفنا هذا الأمر لفترة طويلة. والآن توجه الرسالة مرة أخرى من العمليات الاستعراضية الرئيسية التي أُجريت مؤخرا لعمليات السلام وبناء السلام وبرنامج النساء والسلام والأمن. ويتطلب المنع الاستخدام المتضافر للدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة، ولكنه يعني أيضا أنه لا بد أن تصبح خطة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جزءا أكبر من استراتيجياتنا. فالتنمية التي تخلف الناس وراءها تبذر بذور عدم الاستقرار والعنف. وبوسع المساعدة الإنمائية الموجهة بصورة جيدة أن تساعد على التصدي لعوامل الخطر مثل عدم المساواة والتهميش. ويمكن لتدابير التنمية الحسنة الوقيت أن تساعد في المراحل الحرجة حينما تكون المجتمعات خارجة من النزاع ومعرضة لخطر العودة إلى النزاع. والمنع ليس شيئا يمكن فتحه وإغلاقه؛ بل بالأحرى ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة في جميع السياقات.

ثانيا، يعني زيادة التركيز على المنع تركيزا أكبر على حقوق الإنسان. فكثيرا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان أفضل علاماتنا للإنذار المبكر بوقوع المشاكل، بيد أنه في أغلب

الأحيان كانت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة نفسها مترددة في الإقرار بمحورية حقوق الإنسان. وتدعو مبادرة حقوق الإنسان أولا إلى ثلاثة أنواع من التغيير في إطار منظومة الأمم المتحدة وهي: التحدي الثقافي المتمثل في ضمان إقرار الموظفين بالمنع والحماية باعتبارهما مسؤولية أساسية؛ والتحدي التنفيذي المتمثل في ترشيد تحليلنا ونشر أفرقة ذات بصمات طفيفة لمساعدة السلطات الوطنية قبل وقوع الأزمات؛ والانخراط المبكر والأكثر شفافية مع السلطات الوطنية والدول الأعضاء الأخرى بشأن الحالات الآخذة في التدهور.

ويجري تنفيذ المبادرة. ووضع نظام للإنذار المبكر والرد السريع. ويحظى الموظفون بفهم أفضل لكيفية تعزيز أعمالهم لركائز غير الركائز الخاصة بهم. وفي عدد من الحالات، مكنت مبادرة حقوق الإنسان أولا منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للنُذُر المبكرة بصورة أسرع وأكثر فعالية مما كانت عليه في الماضي. ونشعر بالامتنان لأن المجلس تلقى إحاطات إعلامية من الأمانة العامة بشأن الحالات التي تحظى بالاهتمام على نحو منتظم. وعلينا الآن أن نسعى جادين لحلول اليوم الذي تتخذ فيه الدول الأعضاء إجراء مبكرا وفعالا بشأن تلك الحالات. ونتطلع إلى أن تؤيد الدول الأعضاء بشكل كامل مبادرة حقوق الإنسان أولا باعتبارها وسيلة لحماية شعوبها وتعزيز سيادتها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز الاتساق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة. وتتطلب منا خطة عام ٢٠٣٠ أن نمضي من حالة القوقعة إلى التآزر: وأن نمضي من التجزؤ إلى الشراكة. وعلى منظومة الأمم المتحدة تجميع قواها لتقديم تحليل قوي إلى مجلس الأمن وللجنة بناء السلام.

رابعا، نحن بحاجة إلى تمويل كاف وثابت لأعمالنا للمساعي الحميدة والوساطة؛ ولأفرقتنا القطرية ولصندوق بناء السلام. كما يلزم أن نتحلى بالشجاعة عند الاقتضاء، على سبيل المثال في إعادة بناء سورية ودعم البلدان التي تستضيف بسخاء أعدادا كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك الأردن ولبنان وتركيا. وثمة دعوة عالمية متزايدة إلى وضع خطة إنعاش للمنطقة، ربما شبيهة بخطة مارشال في حجمها. وأناشد مجلس الأمن إيلاء هذه الفكرة الاعتبار الواجب حينما يأتي اليوم، كما أعلم أننا نامل أن يأتي قريبا.

ويمكن رؤية الخسائر البشرية الناجمة عن اخفاقاتنا في أماكن كثيرة للغاية. وتشكل المعاناة والانتكاسات عبئا ثقيلا ينوء به ضميري، كما ينبغي أن تنوء به ضمائرنا جميعا. وفي الوقت نفسه، تتوفر لدينا الأدوات التي يمكننا بها العمل بصورة أفضل. فلنستخدم هذه الأدوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أُعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة ودعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بالنيابة عن لجنة بناء السلام.

إن المناقشة بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزعات مناقشة هامة وحسنة التوقيت على السواء. شكلت لجنة بناء السلام، التي أمثلها هنا اليوم، قبل ١٠ أعوام للتصدي للتحديات حول سد الفجوة بين تحقيق الأمن والتنمية. وتتيح هذه المناقشة فرصة للتفكر في نجاحاتنا المشتركة وأوجه قصورنا حتى الآن. وبطبيعة الحال، لن نتمكن من الإسهام في بناء السلام الدائم إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وفي عام ٢٠١٥، أكد المجتمع الدولي على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون تحقيق السلام والأمن، وأن السلام والأمن سيتعرضان للخطر بدون تحقيق التنمية المستدامة. وقبل أقل من شهرين، أكد رؤساء الدول، في جملة أمور، على النية

في تشجيع بناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة وشمول الجميع وتكون خالية من الخوف والعنف.

وقبل أسبوعين، أصدر الأمين العام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية تحذيرا مشتركا غير مسبوق من آثار النزاعات الحالية على المدنيين وناشدا اتخاذ إجراء عاجل وملموس للتصدي للمعاناة البشرية وانعدام الأمن. وأشارا إلى كون العالم يمر بمرحلة تحول ودعيا الدول إلى مضاعفة جهودها لإيجاد حلول مستدامة للنزاعات واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق تلك الغاية. وأود أن أشيد ببيان المهام الذي قدمه الأمين العام صباح هذا اليوم في ذلك الصدد. وأعتقد أن من واجبنا جميعا الاستجابة لتلك الدعوة، أيضا. والمسألة، بطبيعة الحال، تتعلق بكيفية القيام بذلك.

وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته أن يعملا بشكل أفضل في دعم الجهود الرامية إلى بناء السلام وصونه. وكجزء من هذا الأمر، علينا القيام بالمزيد من العمل لتجنب العودة إلى النزاع وزيادة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاع في المقام الأول. وتقوم حاجة إلى تجديد العزم الذي يشمل اغتنام فرصة إجراء العمليات الاستعراضية الثلاث المتصلة بعمليات السلام التي تجري على قدم وساق في الوقت الحالي. والتحدي هو تحويل التطورات المعيارية والزخم السياسي إلى إصلاحات ملموسة من أجل تحسين الاستجابة في مجال التنفيذ.

وأود أن أبرز ثلاثة تغييرات أرى أنها ستكون ضرورية من أجل تحسين الجهود الرامية إلى صون السلام وهي: زيادة التركيز على المنع، والمزيد من الشمول وتعزيز الاتساق. وسأصف بالتفصيل ما يستلزمه كل واحد من هذه التغييرات، وسأتطرق أيضا للمجال الذي يمكن فيه للجنة بناء السلام أن تضيف قيمة وكيفية القيام بذلك.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن يتقدم نشوب النزاع والانزلاق إليه من جديد إلى صدارة انخراط الأمم المتحدة وأن يستفيد من إدراك أن تحقيق السلام في المقام الأول عملية سياسية تتطلب انخراطا مستمرا وطويل الأمد. وأحد أكثر السبل الفعالة لصون السلام ومنع نشوب النزاعات هو بناء القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات المحلية ودعم الحكم الرشيد.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المعرضة للنزاع بحاجة إلى الدعم من الشركاء الدوليين الراغبين والقادرين على الاستمرار في المدى البعيد. ويلزم أن ننظر في تعديل آفاقنا من الدورات البرنامجية التي تستمر لثلاث أو خمس سنوات إلى أطر العمل التي بدلا من ذلك تستمر من ١٥ إلى ٣٠ عاما. ومثلما يذكر التقرير عن استعراض بناء السلام (انظر S/2015/490)، فإن إنشاء المؤسسات الشرعية التي يمكنها أن تساعد على منع الانتكاس يستغرق جيلا من الزمن. ولجنة بناء السلام توفر منتدى للبلدان التي ليست في حالات الصراع المباشر، وإنما التي تحتاج إلى الاهتمام المتواصل، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

إن نجاح بناء السلام والعمل الوقائي يتطلب أيضا التحليل السياسي السليم كأساس للدعم الدولي في كلتا حالتي الصراع وما بعد الصراع. لذلك، هناك حاجة إلى زيادة القدرة على تقييم الصراع. وينبغي بشكل منهجي تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال إجراء تحليل للصراع وهشاشة الأوضاع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها على نحو أفضل بغية منع نشوب الصراعات، بما في ذلك هيكل بناء السلام.

وأود أن أنوّه بأهمية ما قام به صندوق بناء السلام في دعم العمل المتكامل، والحساس من حيث التوقيت، والمحفوف بالمخاطر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكما أوصت التقارير الصادرة عن عمليات الاستعراض، من الأهمية بمكان توفير موارد كافية لتلك الأداة الهامة بحيث يمكن التنبؤ بها.

وينبغي أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإقليمية التي غالبا ما تكون أول المستجيبين، بغية تحسين الاستجابة لاحتياجات البلدان المعرضة للصراعات.

إن السلام لا يمكنه أن يتحقق إلاّ من داخل المجتمعات، والبناء على الملكية الوطنية الشاملة. والمؤسسات الشفافة التي يمكن الوصول إليها والتي تتحمل المسؤولية عن الاستجابة لاحتياجات سكانها برمتهم هي مؤسسات هامة لبناء الثقة، وتعزيز العلاقة بين الدول والمواطنين.

وشمول الجميع يقع في صميم عمل لجنة بناء السلام. وكجزء من دورها الأساسي، فإن لجنة بناء السلام في وضع فريد يؤهلها للإصغاء إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، والتشاور معهم. علاوة على ذلك، إنها مهيّأة لدعم الملكية الوطنية والمحلية. والبلدان التي تنخرط لجنة بناء السلام في العمل معها هي دائما في الطليعة. ودورنا يكمن في دعم عملياتها.

ولا يسعنا أن نتناول شمول الجميع دون الإشارة إلى أهمية إشراك المرأة بوصفها فاعلة في جميع جوانب عملنا. وتعكف لجنة بناء السلام حاليا على وضع استراتيجية للجنسين تكفل مشاركة أكثر منهجية واستراتيجية بشأن هذا الموضوع. علاوة على ذلك، وفي غضون بضعة أسابيع، سوف نناقش مسألة الشباب وبناء السلام، وهي مسألة لم تلق حتى الآن قدرا كبيرا من الاهتمام كما ينبغي. ومن المهم عدم اعتبار الشباب ضحايا العنف في الصراع بالدرجة الأولى. ويتعين ألاّ نركّز على الشباب بصفتهم مجموعة مخاطر محتملة أو جناة، وإنما كجهات فاعلة.

والتحول الأخير الذي أودّ أن ألفت إليه يتعلق بالطريقة التي نتعاون بها بعضنا مع بعض. فالمطلوب أن نعمل جميعنا أكثر وأفضل ضمن ولاية كل منا، بغية التصدي لتحديات الصراع والاستجابة إلى البلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

والجهات الفاعلة الدولية بحاجة إلى أن تبدأ العمل بشكل أكثر تماسكا. وينطبق ذلك على جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية. إننا بتجاوزنا المنافسة قصيرة النظر بين دوائر النفوذ، لن نزيد فحسب من فعالية المنظمة، ولكننا، وهو الأهم، سنقدّم دعماً أكثر فعالية للمجتمعات التي أنشئت المنظمة لمساعدتها.

وأعتقد أن لجنة بناء السلام يمكنها أن تساعد في تبديد بعض الأفكار المتقوقعة، وتعالج التفكك وازدواجية الجهود. ومن خلال دورها الرئيسي لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الهامة، يمكننا أن نساعد على الاتيان بمنظور بناء السلام إلى مداولات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، بوسع اللجنة أن توفر التقييمات الاستراتيجية لجهود الأمم المتحدة على أرض الواقع، وأن تقدّم التوصيات القابلة للتنفيذ في سياقات قطرية محددة، فضلا عن الاسهام في تماسك المانحين.

ولعلّ أهمية زيادة الاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة ليست أكثر وضوحا على الاطلاق مما هي عليه أثناء الفترات الانتقالية. ونجاح الفترات الانتقالية يتطلب التكامل الحقيقي بين السلام والتنمية. وهو يتطلب أيضا فهم العلاقات المتبادلة المعقدة أصلا والابتعاد عن الفهم السطحي للصراعات.

وبإمكاننا أن نتعلم من الأمثلة الناجحة مثل المرحلة الانتقالية في سيراليون. وفي السنوات المقبلة، سوف تسنح لنا الفرصة كي نبيّن في ليبريا أننا قادرون على العمل من خلال النُهُج المشتركة في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وبصفتي رئيسا للجنة بناء السلام في هذه السنة، عملت على نحو وثيق جدا مع التشكيلات القطرية الست. وأنا أعلم أننا نسعى جميعا إلى تنويع أساليب عملنا واعتماد أدوات أكثر مرونة للمشاركة. ولقد بدأ هذا العمل بالفعل، ولكنني أعتقد

أن باستطاعتنا القيام بأكثر من ذلك وبشكل أفضل لمساعدة المزيد من البلدان التي تحتاج إلى جهود بناء السلام.

وفي الختام، أتطلع إلى إقامة علاقة أوثق مع المجلس، بغية تحقيق نصيحة التكامل التي تقدمها لجنة بناء السلام. وهناك مجال لتعزيز التعاون، استنادا إلى ولاية كل من هاتين الهيئتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوشماوي.

السيدة بوشماوي (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف وامتياز لي أن أشارك في هذا النقاش لأول مرة، في المنتدى الكبير للأمم المتحدة الذي يسهر على تحقيق السلام والأمن في العالم. وأود أن أشكر بحرارة رئاسة المجلس على دعوتي إلى الإسهام في هذه المناقشة بشأن موضوع معقد في هذا الزمن البديهي، ألا وهو ”الأمن والتنمية والأسباب الجذرية المؤدية إلى نشوب النزاعات“.

إن مشاعر الحزن تغمرني حيال جميع أولئك الذين لقوا حتفهم في الهجمات التي وقعت مؤخرا في سيناء، وبيروت، وباريس.

كما يعلم الأعضاء، أنا من تونس، البلد الذي بدأ فيه ما أصبح يعرف بالربيع العربي عام ٢٠١٠. وبعد خمس سنوات، بدا واضحا للأسف أن الدول العربية تعيش حالة رعب إزاء التطرف المتزايد الذي تعاني منه المنطقة ويهدد السلام والأمن في العالم. وإسهامي في هذه المناقشة سوف يتأتى من تجربة بلدي في الماضي والحاضر، فضلا عن البيئة المأساوية التي تتصف باندلاع الصراعات المسلحة العنيفة في منطقتنا. وسوف أحاول التشديد على ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي للمساعدة في التخفيف من حدة الحالة القائمة.

في السنوات الأخيرة، شهدنا حالات انتقالية تميزت بأزمات عميقة في المجتمع، وبتحدي النماذج الحالية للتنمية. وبينما تحسّن السيناريو المتعلق بالحريات، وبخاصة حرية التعبير وتكوين الجمعيات، شهد الناس أيضا تدهورا في قدرتهم الشرائية، فيما بلغت البطالة في صفوف الشباب الخريجين أعلى نسبة لها من أي وقت مضى. وتمر البلدان الواقعة في منطقتنا بأزمة اجتماعية واقتصادية لم يسبق لها مثيل. والتهميش منذ عقود طويلة لشعوب منطقتنا والإذلال الذي تتعرض له بسبب عدم اتساق السياسات العامة، وخاصة ما يتعلق بقضية فلسطين، أدّيا إلى شعور شبابنا بعدم الثقة تجاه الغرب. لذلك، ثمة شريحة من المجتمع تدير ظهرها للقيم العالمية، وتحاول جرّ بلداننا إلى خلافات حول الهوية، مما يؤدي إلى آثار عكسية مثل التطرف والإرهاب.

إن أسباب ظهور الإرهاب وتزايد انعدام الأمن في تونس لا تكمن على نحو دقيق في الاعتبارات التونسية – التونسية؛ فهي، من بين أمور أخرى، نتيجة إدارة كارثية للصراع الليبي. واليوم، فإن التطورات الأخيرة على الحدود الجنوبية – الشرقية لبلدنا، وانهيار جميع المؤسسات التابعة للدولة في ليبيا المجاورة يشكلان خطرا متزايدا لزعزعة الاستقرار في تونس. وإذا حدث ذلك، فإن العواقب لن تقتصر على تونس الصغيرة فحسب. فأوروبا وبقية العالم سوف يتأثران بها على الفور.

ولقد باتت التهديدات الأمنية مترابطة أكثر من أي وقت مضى. ففي منطقتنا، تؤدي أعمال الإرهاب والحروب، والاتجار بجميع أنواعه داخل الدول وعبر الحدود، والهجرات الجماعية إلى جعل أمننا غير قابل للتجزئة. لذلك، المطلوب التزام استباقي ومنسق، وتنفيذ استراتيجيات أمنية معززة بغية تنفيذ إجراءات سريعة وفعالة، وتوفير حلول مشتركة للأخطار التي تهدد الحياة والسلام والتنمية.

وإذا أردنا أن نتوجه صوب إرساء الديمقراطية، فيتعين علينا أن نضع برامج كبيرة لدعم البلدان المتضررة ومساعدتها

أثناء كامل العملية التي ترمي إلى تحقيق سيادة القانون، والتنمية، وبناء القدرات، ورفع مستوى الوعي بين الناس حتى يتصرفوا كمواطنين مسؤولين.

ولتحقيق ذلك، يجب زيادة تعزيز الثقافة الديمقراطية وحقوق المواطنة أولا. ويجب أن تكون هناك عملية لإنشاء عقد اجتماعي جديد ينص بوضوح على التحديات التي تواجه الديمقراطية والاضطلاع بالواجبات المدنية بغرض تجنب الانتكاس.

وعلى الرغم من أن تونس قد تأثرت بالآفات نفسها التي تؤثر سلبا على البلدان المجاورة، فهي تُعتبر استثناء، لأننا تمكنا من تجنب نشوب النزاعات عن طريق الحوار والوصول إلى التسوية قبل فوات الأوان. وقد كان ما حققناه استثنائيا للغاية إلى درجة أن لجنة جائزة نوبل قد قررت تأهُّل عملنا بوصفه عملا نموذجيا، ومن ثم منحنا جائزة نوبل للسلام هذا العام.

ونظرا لتسارع وتيرة العولمة والتغيرات التي تحدث الآن على مستوى الكوكب بأسره، فإن الأزمات العميقة الجذور في بلدان منطقتنا تدفع السكان على نحو متزايد إلى هامش عملية التنمية الناشئة عن العولمة. وكلما استمرت الحالة هذه، كلما صعب التوصل إلى حلول للأزمات في الأجلين القصير والمتوسط معا. وسوف تزداد المخاطر الهائلة التي ربما يتعرض لها أمن واستقرار هذه البلدان وما لها من آثار على المنطقة.

وفي الوقت الذي يمكن أن يتسارع فيه تدهور حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، وما ينتج عنه من آثار سلبية على المنطقة بأسرها، ما تزال تونس تتمتع بوضعها الخاص، وهو ما يعطي الأمل في إمكانية تحقيق التحول الديمقراطي بصورة دائمة وناجحة. غير أن المخاطر ما تزال كبيرة لأن من شأن ذلك أن يقدم نموذجا يمكن أن تحتذيه المجتمعات العربية التي ما تزال تشهد تغيرات واضطرابات وتسعى إلى الانتقال إلى الحداثة. وإن من واجب العالم الحر بأسره الذي يتشاطر القيم العالمية ويبدي التزاما بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أن يكفل نجاح النموذج التونسي. وسوف يدل ذلك على التوافق الذي لا شك فيه بين الإسلام والديمقراطية، وأنه يمكن تفادي المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا.

وتونس بلد صغير، وتتناسب مشاكله مع حجمه. ويكفي العالم الالتزام بتلك الرؤية كي يتسنى إنقاذ الأمل الأخير للربيع العربي، ولكن قد لا نتمكن من تحقيق النجاح لوحدنا. وعلى الرغم من محدودية مواردنا، فقد اخترنا تقاسم قيم الحرية والكرامة والانفتاح والمواطنة العالمية، ولن نتخلى عن هذه القيم بالتأكيد.

ونوجه نداء التضامن والتعبئة المشتركة هذا إلى جميع أصدقائنا. وسنتمكن معا من استعادة السلام والأمن الدوليين والقضاء على مصادر اليأس، ونبعث برسالة قوية إلى شعوبنا وشبابنا مفادها أن بإمكان عالم الغد أن يكون أكثر عدالة وقدرة على العمل بمزيد من التضامن والاحترام لهذه القيم. وبالتالي، فإن علينا أن نرقى إلى مستوى الحدث التاريخي هذا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بوشّماوي على إحاطتها الإعلامية.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أشكر الأمين العام، والسيدة بوشّماوي، والسفير سكوغ على بياناتهم. ويسرني جدا أن أترأس مجلس الأمن مرة أخرى اليوم، وأن أكون أول وزير للتنمية تتاح له هذه الفرصة. وذلك لأن التنمية والأمن مرتبطان ارتباطا وثيقا.

وتعرب المملكة المتحدة عن خالص تعازيها إلى أولئك الذين عصف بهم الإرهاب بصورة مأساوية. فما زلنا نرى بوضوح أكثر من ذي قبل، من باريس إلى سورية، ومن جنوب

السودان إلى اليمن، ومن بيروت إلى شرم الشيخ، الألم والمعاناة بوصفهما تكلفة النزاع وتكلفة إنسانية في الوقت ذاته.

لقد سمع المجلس يوم أمس عن إراقة الدماء في سورية (انظر S/PV.7560)، التي أزهقت الكثير من الأرواح. ولكن علينا أيضا أن ننظر إلى التكلفة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد، وبالنسبة للأجيال المقبلة. وتشير التقديرات إلى أن النزاع السوري قد حوّل عقارب الساعة إلى الوراء وأخّر التنمية في ذلك البلد نحو ٣٠ عاما، وأن الدول المتضررة من النزاعات هي الأكثر بعدا عن مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي واقع الأمر أننا إن أردنا تحقيق الأهداف العالمية الجديدة الرامية إلى إنهاء الفقر والارتقاء إلى مستوى وعدنا بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب، فإن منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات سلمية ضروريان للغاية.

لقد بينت لنا السنوات الـ ١٥ الماضية أن محاولة بناء التنمية في أي من البلدان دون توفر أساس متين من السلام والاستقرار أشبه بمحاولة بناء منزل في الرمال، لأنه سرعان ما سيُجرف بمجرد حلول الأزمات. فكيف يمكننا التأكد من توفر الأسس المتينة هذه؟ ولا يقتصر الاستقرار على التصدي للحروب والنزاعات فحسب، بل يتعلق أيضا بأن تكون للبلدان اقتصادات قوية وسكان يتمتعون بالصحة والتعليم. ومن الأهمية بمكان أنه يتعلق بقوة المؤسسات، التي وصفها رئيس الوزراء في بلدي بأنها الخيط الذهبي للتنمية. ويعني الاستقرار سيادة القانون واحترام حقوق الملكية ووجود جهاز قضائي مستقل، لأن أكثر سكان العالم فقرا ليسوا جوعى فحسب، بل هم محرومون من العدالة، ويرغبون في فرص العمل، ويرغبون في أن يكون لهم الحق في ملكية أراضيهم وإنشاء أعمالهم التجارية. وحين لا يكون للأفراد صوت في مجتمعهم، فإن ذلك لا يعني أنهم بلا تظلمات، بقدر ما يعني عدم توفر ساحات العدالة التي يُستمع إليهم فيها، وبذلك تتفاقم المظالم وتزداد.

ويعني الاستقرار أن تكون للفتيات والنساء حقوقهن. ونحن نعلم أن الفتيات والنساء هن من الفئات الأكثر ضعفا عند حدوث الأزمات، وأنه يجب أن يكنّ جزءا لا يتجزأ من أي جهود ترمي إلى حل النزاعات وبناء السلام. ويكتسي الاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن الجاري حاليا أهمية بالغة في ذلك الصدد. كما يكتسي التمكين الاقتصادي للمرأة أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. وتشير الأبحاث التي أجريت مؤخرا إلى أنه إذا أتيحت للمرأة في جميع البلدان الفرصة للاضطلاع بالدور نفسه الذي يقوم به الرجل في الأسواق على قدم المساواة، فسيكون ممكنا إضافة نحو ٢٨ تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويعني الاستقرار أيضا خلو المجتمع والمؤسسات من الفساد. فالفساد وبال على التنمية، ووبال على أكثر السكان فقرا، ووبال على الأعمال التجارية. فهو يؤدي إلى تمزيق نسيج المجتمع والمؤسسات العامة، لأنه أشبه بنظام خاطئ للرعاية الاجتماعية تُنقل بواسطته الموارد من الفقراء إلى الأغنياء. عليه، فإن من شأن التصدي لهذه المسائل أن يستند إلى العمود الفقري لدولة مستقرة. فبدون تلك المؤسسات لا يمكن للأفراد أن يحققوا إمكاناتهم، ولا تستطيع المجتمعات المحلية تحقيق الرخاء، ولن يتسنى للأعمال التجارية أن تستثمر، ويحل الركود العام في البلد بأسره.

ولا يقتصر الأمر على المؤسسات الوطنية وحدها، بل تكتسي قوة المؤسسات الدولية أهمية بالغة أيضا. وندرك أن مجلس الأمن يضطلع بدور حيوي فيما يتعلق باتخاذ قرارات حفظ السلام وتسريع الأعمال الإنسانية، وأنه يضطلع بدور حيوي في كفالة التقيد بالقانون الإنساني الدولي عندما ينشب النزاع، فضلا عن دوره في المساعدة على إيجاد الحلول السياسية. لكن وكما يشير تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات (انظر S/2015/730) وتقرير الفريق المستقل

الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) فقد أصبح على مؤسساتنا الدولية أن تضطلع بدور أكبر في معالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف ونشوب النزاعات. ويعني ذلك إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات على قدم المساواة مع حلها، وذلك عن طريق العمل متى توفرت المؤشرات على تدهور الحالة. ويعني ذلك أيضا الانتقال من عملية حفظ السلام إلى بناء السلام عن طريق الاستثمار في الخدمات الأساسية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وعن طريق المساعدة في بناء اقتصادات أقوى وتوفير فرص العمل، وعن طريق تقديم الدعم إلى المؤسسات القوية الخاضعة للمساءلة ودعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وإتاحة الوصول إلى الأسواق بطريقة حرة وعادلة، فضلا عن احترام حقوق الفتيات والنساء، والتصدي للفساد. وينبغي إحراز ذلك التقدم من خلال الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وترى المملكة المتحدة أن ذلك يصب بقوة في مصلحتنا الوطنية وفي مصلحة جميع البلدان. إن الاستثمار في الرخاء والاستقرار في الخارج، أمر بالغ الأهمية، إذا أردنا ألا ينتهي الأمر بالمشاكل العالمية على عتبة دارنا. إن الإقصاء وانعدام التنمية يوفران أرضا خصبة لازدهار التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والصراعات، ويؤديان أيضا إلى الهجرة. وقد قطعت المملكة المتحدة التزاما تاريخيا بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلها القومي على التنمية، حيث يُنفق جزء كبير من تلك الأموال في الدول الهشة والبلدان التي تعاني من الصراعات. إننا ندعم التنمية وبناء السلام من خلال الأمم المتحدة وأرسلنا قوات من المملكة المتحدة لتشارك في عمليات الأمم المتحدة في الصومال وجنوب السودان.

ونحن نعتقد أن هذه الاستثمارات والخطوات تمثل التدابير الصحيحة التي ينبغي اتخاذها، والمناسبة لمصلحتنا الوطنية أيضا. إن الأمر يتعلق بإنقاذ الجيل القادم من ويلات الحرب وإتاحة الفرصة للجميع لأن يعيشوا حياتهم ويبنوا المستقبل الذي ينشدونه من دون عنف أو تهديد به. ويتعلق الأمر أيضا بتحقيق الرخاء والسلام والأمن في العالم لأن الصراع مكلف بكل معنى الكلمة. وإذا تحركنا الآن معا، يمكننا أن نبني عالما أفضل وأكثر ازدهارا وأمنا لنا جميعا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في المجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره. سيدتي الرئيسة، إنك تصوتين من خلال وجودك هنا وترؤسك لجلسة اليوم. إن قيادة المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة والتركيز المستمر على الربط بين الأمن والتنمية أمر في غاية الأهمية. وأود أيضا أن أشكر السيد سكوغ على إحاطته الإعلامية وأن أرحب بالسيدة بوشماوي في المجلس وأهنئها على فوزها بجائزة نوبل، وهو أمر لا تتاح لنا الفرصة غالبا للقيام به في مجلس الأمن. إن المسألة الأهم من الفوز بالجائزة هي صمودها وإصرارها العنيد وصمود وإصرار الشعب التونسي على بناء ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. وثمة أمر يجب ألا يقلقوا بشأنه، ألا وهو، احتمال أن يدير العالم ظهره لهم. إننا نساندهم تماما ونشعر بالانبهار إزاء ما قاموا به حتى الآن، وسنكون شريكا دائما لهم، في السراء والضراء، فيما يمضون إلى الأمام. ونحن نعلم مدى صعوبة ذلك وأهميته ليس بالنسبة لتونس وحدها، بل للمنطقة بأسرها والعالم ككل.

قبل أن أبدأ، أود أيضا أن أتقدم بأحر التعازي للسفير دولاتر وشعب فرنسا. إن دولته العظيمة هي أقدم حليف لأمريكا. إننا نتشاطر التاريخ والقيم والمثل العليا. وقد وقفنا معا مرارا وتكرارا، واليوم نقوم بذلك بقلب مثقل بالأحزان، ولكن بتصميم أكبر من أي وقت مضى. ونحن على استعداد

للمساعدة بأي طريقة ممكنة. ونقدم أيضا تعازينا لأسر ضحايا الهجوم، الذي تم على ما يبدو بقنبلة، على متن الطائرة الروسية، وكذلك لضحايا وأسر ضحايا الهجمات المروعة في لبنان والعراق. إننا نتعامل مع حركة وحشية، ولا بد من وقفها عند حدها.

إننا نجتمع كل أسبوع في هذه القاعة ونتناقش بشأن أفضل السبل للرد على مجموعة تتغير باستمرار من التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وقد اجتمعنا الأسبوع الماضي بشأن الصومال (انظر S/PV.7554)، وهو بلد ندعم فيه كلا من العمليات الأمنية الجارية ضد الإرهابيين الذين يستخدمون العنف والجهود الموازية للمساعدة في تحقيق انتقال سياسي. واجتمعنا بشأن سورية، حيث تحولت ثورة بدأت ضد نظام قمعي إلى قتل ذلك النظام بشكل عشوائي لجموع المدنيين بشكل يومي. وهذه، بطبيعة الحال، حرب ذات تداعيات تؤثر علينا جميعا وقد مكنت من قيام تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام (داعش). واتخذنا أيضا قرارا بشأن بوروندي (القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥))، وهي بلد فر ٢٨٠ ٠٠٠ شخص على الأقل فيه من منازلهم، فيما يسعى الكثيرون منهم لإيجاد مأوى في البلدان المجاورة.

لقد طرح الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت في عام ١٩٤١ فكرة الحريات الأربع، حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من العوز والتحرر من الخوف. وهي متشابكة فيما بينها جميعا، والزعم بخلاف ذلك هو أمر خطير. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نكرس أنفسنا لمعالجة أسباب الخوف والعوز في مجتمعاتنا. ويجب علينا بناء مؤسسات قوية تحترم حقوق الإنسان وتخضع للمساءلة أمام شعوبنا واحتياجاتها. وكما تُذكرنا الأزمات التي تحتل عناوين الصحف وفي الواقع، بل وكما تؤكد الأحداث المروعة التي وقعت الأسبوع الماضي في باريس وبيروت وبغداد، فإن التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم متنوعة. وينبغي أن يكون نهجنا في التصدي لها متعدد الأوجه كذلك. وهذا يتطلب ليس مجرد الاستخدام الفعال لكل أداة في جعبتنا، ولكن أيضا وضع تصور كامل للتهديدات والعوامل المسببة لها.

ولدى المجلس اليوم فرصة جيدة لمناقشة سبب جذري غالبا ما يتم تجاهله، والمتمثل في التخلف. وكما قال الرئيس أوباما،

”فإن عدم تحقيق التنمية، حين لا يحظى الناس بأي تعليم أو وظائف أو أمل، وحينما يشعرون بأن كرامتهم الإنسانية الأساسية يجري انتهاكها، هو الذي يساعد على تأجيج الكثير من التوترات، والتراعات وعدم الاستقرار في عالمنا“. (A/70/PV.11، صفحة ٢)

وهذه العلاقة السببية معترف بها في أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال شهر أيلول/سبتمبر (القرار ٧٠/١)، والتي يشير الهدف ١٦ منها بوضوح إلى أن غياب التنمية يهدد السلام والأمن. وبطبيعة الحال، فإن العكس صحيح أيضا. فالتنمية ليست حلا سحريا ن للقضاء على كل التهديدات. إننا نعلم جميعا أن هناك بعض الأشخاص الذين يصبحون إرهابيين على الرغم من كونهم أغنياء ويعيشون حياة مترفة. ولكن في سياقات عديدة، وخاصة في الأماكن التي ننشر فيها قوات لحفظ السلام وأفرقة سياسية، تشكل تحديات التنمية، بما في ذلك انعدام الفرص الاقتصادية وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان، الوقود الذي يؤجج عدم الاستقرار. ومن واجب وكالات التنمية أن تعالج العديد من تلك العوامل بشكل مباشر، ولكن أود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث طرق يمكن للمجلس أن يساعد أيضا من خلالها.

أولا، يجب على المجلس تشجيع وتمكين الاعتراف بالشواغل الإنمائية وإدماجها في التقييمات الأمنية واستراتيجيات حفظ السلام وبرامج بناء السلام. وسيمكننا ذلك من الخروج

بفهم أكثر دقة للديناميات التي تشكل الظروف الميدانية، وبالتالي تحسين تصميم تدخلاتنا. ولا يمكننا أن نكتفي بتقديم ”حلول ترقيعية“ عندما يختمر الصراع بالفعل. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الولايات المتحدة تدعم جهود الأمانة العامة لكسر ”الحواجز البيروقراطية“ على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتمكيننا من إجراء تقييمات واستجابات أكثر شمولية ودقة. وعلى النحو المُقترح في مبادرة حقوق الإنسان أولا، يجب علينا أيضا أن نسعى إلى إجراء تغييرات تنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة، تعزز التحليل والإنذار المبكر على نطاق المنظومة في الحالات المثيرة للقلق. وسيتيح هذا الإنذار المبكر اتخاذ إجراءات حسنة التوقيت بقدر أكبر تهدف إلى منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو مواجهتها. وأعتقد أن هذا ما نسعى للقيام به الآن في بوروندي وما سعينا إليه هناك على مدار العام المنقضي.

ثانيا، يجب علينا أن نضمن اقتران عمليات حفظ السلام ببناء سلام. ويدخل نجاح برامج بناء السلام في دائرة الاهتمام المباشر للمجلس لأنه سيساعد على تحديد ما إذا كان بلد ما سيعود أم لا مرة أخرى إلى الصراع، ومن ثم يعود إلى جدول أعمال المجلس. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في بوروندي إلى أي حد يمكن للبلدان المتضررة من النزاع أن تحقق تقدما في مجال بناء السلام والتنمية، ولكن تسقط بعد ذلك في أزمة، متسببة في حسرة للكثيرين. ويتيح استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥ (S/2015/490) فرصة ثمينة لتعزيز هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة وضمان إدماجه في الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وفي تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. إننا نعلم جميعا أننا بحاجة إلى العمل بشأن كيفية جعل العلاقة بين مجلس الأمن وهيكل بناء السلام أكثر فعالية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكون واقعيين في تخطيطنا. ونحن نقوم بتصميم بعثات حفظ السلام، يجب علينا التأكد من أنها لا تعالج جميع جوانب أي نزاع معروض علينا حاليا فحسب، ولكن أيضا أن تكون مجهزة للحفاظ على الأمن بينما يجري إحراز تقدم حاسم في مجال التنمية. ولننظر إلى سيراليون، حيث تحتفظ الأمم المتحدة بوجود تطورت أشكاله مع انتقال البلد من مرحلة الحرب الأهلية إلى بناء السلام فور انتهاء الصراع، ومن ثم إلى التنمية. وتلك العملية الانتقالية مستمرة، ولكنها أثمرت بالفعل حكومة أقوى ومجتمعا محليا أكثر صمودا، تمكن من تحمل وباء الإيبولا وهزيمته في نهاية المطاف. وحالة سيراليون تذكرنا بأنه كان هناك، قبل وقت ليس ببعيد، أولئك الذين شككوا في صلة مرض ما، وباء مثل الإيبولا، بعمل المجلس. وشهدنا منذ ذلك الحين كيف يمكن لشيء من هذا القبيل أن يهدد مباشرة الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا العصر الجديد، لا يمكننا اختيار العوامل المحركة للصراع وانعدام الأمن التي نود معالجتها.

يجب علينا بدلاً من ذلك أن نسعى لتحديد وتحسين فهم جميع هذه النزاعات، لتحقيق المزيد من الفعالية في تنفيذ ولايتنا. وتمثل مناقشة اليوم خطوة هامة في هذا الاتجاه.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ورئيس لجنة بناء السلام السيد سكوغ والسيدة بوشماوي على ملاحظاتهما الثاقبة. ونرحب بهذه المناقشة حسنة التوقيت التي تنظمها البعثة الدائمة للمملكة المتحدة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن المجتمعات السلمية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع هما شرطان أساسيان للتنمية ونتائجها. ولمجلس الأمن دور واضح يؤدّيه في إطار مسؤولياته التي أناطه بها ميثاق الأمم

المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وإرشاد البلدان للخروج منها ودعم إنشاء المجتمعات المسالمة. إن التعاون الأفضل والأكثر اتساقاً مع لجنة بناء السلام، كما ناقش المجلس في مناسبات أخرى، يفضي بدرجة كبيرة إلى تحقيق هذه الغاية.

وفي حين أن موضوع اليوم واسع والمسائل كثيرة، أودّ أن أركّز على مسائل المنع وسيادة القانون. إن جميع النزاعات مهما كانت طبيعتها لها نمط واضح جداً – انهيار الحكم الرشيد والإفلات من العقاب والخروج على القانون، والاستبعاد والتهميش، والتعسف في استعمال السلطة والفساد، فضلاً عن تجاهل تام لحقوق الإنسان. يشير التقرير النهائي للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، في جملة أمور، إلى الاهتمام المحدود بالديمقراطية والتحول الهيكلي، وعدم معالجة مسائل التهميش والاستبعاد، والمظالم القائمة منذ أمد بعيد داخل الجنوب، وعدم معالجة قضايا المساءلة.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كان ضعف مؤسسات الدولة هدية للجماعات المسلحة التي تقوم بالابتزاز وفرض الأتاوات وتحكم قبضتها على استغلال الموارد الطبيعية، ونهب الملايين من الأموال التي تمس الحاجة إليها، في حين تكافح الدولة من أجل توفير أبسط الخدمات. وفي نزاع بعد آخر، أدّى استمرار الفشل في معالجة المظالم طويلة الأمد ومعالجة الإقصاء والتهميش لبعض الفئات في المجتمع إلى عواقب متفجّرة.

وهذه كلها أمثلة واقعية، وتذكرة بأن بناء حكم رشيد خاضع للمساءلة ومؤسسات خاضعة لسيادة القانون وبسط السلطة الحكومية على المناطق المتضررة من النزاع هي أمور بالغة الأهمية، لها نفس أهمية استهداف الإرهاب ومكافحته، وهو الذي بات يستهدف على نحو متزايد كل واحد منّا. إن الجهود الرامية إلى التصدي للفجوات الأساسية لسيادة القانون التي تشكّل أساس النزاع يجب أن تبدأ مبكراً. يزيد ضمان تولّي أمر هذه الجهود على الصعيد الوطني من احتمال استدامة المبادرات وقتا طويلا بعد رحيل حفظة السلام.

وليكون لولايات سيادة القانون أثر، فمن الأساسي تحديد أنسب الأنشطة وترتيبها. ومن الضروري أن تتاح موارد كافية يمكن التنبؤ بها لبعثات الأمم المتحدة، سواء من حيث الخبرة الفنية أو الدعم البرنامجي، للوفاء بولايات سيادة القانون المسندة إليها. إن التنسيق الفعال بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان – عمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الثنائية وكيانات الأمم المتحدة – أمر لازم. ويؤسفنا أن نلاحظ أنه على الرغم من أن سيادة القانون أصبحت بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام، إلا أن الموضوع نفسه بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات قلّما يجد طريقه إلى جدول أعمال مجلس الأمن. وبالنظر إلى أهمية الإنعاش بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام في بناء الدولة فليس هذا هو النهج الصحيح، في رأينا. فنحن بحاجة إلى إعادة وضع سيادة القانون في بؤرة تركيز عمل المجلس.

وفيما يتعلق بالمنع، في حين أن التأكيدات على أهميته كثيرة جدّاً، إلا أن المجلس يميل في أغلب الأحيان إلى القيام بأقل مما يجب بعد فوات الأوان من حيث العمل. وفي عالم صار أكثر تعقيداً من أي وقت مضى ونزاعات طال أمدها وأسوأ أزمة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ينبغي أن نفعل أكثر من هذا بكثير للحيلولة دون انهيار السلام بدلاً من محاولة إصلاحه حينما ينكسر. وكما أشار الأمين العام في وقت سابق اليوم، ينبغي أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) جزءاً لا يتجزأ من الجهد الوقائي.

وعلينا أن نكون أفضل بكثير في قراءة إشارات التحذير. ومن بينها، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كثير من الأحيان هي علامات الإنذار المبكر الأولى على

النزاع. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي لم تعالَج عقبة أمام عمليات المصالحة وبناء السلام، وبالتالي فهي تعيق التنمية الشاملة. إن إعمال مبادرة حقوق الإنسان أولاً أمر بالغ الأهمية في تعزيز الجهود الوقائية وبناء السلام والتنمية.

ولتعزيز قدرته الوقائية، يحتاج المجلس إلى إعادة النظر في الصكوك المعدّة لهذا الغرض. إن استكشاف الآفاق، وجلسات الإحاطة غير الرسمية لإدارة الشؤون السياسية، والاستخدام الأفضل للحوارات التفاعلية مع الشركاء الإقليميين، والقدرة التحليلية الأكثر اتساقاً داخل الأمانة العامة كلها عوامل يمكن أن تسهم في التعرّف المبكر على إشارات التحذير وتدفع إلى اتخاذ إجراءات بناء عليها قبل أن تتدهور نحو نزاع.

واستيعاب الجميع هو من العناصر الرئيسية في الوقاية – وقد تكلم عن ذلك مقدمو الإحاطات الإعلامية في وقت سابق هذا الصباح، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والفتيات. ولن يكون السلام والتنمية مجديين من دون المشاركة المفيدة والنشطة للمرأة. وقد أحرز تقدم كبير منذ اعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولكن حتى اليوم، لا يزال هذا التقدم المحرز متفاوتاً جداً وليس لا رجعة فيه. وينبغي لنا أن ننظر في قوائم المشاركين والوسطاء في محادثات السلام، التي تغيب النساء عنها إلى حد كبير، مع بعض الاستثناءات الإيجابية. ولكن من دون أصواتهن ومشاركتهن، سيكون من الأصعب تحقيق السلم والتنمية، سواء كان ذلك في سورية أو اليمن أو جنوب السودان أو في أي مكان آخر. وفي حين لم يتناقص تركيزنا على النساء بوصفهن ضحايا للنزاع، هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز دور المرأة بصفتها محرّكاً وقائداً لصنع السلام والتنمية وجهود مكافحة الإرهاب.

وأخيراً، أود أن أشير إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، الذي نرى أنه تدبير وقائي مهم وميسّر لجهود التنمية. إن السهولة الشديدة في الحصول على الأسلحة تجعل من حالات النزاع أكثر رسوخاً. وفي بعض الحالات، يمكن حتى لعدد صغير من الأسلحة غير المشروعة أن يكون له تأثير غير متناسب على تنمية البلد، كما في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة يسهل التنمية المستدامة لأنه يحد من خطر وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ ومن السماح بتقويض جهود السلام والتنمية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤكد مجدداً اليوم تضامننا مع فرنسا وتعازينا لها على الهجمات الإرهابية التي وقعت على التراب الفرنسي، وكذلك لبنان والاتحاد الروسي والعراق وسورية والعديد من البلدان التي يتم الاعتداء عليها على أساس يومي من قبل الظاهرة البشعة للإرهاب. ونرحب بحضور وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ونعرب عن امتناننا لكلمات الأمين العام بان كي – مون؛ والسيد أولوف سكوغ رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة وداد بوشماوي رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، جنباً إلى جنب مع الوزراء الآخرين والممثلين المشاركين في هذه المناقشة.

العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان تنعكس في العديد من البيانات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، على أساس الولايات الخاصة بكل منها ومنظوراتها. وكثيراً ما تشكل الاختلالات الاجتماعية – الاقتصادية أحد أبرز الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاعات. وترى فنزويلا أنه من الأهمية بمكان توفير الوسائل اللازمة للناس من أجل وضع الأسس للتنمية الشاملة والمستدامة

والعادلة والمنصفة. ويجب أن تكون التنمية المتجذّرة في العدالة الاجتماعية جزءاً من أي عملية أو نموذج لضمان السلام.

وخلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، شاركت جميع البلدان، وكثير منها يمثلها رؤساء الدول والحكومات، في عملية تشاركية شاملة واسعة النطاق وناقشوا مسائل ذات طابع اقتصادي واجتماعي. واتفقوا على مبادئ وأهداف إنمائية هامة ووضعوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، بما في ذلك آلية للمتابعة والاستعراض بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم التوصّل إلى توافق واسع في الآراء بشأن منح المعاملة التفضيلية للبلدان ذات المستويات الإنمائية المتفاوتة، على أساس أنه ليس هناك نموذج واحد للتنمية يصلح للجميع، وعلى الحاجة إلى وضع وتنفيذ نهج مختلفة للدعم المالي والتعاون للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

وبالنسبة لنا، يرجع حصرياً إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معالجة هذه المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عملية متابعة ورصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرغب مرة أخرى في أن نوجّه الانتباه إلى أن مجلس الأمن يعتزم التعدي على مجالات تدخل في نطاق الاختصاص الحصري لهيئات أخرى من الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة.

وتصرّ المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2015/845، المرفق) على أن لمجلس الأمن دوراً يتعين أن يقوم به عند معالجة ما يعتقد أنه أسباب جذرية أخرى للنزاعات. وعلى وجه الخصوص، تؤكد أن المجلس يمكن أن يسهم في بناء السلام عن طريق تعزيز ودعم العمليات الانتخابية، ووضع الدستور، وبناء المؤسسات الشاملة والشفافة. وبالتالي، يمكن لمجلس الأمن أن يصبح منخرطا بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يشجع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالنقطة هذه، ينبغي أن نشير إلى أن مجلس الأمن لا يمكن أن ينشئ نوعاً واحداً لا غير من النموذج المؤسسي السياسي لدعم عمليات التنمية دون المساس بأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو مبدأ السيادة. وسيادة كل بلد تكمن في شعبه. وكل شعب يضع أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة وأطره القانونية والمؤسسية الأكثر ملاءمة لمصالحه وثقافته وتاريخه. وبالتالي، يكون لزاماً على المواطنين أنفسهم إجراء التغييرات التي يرونها ضرورية. إنها عملية تقع على عاتق مواطني بلد بعينه فحسب. ولا يمكن لبلد آخر أو أي هيئة دولية فرضها أو التحكم فيها.

إن كثيراً من الأسباب الجذرية للنزاعات التي نشأت في القرن العشرين، والتي تدمر نسيج القرن الحادي والعشرين مرده إلى فرض القوى السياسية والعسكرية الكبرى نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية ورؤى تنموية على البلدان النامية التي تجد نفسها في مجال النفوذ الجيوسياسي للدول المتقدمة النمو. وكثير من النزاعات في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط قد ارتبط بتلك الممارسة، التي استحدثتها القوى الاستعمارية السابقة والقوى الاقتصادية والعسكرية الرئيسية الجديدة. علاوة على ذلك، وحيث أننا يمكن أن نتفق جميعاً على أن الفقر والإقصاء والإجحاف والظلم الاجتماعي هي الأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، يتعين على المجلس أيضا تعريف التدخل الأجنبي باعتباره أحد الأسباب الجذرية للنزاعات التي تنشأ حين تقرر البلدان النامية نماذجها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة حتى يتسنى لها حل مشاكلها التنموية الرئيسية. ويحدث ذلك في البلدان التي حاولت السيطرة على مواردها الطبيعية وإدارتها،

واستحداث عمليات الإصلاح الزراعي، وتوزيع ثرواتها بصورة ديمقراطية، أو مجرد تنويع مجال علاقاتها التجارية وتوسيعه.

وكثيراً ما عانت البلدان ذات النماذج الإنمائية الخاصة من التدخل وزعزعة استقرارها السياسي وحتى التدخل العسكري لأن الدول الكبرى التي لها مصالح اقتصادية أو جيوسياسية في تلك الدول، تعارض القرارات السيادية التي اتخذتها تلك البلدان. وبغية تبرير التدخل الأجنبي، بدأت الحروب الإعلامية الفعلية. وكثيراً ما توجه سهام النقد إلى بلد ما بسبب النموذج السياسي الذي يتخذه، أو سوء فهم سجله في مجال حقوق الإنسان، أو لانتهاك المبادئ الديمقراطية الأخرى، التي غالباً لا يلتزم بها حتى بلد التدخل نفسه أو الحلفاء الإقليميون الذين يدعمون ذلك البلد في عمله السياسي أو العسكري. وهذا يخلق بيئة دولية تبرر التدخل الأجنبي. والحالة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط مثال مؤسف لتلك الممارسة، التي جلبت الكثير من الألم والمعاناة لتلك البلدان. فالحرب وما تنطوي عليه من عبء الموت والخراب أدت إلى فقدانها كل إمكانية للتنمية، على الأقل في المدى المتوسط.

وأحد الأسباب الجذرية للنزاع حيث يمكن لمجلس الأمن أن يتصرف بشكل حاسم يرتبط بالاستعمار، أي في حالات الاحتلال الأجنبي. والصحراء الغربية وفلسطين، التي تحتل إسرائيل أراضيها، هما أكثر الأمثلة إيلاماً في السجل الطويل غير السعيد للمجلس نتيجة لشلله وعجزه عن تسوية القضيتين. هاتان حالتان لنزاع قائم ويقع بوضوح ضمن نطاق عمل مجلس الأمن وينبغي تسويتهما لمنع نشوب نزاع أكبر. والورقة المفاهيمية تتساءل عما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات؟ ويمكن أن نعيد طرح ذلك السؤال بالشكل التالي: هل يمكن لمجلس الأمن أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات؟

وفي هذا الصدد، من المفيد أن نشير إلى بعض ما جاء في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام. يشير الفريق الاستشاري في تقريره، وهو ما نؤمن به، إلى أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص،

”لم تستوعب بشكل كامل الكيفية التي ينبغي بها تكييف أدواتها وإجراءاتها، وهي بصفة عامة غالبا ما تفضل الاستجابات العسكرية. وفي حين أن هذه الاستجابات يمكن أن تكون فعالة في السياق المباشر المتصل بوقف العنف، فإنها عادة لا تعالج سوى الأعراض عوضاً عن الأسباب الجذرية. ويمكن لطابع تلك الاستجابات ذاته، من حيث تركيزها على الجانب الأمني في الأجل القصير وما يتطلبه ذلك من احتياجات هائلة في الموارد، أن يجعلها تجور على الدعم والاهتمام المخصصين للجهود المبذولة للحفاظ على السلام.“ (S/2015/490، الفقرة ١٢١)

والحالة الأخيرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي يعتبر استخدام القوة العسكرية وسيلة لحل أزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، تكشف بوضوح عن ميل بعض أعضاء مجلس الأمن لاستخدام القوة والحلول القصيرة الأجل. والجهاز الذي يحبذ استخدام القوة والحلول القصيرة الأجل ليس بالهيئة المثلى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ونعتقد أن الجزاءات هي إحدى الأدوات التي يستخدمها مجلس الأمن وتعكس بشكل أفضل الرؤية القصيرة الأجل التي يستخدمها لحل المشاكل والتي لا تقدم شيئاً على الإطلاق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن أكثر من ٥٠ في المائة من لجان الجزاءات تعالج حالات في بلدان أفريقية تعاني من نزاعات طال أمدها تعود في معظمها إلى الوجود الاستعماري والتشوهات التي أحدثها ذلك الوجود لضمان سيطرته

السياسية. والأسباب الجذرية لتلك التراعات تشمل الخلافات العرقية والدينية والقومية، والتنظيمات القبلية والفقر والإقصاء والانقسامات والمنظمات القطرية التي اصطنعها الاستعمار.

ومع ذلك، فإن لجان الجزاءات تصمم لممارسة إجراءات عقابية قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية في طبيعتها. وللأسف، فهي في كثير من الأحيان تصبح امتداداً لوجود القوى الاستعمارية السابقة في تلك البلدان. وهناك أمثلة قليلة جداً ناجحة للجان الجزاءات. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي تلك المسألة الاهتمام والعناية بشكل خاص، لا سيما وأن البلدان الخاضعة لنظام الجزاءات تواجه قيوداً وعوائق رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم الوقت، تكون تلك البلدان قد سقطت بالفعل في براثن الفقر والإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى كونها في صراع عسكري مستمر.

أخيراً، إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة سلام. وبعد سنوات طويلة من التراع المستمر الناجم عن التدخل الأجنبي ونزعة التدخل والظلم الاجتماعي، تقدم منطقتنا للعالم حالة وصلنا من خلالها إلى القرن الحادي والعشرين كمنطقة سلام خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. لدينا هيكل جديد للمنظمات الإقليمية تم إنشاؤه وتنشيطه بفضل توجهات قيادتنا الإقليمية، كالتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وتحالف دول الكاريبي وفترويلا، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمريكا اللاتينية والجماعة الكاريبية لرابطات المقاولين. ويمكننا ذلك من معالجة مشاكلنا الإقليمية من منظور جنوبي وتعزيز نماذجنا الشاملة الخاصة، المستوحاة من الديمقراطية التشاركية مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل.

ومنذ عهد حكومة الرئيس هوغو تشابيث فرياس، أفرزت تجربتنا الوطنية دستوراً تمت الموافقة عليه من خلال عملية استفتاء، ويشتمل على أكثر الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان تقدمية، فضلاً عن المساءلة والمشاركة الشعبية الواسعة. وعمل الحكومة موجه من أجل استعادة حقنا السيادي في إدارة مواردنا الطبيعية الرئيسية لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفقر والإقصاء وعدم المساواة بين الجنسين وكفالة حقوق الإنسان للجميع. واليوم، فإن فترويلا بلد مسالم. وعلى الرغم من التدخل الأجنبي المستمر، نحن بلد فتيّ، يعزز نموذجه الخاص للقانون بناء على تجاربنا والحالة في بلدنا.

ونحن نشكل عاملا من عوامل إرساء السلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما ذكرت من قبل، فإن سيمون بوليفار وجيوش التحرير التابعة لنا عبروا حدود بلدنا قبل ٢٠٠ سنة فقط لتحرير أكثر من خمس دول في أمريكا الجنوبية وإنشائها. ولدينا الأساس الأخلاقي والخبرة والإيمان للعمل من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والسلام.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على المجيء إلى نيويورك إلى مجلس الأمن لترؤس هذه الجلسة. كما أود أن أقول إن هذه الجلسة ليست حسنة التوقيت فحسب ولكنها مهمة أيضا، وإن موضوع صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز على المجتمعات السلمية ومنع نشوب التراعات، هو ما نحتاج إليه في هذا الوقت بالتأكيد.

وفي هذه السنة التاريخية التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تجري استعراضات هامة للأدوات المعيارية والتشغيلية الأساسية، وهي عمليات السلام، وبناء السلام ودور المرأة في السلام والأمن. كما أنه العام الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، حيث أصبح المجتمع الدولي أكثر وعيا من أي وقت مضى بالحاجة إلى تعزيز منع نشوب التراعات والصلة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

وفي الواقع، فإنه من المفهوم عالميا أنه من دون السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن التزامنا الجماعي، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب سيظل مجرد حلم.

وسنركز في بياننا على ثلاث مسائل، هي: الأسباب الجذرية للنزاع؛ واستجابة الأمم المتحدة في سياق منع نشوب النزاعات ومعالجتها؛ وتجربة أنغولا – بإيجاز – في منع نشوب النزاعات وحلها. ونحن مقتنعون بأنه بالعزيمة والعمل الوقائي والإرادة السياسية يمكن تفادي الحروب. كما أننا مقتنعون بأنه لتحقيق ذلك الهدف، يجب أن نتصدى أولا وقبل كل شيء لأسبابها الجذرية التي تشمل، بصفة أساسية، الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويتجسد الاستبعاد السياسي في رفض إتاحة التمثيل السياسي والحق في المشاركة في الحياة السياسية لقطاعات كبيرة من السكان أو مجموعات اجتماعية أو عرقية أو دينية محددة من السكان في البلد. وحيث إن الاستبعاد السياسي أمر غير مقبول بأي معيار من المعايير، فمن الممكن أن يسفر عن حدوث شقاق، الأمر الذي سيدفع بتلك المجموعات إلى خوض صراع.

ويمثل إجراء انتخابات ديمقراطية؛ ووجود مؤسسات يتعرف فيها المواطنون على أنفسهم؛ وإعطاء الأولوية لسيادة القانون شروطا مسبقة أساسية للإدماج السياسي وبناء مجتمعات سلمية وأداة جوهرية لمنع نشوب النزاعات.

أما الاستبعاد الاقتصادي، المنبثق عن التوزيع غير المتكافئ للثروة وانعدام الفرص الاقتصادية للمواطنين في بلد معين، فينتج عنه في العموم البطالة والفقر والتخلف، والذي يبلغ ذروتها بالتوتر الاجتماعي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع حالات من النزاع والعنف. وعندما يقترن الاستبعاد الاقتصادي بنظام سياسي مستبد، تجتمع هذه العناصر لتشعل شرارة النزاع، حيث إن السلطات السياسية تكون بصفة عامة غير قادرة على المشاركة في حوار أو الاستماع إلى تظلمات أو المشاركة في البحث عن تسوية للنزاعات بالوسائل السلمية. وعدم مراعاة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحريات الجماعية هو من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع النزاعات التي نشهدها في العالم. فاحترام الآخر، على الرغم من الاختلافات الوطنية والاجتماعية والسياسية، هو أساس السلام الاجتماعي والشعور بالانتماء إلى المجتمع.

ولبناء مجتمعات يسودها السلام، يمثل وجود مواطنين أحرار ومسؤولين، واعين بواجباتهم، أمر حتمي، مثله في ذلك مثل ثقافة السلام والتسامح وقبول الاختلافات المتأصلة في التعددية الاجتماعية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على عاتق سلطات الدولة. ويمكن للأمم المتحدة، وينبغي لها، دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. وكما سمعنا، ففي عام ٢٠١٥ تجري الأمم المتحدة عملية استعراض لهيكلها لبناء السلام. ويشرف أنغولا وأستراليا المشاركة في تيسير المرحلة الحكومية الدولية من تلك العملية.

ويخلص تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490)، الذي أشار إليه المتكلمون السابقون، إلى استنتاجات معينة ذات صلة بمناقشتنا الحالية. ويدعو مفهوم المحافظة على السلام المشار إليه في التقرير إلى استجابة شاملة من جانب الأمم المتحدة، قبل نشوب النزاع المسلح وأثنائه وبعد انتهائه، وإلى سد الفجوة على نحو عاجل في حالات التقوقع القائمة التي تحول دون كفاءة أداء منظمتنا.

ويدعو التقرير أيضا إلى تغيير تفكير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونظرتها إلى منع نشوب النزاعات. وتشارك أنغولا الاعتقاد بأن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد يعتبر أن

منع نشوب النزاعات وحلها يشكل مجالا للتدخل ليس من جانب مجلس الأمن فحسب، بل والهيئتين الرئيسيتين الأخريين للأمم المتحدة، وهما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أيضا أنه لن تتمكن الأمم المتحدة من العمل بطريقة أفقية في معالجة منع نشوب النزاعات إلا بإقامة التعاون اللازم بين هذه الأجهزة، مع الأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وينبغي أن يركز صون السلام والأمن الدوليين في المقام الأول على منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام الرامية إلى حل الأسباب الجذرية للنزاع، وبذلك، فإن هذه الجهود ترمي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل ترمي إلى استدامة السلام.

وأود الآن أن أشاطركم بعض تجاربنا في أنغولا. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلت أنغولا بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها، وهو يوم يكتسي أهمية كبيرة في بلدنا، التي كانت غارقة على مدى سنوات عديدة في نزاع عسكري أثر عليها تأثيرا عميقا. ووجد الشعب الأنغولي نفسه مجبرا على إيجاد السبل الكفيلة بوقف الحرب والشروع في عملية إعادة البناء بسبب وقوع عدد لا يحصى من الخسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وتبين من ذلك الأهمية الكبيرة للسعي المتأصل لتحقيق السلام من أجل بناء مجتمع سلمي في أنغولا للأجيال المقبلة.

وبعد توقيع اتفاق السلام في عام ٢٠٠٢، كان لدى الأنغوليين عزم قوي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والبدء بعملية حقيقية للتعمير وبناء السلام اللازمين. وكان من التدابير المتخذة منح عفو عام عن جميع المقاتلين الذين وافقوا على وقف إطلاق النار واتفاق السلام. وفي السياق الأنغولي، فقد كان لهذا أهمية رئيسية في ضمان السلام الدائم الذي ساد منذ عام ٢٠٠٢. وشاركت أنغولا في إزالة الألغام؛ وفي عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والجمع الطوعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية التحكم في تدفقها. كما أنشأت مؤسسة ديمقراطية، وعملية مراجعة قانونية، فضلا عن جهات فاعلة مؤسسية لدعم الحريات الفردية والجماعية، مثل منصب أمين المظالم.

وبعد انتهاء الحرب، تم إجراء عمليتين انتخابيتين، وسيجري اقتراع جديد في عام ٢٠١٧. وأنغولا لديها اقتصاد سريع النمو نسبيا، ويتم التعبير عن آراء الجماعة، والمجتمع المدني يحرز تقدما. والدولة غدت أقوى وتتجه نحو تنمية متناسقة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن النتائج التي تحققت حتى الآن تعطينا الأمل في مستقبل أكثر إشراقا.

وعلى الصعيد الدولي، ظلت أنغولا تدعم البلدان الأخرى في جهود منع نشوب النزاعات وحلها، مع القيام في الوقت نفسه بتبادل خبراتها وتعزيز مشاركتها في جهود بناء السلام، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى المضطربة. إن عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس، التي ترأسها أنغولا حاليا، هي مثال ملموس على التعاون المتعدد الأطراف بشأن المسألة الهامة جدا المتمثلة في الموارد الطبيعية المؤججة للصراعات. ولقد اضطلعت العملية بدور حاسم في الحفاظ على السلام في البلد، بينما عملت على تحويل الماس من أداة حرب إلى أداة للسلام والاستدامة.

وتدعو أنغولا دوما إلى الحوار كوسيلة لنزع فتيل التوتر وتعزيز التفاهم، وفي نهاية المطاف، معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهذا هو التزامنا مقابل الدعم الذي تلقاه بلدنا من الأمم المتحدة، والذي استفاد منه خلال أكثر السنوات صعوبة في تاريخنا الحديث.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر والتهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر

الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة بوشماوي على إحاطاتهم الاعلامية.

وسوف أركز على أربع نقاط: أولا، الأمن والتنمية المستدامة؛ وثانيا، منع نشوب الصراعات، وأسبابها الجذرية؛ ثالثا، الاستجابات الشاملة وبناء قدرة المجتمعات على التكيف؛ ورابعا، سلسلة من التعليقات بشأن دور مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، من الواضح أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، على العكس من الأهداف الإنمائية للألفية، تم وضعا بوصفها رؤية تحولية للمجتمع الدولي بأسره. وهذه هي المرة الأولى التي تتضمن فيها خطة تنمية يعتمدها المجتمع الدولي هدفا – الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن والحكم الرشيد والعدالة. لقد اعتمدنا أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي يمكن تحقيقها في غضون جيل واحد، ولكن ما أود الإشارة إليه هو أنه إن جرى تعزيز الالتزام الدولي بتحقيق هذه الأهداف، فإن مخاطر حدوث انحرافات كبيرة ستتضاءل بشدة. نحن ملتزمون في تلك الأهداف تجاه مجتمع دولي تتم فيه تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية للمواطنين. وليس لدينا أدنى شك في ذلك. ويرتبط الأمن المستدام في الأجل الطويل ارتباطا قويا بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع، إن مسؤولياتنا مشتركة في هذا الصدد، وليست منفصلة.

إن منع نشوب الصراعات هو أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الهدف المتمثل في جعل المجتمعات مسالمة، ولكي يتم منع نشوب الصراعات من الضروري أولا وقبل كل شيء تحليل أسبابها الجذرية. ولا أشير إلى الأسباب الداخلية، مثل الضعف المؤسسي والفساد والإقصاء الاجتماعي، ولكن أيضا إلى الأسباب الخارجية، مثل الاتجار غير المشروع بالبشر، والإرهاب، والتطرف العنيف وتغير المناخ. ولنتذكر أنه في اجتماع صيغة آريا بشأن تغير المناخ الذي عقده مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه، اقترح أنه يتعين على الأمين العام استكمال تقريره لعام ٢٠٠٩ المعنون ”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“ (A/64/350)، والذي حدد للمرة الأولى تغير المناخ باعتباره عاملا يزيد التهديدات للأمن العالمي. وجميع هذه العوامل الداخلية والخارجية يمكن أن تقطع علاقة الثقة التي ينبغي أن تكون لدى المواطنين في دولهم.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، فقد وجهه المواطنون نداء إلى المجتمع الدولي وحكوماتهم لتقديم استجابات متسقة مع تركيز متعدد الأبعاد، والهدف الواضح المتمثل في بناء مجتمعات قادرة على الصمود على أساس الثقة والمساءلة. يجب أن تكون لدى هذه المجتمعات المستدامة الشاملة عناصر شاملة مثل احترام حقوق الإنسان وإدماج المرأة بوصفها مشاركا فاعلا في جميع مراحل بناء السلام، عملا بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهذا التركيز المتعدد الأبعاد يجب أن يطبق ليس على السياسات فحسب، ولكن أيضا على الذين ينفذونها. وهو يدعو أساسا إلى بذل الجهود للتغلب على تفتيت منظومة الأمم المتحدة، وهنا تبرز أهمية مناقشة اليوم.

وأود أن اختتم بياني بأربع ملاحظات بشأن الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس الأمن في هذا الصدد.

أولا، هناك مسألة منع نشوب التراعات. في ما يتعلق بمسألة منع نشوب التراعات، ينبغي للمجلس أن يسعى إلى ضمان أن تؤدي نظم الإنذار المبكر ذات القدرات التحليلية إلى اتخاذ إجراء مبكر. وينبغي زيادة وتحسين الاستفادة من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام المادة ٩٩ بشأن العلاقة بين الأمين العام والمجلس.

ثانيا، من المهم أيضا أن يظهر المجلس مرونة في علاقاته المؤسساتية. وينبغي أن تبرز تلك المرونة في الجهود التي يبذلها المجلس من خلال، على سبيل المثال، تكييف ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة حسب ظروف وفرادى

احتياجات العصر، وعند الاقتضاء، إدماج النهج المتعدد الأبعاد الذي أشرت إليه آنفا. وفي هذا الصدد، فإن المشاريع السريعة الأثر تجعل من الممكن سد الفجوة بين تحقيق الاستقرار والتنمية.

ثالثا، من الضروري تحسين العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذه الأداة تشمل ثلاثة عناصر رئيسية لمنع نشوب الصراعات: السلام والأمن والتنمية.

وأخيرا، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه في بعض السياقات، لا الأمم المتحدة ولا المجلس هما الجهتان الفاعلتان الوحيدتان ولا أنسب تلك الجهات. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في أفريقيا، وهي قارة يرتبط فيها السلام والأمن والتنمية ترابطا وثيقا، ولديها منظمة – هي الاتحاد الأفريقي – عقدت العزم على تحمل تلك المسؤوليات. وتعتقد إسبانيا أنه من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لتمكين علاقة أكثر فعالية وعملية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين وفد المملكة المتحدة على مبادرته بعقد المناقشة المفتوحة لهذا اليوم. كما أرحب بالسيدة غرينينغ، وزيرة الدولة للتنمية الدولية بالمملكة المتحدة، التي تترأس هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والسفير سكوغ، والسيدة بوشماوي على إحاطاهم الإعلامية.

تعرب الصين عن مواساها لفرنسا والبلدان الأخرى بخصوص الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، كما تقدم تعازيها إليها. وتدين الصين بأقوى العبارات هذه الهجمات، بما في ذلك إسقاط الطائرة الروسية في سيناء. وأعرب عن تعازيّ ومواساتي لحكومات وشعوب فرنسا وروسيا والبلدان الأخرى وللأسر المكلومة والمصابين.

يمثل السلام والتنمية موضوعي العصر ومحور التطلعات المشتركة لجميع الشعوب. والأمم المتحدة محفل هام تسعى من خلاله الدول الأعضاء لتحقيق السلام والتنمية والتعاون، وذلك بوصفها أكثر المنظمات الدولية عالمية وتمثيلا وموثوقية.

والعالم الراهن أبعد ما يكون عن السلام. فالصراعات الإقليمية تنتشر ولم يتم اجتثاث أسباها الجذرية بعد. ويجري انتهاك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من وقت لآخر. واختلال التوازن في التنمية الدولية أمر لافت للنظر. وتعاني البلدان النامية، وبالأخص البلدان الأفريقية، معاناة كبيرة من الفقر والتخلف. والطريق إلى تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك طويل. وإنشاء علاقات دولية من نوع جديد، تتمحور حول التعاون المربح لجميع الأطراف وبناء مجتمع المصير المشترك للبشرية يمثلان ضمانة أساسية لتعزيز السلام والتنمية والقضاء على الأسباب الجذرية للتراعات في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة في هذا الصدد.

أولا، بغية التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بقوة، يجب معاملة جميع البلدان على قدم المساواة واحترام سيادها وسلامتها الإقليمية. وينبغي ألا يكون هناك أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وينبغي احترام حقوق البلدان الأخرى في اختيار نظمها الاجتماعية ومسارات تنميتها على نحو مستقل. ومن المهم العمل لتسوية المنازعات من خلال الحوار والمفاوضات ويجب تقديم الدعم للبلدان المعنية والمنظمات الإقليمية في جهودها في البحث عن حلول سلمية للتراعات عن طريق الحوار والمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة.

ثانيا، في سبيل إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد رشيد أكثر عدلا وإرساء مفهوم متبادل وشامل وتعاوني ومستدام للأمن في العلاقات الدولية، يجب تعزيز فلسفة تنبني على قاعدة تحقيق النفع للجميع. وفي السعي لتحقيق المصالح الوطنية، يجب معالجة الشواغل المعقولة للبلدان الأخرى. ولا

بد من الدعوة إلى التعاون الدولي بغية التصدي للتحديات العالمية على نحو سليم. ويجب أن تُعالج الشؤون الدولية من خلال المفاوضات بين جميع البلدان.

ثالثاً، ولأجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) تنفيذا كاملا واجتثاث الفقر وتحقيق تنمية منصفة ومفتوحة وشاملة ومبتكرة، يجب احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في التعاون الإنمائي الدولي. وعلى البلدان المتقدمة النمو الوفاء بتعهداها والاضطلاع بالتزاماها في الوقت المناسب ودعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

رابعا، فيما يتعلق باحترام تنوع الحضارات وتشجيع الحوار والتبادل، يجب التذكير بأنه ليس هناك شيء اسمه الإحساس بالدونية والإحساس بالتفوق عندما يتعلق الأمر بالحضارات والثقافات والأديان المختلفة. ويجب احترامها جميعا ومعاملتها على قدم المساواة. ويجب التمسك بمبدأ الوئام في إطار التنوع والتعايش في إطار الاختلافات وينبغي بذل جهود لتعزيز الحوار وعمليات التبادل والتعلم من أحدنا الآخر بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان حتى يمكن أن يصبح الحوار بين الحضارات جسرا لتعزيز الصداقة بين البلدان والمحافظة على السلام العالمي.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وواجب عليه إزالة الأسباب الجذرية للصراعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يتعاون وينسق على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لممارسة الدبلوماسية الوقائية ولحفظ وبناء السلام. ويجب استخدام الوسائل السلمية والإجراءات القسرية بصورة شاملة لتسوية المنازعات. وينبغي للمجلس دعم المنظمات الإقليمية بقوة في جهودها الرامية إلى التصدي للتراعات الإقليمية على النحو الواجب. وفي سياق الاضطلاع بمسؤولياهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لأعضاء المجلس أن ينطلقوا من تقييم للحالة العامة وكفالة أن تكون إجراءات المجلس موحدة وفعالة بغية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن وسلطته.

إن الإرهاب هو أخطر تحد يواجه المجتمع الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن ينسق بدرجة كبيرة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وأن يشجع الأطراف المعنية على تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وعلى تشكيل جبهة موحدة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من مبادئ العلاقات الدولية الأساسية المعترف بها. وعلى المجلس أن يكفل التنفيذ الفعال للقرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات لمكافحة الأنشطة الإرهابية التي تستخدم شبكة الإنترنت للتحريض على الأنشطة الإرهابية والتخطيط لها، وبقطع قنوات الدعم الخارجي لها ووقف ما تقوم به من تجنيد ودعاية أيديولوجية. وفي هذا الصدد، يجب أن تعالج الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء من غير أن تكيل بمكيالين.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشكركم وفد نيجيريا، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسب أهمية كبيرة في الوقت المعاصر. ونشكركم أيضا على المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) المقدمة لتوجيه مناقشاتنا اليوم. وننوه بحضور وزراء للمشاركة ونرحب بهم في مجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على نصرته للأخلاق؛ ولرئيس لجنة بناء السلام، السفير سكوغ؛ وللسيدة وداد بوشماوي علي إحاطتيهما الإعلامية الثاقبتين بشأن قضية معقدة ومتعددة الأوجه.

إن الترابط بين الأمن والتنمية أمر مسلم به على نطاق واسع، وقد سمعت جميع الوفود تتكلم عنه في هذا الصباح.

فلا يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر. وقد أُقرت هذه النقطة على النحو الواجب في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي يشدد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء منع نشوب النزاعات من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والقضاء على الفقر والحكم الرشيد. وتلك الرسالة الأساسية الهامة الواردة في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) ومبدأ منع نشوب النزاعات المبين في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2015/730) يوفران منطلقا مناسبا لمداولاتنا اليوم.

وتقف أهداف التنمية المستدامة شاهدا على الاعتراف العالمي بالصلات القائمة بين التنمية والأمن. ويمثل إعادة تأكيد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة على الصلة بين الأمن والتنمية مؤشرين واضحين على الحاجة الماسة إلى اتباع جميع كيانات الأمم المتحدة لنهج كلي لصون السلم والأمن. ولكفالة تحقيق نتائج ملموسة، يجب أن يكون هناك نهج منسق من جانب كيانات الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعني الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية ضمنا أن الكل يجب أن يشارك في العمل. ونحن نرى أن تعزيز التواصل بين كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية من شأنه إتاحة فرص لتقييم تنفيذ الأولويات الإنمائية، الأمر الذي يمكن أن يعزز السلام ويمنع نشوب النزاعات وعدم الاستقرار.

وإنشاء مؤسسات ذات مصداقية على الصعيد الوطني شرط مسبق لاستدامة السلام وتعزيز التنمية. وقد أصبحت الحاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة أكثر إلحاحا في ضوء التحديات المعاصرة للأمن العالمي. ويجب على الدول الهشة وتلك التي تتعافى من آثار النزاعات أيضا إنشاء آليات للمساءلة مصممة لضمان الحكم الرشيد والتوزيع العادل لثمار السلام. وكتدبير وقائي، ينبغي للدول كذلك أن تعتمد نهجا عمليا وسياقيا في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

يزيد النزوع إلى العنف والقلاقل الاجتماعية في المجتمعات التي يقع فيها الشباب ضحايا للفقر والاستبعاد والتي تتضاءل فيها فرص التنمية القصيرة والمتوسطة الأجل. ويكون ذلك الوضع أكثر هشاشة في المناطق المعرضة للنزاعات، حيث ترتفع مخاطر تجنيد وإكراه وتلقين الشباب عقائديا بغرض ضمهم إلى صفوف الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. ويتطلب التخفيف من حدة هذا الخطر أن تبذل الحكومات والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة جهودا متضافرة لخلق فرص أمام الشباب ولزيادة شعورهم بالانتماء.

وتود نيجيريا أن يعتمد مجلس الأمن نهجا شاملا يعطي الأولوية لتجديد وتعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونرى أن ذلك من شأنه تيسير إمكانية وصول الشباب إلى الفرص الاقتصادية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات الأفريقية قد حققت قدرا من النمو خلال السنوات القليلة الماضية. واليوم، ينبغي أن تبدأ أفريقيا ترجمة تلك المكاسب الاقتصادية إلى مكاسب اجتماعية لجميع أفراد المجتمع. ولهذا نرى فائدة في دعم المجلس لتعزيز المؤسسات وحشد الموارد من أجل التنمية الشاملة للجميع. ويمكن توعية الدول بالحاجة إلى تبادل المعلومات والدعم فيما يتعلق بنطاق وتسلسل ووتيرة جهود الإصلاح المطلوبة لاستمرار خطة التنمية على المدى الطويل. والدول الأفريقية قد أدمجت بالفعل أهداف التنمية المستدامة في توقعاها للتنمية كما يبين برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣. ونتوقع أن يعطي ذلك زخما للأهداف الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من موارد أفريقيا لمصلحة شعوبها. أثبتت التجربة أن تشجيع المزيد من الإدماج هو مسار صالح لتهيئة مجتمعات سلمية.

وعلى الصعيد الوطني، تتخذ الحكومة النيجيرية خطوات ملموسة لمواجهة تحدياتنا الأمنية ولتعزيز السلام من خلال التنمية الشاملة للجميع. واعتمد نهجنا اللين لمكافحة التطرف العنيف استراتيجية متعددة الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية لتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، ويهدف إلى توظيف إجراءات عملية لوقف التطرف العنيف في الأجل القصير ومنع حدوثه في المستقبل على المدى الطويل. واستخدم البرنامج بنجاح لمعالجة بعض المسائل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والدينية والسياسية والثقافية التي تؤجج التطرف الذي يغذي التمرد. من خلال هذا النهج اللين، اعتمدنا طائفة واسعة من الإصلاحات في النظام التعليمي. كما قدمنا المزيد من الفرص الاقتصادية ووفرنا المهارات الحياتية للأشخاص الذين يتعرضون لخطر التطرف.

إن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، في المفهوم والممارسة على السواء. فأحدهما يهدف إلى زيادة حرية الاختيار، في حين يسعى الآخر إلى كفالة توافر الخيارات في ظل بيئة آمنة. ويمكن أن يوفر مجلس الأمن القيادة التي تعد أساسية لتعزيز أوجه التآزر في شراكة الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن والتنمية. وعلى المجلس إعطاء دور رئيسي بقدر أكبر للدبلوماسية الوقائية في سياساته واستراتيجياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أيضا أن يعمل على نحو أوثق مع لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن والتنمية في البلدان الخارجة من التراعات.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الموضوع الذي اختارته الرئاسة البريطانية لمناقشة اليوم، بالرغم من أنه يبدو حسنا، لكنه يشكل، في رأينا، بعض المخاطر بالنسبة لمجلس الأمن. فمن ناحية، لا يتطلب خيالا واسعا لفهم أن ثمة ارتباط واضح بين الأمن والتنمية. ويكمن الخطر في جعل ذلك حقيقة مطلقة في محاولة متسرعة لوضع نوع ما من النهج الشامل لحل المشاكل في سياق الأمن والتنمية. فالمجلس ليس لديه الصلاحيات اللازمة على أساس الميثاق لذلك، ولا مجموعة الأدوات اللازمة. لتجاوز صلاحياته بينما يشهد العالم تصاعد التراعات التي تتطلب التدخل العملي للمجلس، فإننا نخاطر بالحط بشكل خطير من فعالية المجلس.

إن للتنمية قيمة متأصلة. ولتعزيزها، فإن الأمم المتحدة أمامها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والهيئات الأخرى. إن تعدي مجلس الأمن على صلاحيات تلك الهيئات سيكون غير مناسب، وكذلك سيؤدي ببساطة إلى نتائج عكسية. ومن ناحية أخرى، إن التركيز المفرط على أي جانب من جوانب الأمن يعني أنه قد غاب عنا العديد من الجوانب الأخرى، بما في ذلك الجوانب الأقاليمية أو الأيديولوجية أو التاريخية أو الدينية أو النفسية أو البيئية أو التكنولوجية. واليوم، يتمثل التحدي الخطير بشكل خاص في التهديد الذي يشكله الإرهاب، الذي تنطوي نظريته وممارساته أساسا على إعلان الحرب على العالم المتحضر.

وهناك جانب منفصل هو نشوب التراع كنتيجة للتدخل الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن العراق وليبيا، وسورية ويوغوسلافيا كانت أبعد ما تكون عن كونها أفقر الدول، لكن أراضيها وقعت فريسة لبعض الأزمات الأكثر فتكاً في عصرنا. والآن، بما أن الخريطة العالمية متغيرة باستمرار، تشهد مختلف المناطق تحولات جغرافية سياسية سريعة وشاملة. ويشهد العالم زيادة في احتمالات نشوب التراع. وهناك اندلاع متزايد باستمرار للأزمات، التي تتفاقم جراء الاشتباكات المسلحة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وهناك تشدد في المواقف بين العداوات العرقية والطائفية، وهو ما يجري استغلاله من قبل الإرهابيين والمتطرفين على اختلاف مشاربهم. في هذه

الحالة، يجب ألا ينخرط مجلس الأمن بشدة في البحوث النظرية إنما يجب أن يظل متابعا لنبض الحياة الدولية، ويستجيب بسرعة لأي متاعب يمكن أن تنشأ في مجال الأمن.

دأبنا على الدعوة إلى بذل الجهود بهدف إيجاد نهج جماعية متفق عليها لحل المسائل القائمة من خلال إنشاء هيكل أكثر عدلا وأكثر استدامة للعلاقات الدولية. والأمم المتحدة، في ذلك الصدد، منبر فريد تماما. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن وضع نهج مشتركة فيما يتعلق بالمسائل التي تهم العالم الحالي والمقبل، أي، المسائل المتعلقة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والتنمية – وبعبارة أخرى، أساسا بناء السلام – هو دور يدخل في صلاحيات الجمعية العامة، حيث، تقوم كل دولة بالتصويت بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لكل دولة صوت، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة. ولا تتساوى البلدان، لكنها جميعا جزء من تاريخ البشرية.

إن تنمية الدول هي عملية لا يمكن الإرغام على تنفيذها. لا توجد إجابة صحيحة واحدة. ويمكن المساعدة في العملية لا فرضها. لقد شهدنا على مدى السنوات الماضية تطور المفاهيم المختلفة التي وضعتها مجموعة محدودة من الدول، تكون فيها المساعدة الإنمائية مشروطة بالالتزام بمعايير صارمة للغاية فيما يتعلق ببناء الدولة. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة في نشر تلك المفاهيم، لا سيما على الصعيد الدولي. فمن ناحية، هناك مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول. تفرض الجهات المانحة معايير معينة تدعي أنها تكفل الشفافية. ومن ناحية أخرى، لا تحترم الجهات المانحة تعهداتها بتقديم المعونة للتنمية ونقل التكنولوجيا.

وهناك انعدام للتقدم في التخفيف من عبء الديون، وتجنب بعض المسائل التي يجدها البعض غير مريحة، مثل زيادة مشاركة البلدان النامية في أنشطة هيئات الحوكمة العالمية. وبدلا من وضع قواعد شفافة ومتفق عليها لتعزيز التجارة الحرة والاستثمار والمنافسة المفتوحة، فضلا عن ضمان حصول البلدان النامية على التكنولوجيات، نشهد تجزئة الاقتصاد الدولي وإقامة تحالفات اقتصادية مغلقة وحالة جمود في الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

لقد سمعنا مرارا حجة أن انتهاكات حقوق الإنسان هي من الأسباب الجذرية للأزمات. ولكن يعرف الجميع جيدا البلدان التي لديها قوانين قاسية للغاية في ذلك الصدد، ولكن لا توجد نزاعات على أراضيها. في الواقع، في عدد من الحالات، لا أحد حتى يشتكي منها.

في السنوات الأخيرة، واجهنا كثيرا مبادرات في صياغة وثائق الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز فكرة أن وجود الموارد الوطنية هي من الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات. وكتدبير أساسي لمكافحة ما يسمى بالشر، كانت هناك مقترحات بزيادة شفافية القطاعات الاستخراجية، ولا سيما بدخول بعض الشركات الدولية المسؤولة اجتماعيا إلى تلك البلدان – بالطبع من الغرب. وفي الواقع لا توجد هناك أي صلة مباشرة بين هذه الظواهر. لا يفتقر العالم إلى البلدان التي تكون فيها الصناعات الاستخراجية مغلقة تماما أمام الأطراف الفاعلة الأجنبية، ولكن لا يوجد نزاع هناك. إذا نشأت النزاعات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فإن معظم هذه الحالات لا ترتبط بانعدام الشفافية.

وفيما يتعلق بالصلة بين الأمن والتنمية، يجب أن نعترف بالآثار المدمرة على جانبي معادلة ظاهرة الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب، والتي يستخدمها بعض أعضاء المجتمع الدولي لخدمة أهداف سياسية معينة. وبطبيعة الحال، فإن الجزاءات المفروضة بالتحايل على مجلس الأمن في بداية النزاع في سورية قد أثرت على تدهور حالة الشعب السوري. ولكن هل ساعدت على حل النزاع؟ بالطبع لا. يتمثل الهدف الأساسي من هذه الجزاءات في تأجيج النزاع وتحقيق الهدف

الشائن الذي تبناه عدد من العواصم، ألا وهو تغيير النظام في دمشق. نحن نشهد العواقب الكاملة لذلك الآن.

فما هي علاقة الجزاءات الاقتصادية التي فرضت عدة مرات على السودان وزيمبابوي وميانمار بالسلام؟ ونحن نعتقد أن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن الجزاءات المفروضة على كوبا يتسم بالأهمية الواسعة لكونه يمثل الإدراك المتزايد في إطار المجتمع الدولي لعدم ملاءمة تلك الممارسة.

وبطبيعة الحال يضطلع مجلس الأمن بالدور الأهم في منع نشوب النزاع. وهو إحدى مهامنا الرئيسية. ومع ذلك، لا يمكن اتخاذ نهج واحد ليناسب جميع الحالات في ذلك الصدد. فكل حالة نزاع فريدة من نوعها وتقوم حاجة في كل حالة إلى المعالجة الواجبة لخصائصها الحضارية والتاريخية والوطنية والدينية المحددة. ويتسم بأهمية خاصة في ذلك الصدد رأس المال الفكري والمعرفة بالبلدان وخصوصياتها، فضلا عن الذاكرة التاريخية لخبراء الأمم المتحدة. وتقوم حاجة إلى بناء القدرات في ذلك الصدد بدلا من إنشاء هياكل أو هيئات تنسيقية جديدة، على النحو المقترح في بعض الأحيان. ويلزم مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يبدي الحرص على سيادة الدول التي تمر بأوقات عصيبة واحترام هذه السيادة، وأن يقدم لها المساعدة بدلا من الدوس عليها علنا.

وفي الختام، لقد دافعنا بشكل ثابت عن بناء مجتمعات تنعم بالسلام ونجاح منع نشوب النزاعات. ونرى أن أحد الشروط التي لا غنى عنها في ذلك الصدد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحوار المستمر بالاحترام مع السلطات السيادية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوجود وزيرة الدولة غرينينغ ونشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والفائزة بجائزة نوبل للسلام بوصفها عضوا في الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس.

وفي سيناريو للتهديدات المتزايدة والجديدة، من الضروري اتخاذ النهج المتعددة الأبعاد نحو معالجة الأسباب الجذرية للعمليات المزعزعة للاستقرار التي تؤدي إلى نشوب النزاعات. ومن الضروري اتخاذ ذلك النهج من أجل تحييد أشكال العنف المختلفة وأسوأ مظاهره، المتمثلة في الإرهاب. وما فتئ العالم يعاني مؤخرا من الاضطراب جراء الأعمال البغيضة التي ارتكبت بحق القيم العالمية القائمة على الوحدة والتعايش المتعدد الثقافات والتسامح، التي ينبغي أن تشجعها جميع الحضارات والثقافات. فالأمن والتنمية، على نحو ما أقره المجلس في بيانه الرئاسي S/PRST/2015/3 بشأن التنمية الشاملة للجميع والصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير، أمران مترابطان بشكل وثيق، ويعزز كل واحد منها الآخر، وهما ضروريان لتحقيق السلام المستدام.

ولذلك، فإن المسألة لا تتعلق باختصاص الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، بل بالأحرى تتعلق بكيفية تصدي المجتمع الدولي برمته والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لهذه التحديات الماثلة للسلام، مع الاعتراف بالترابط فيما بين ركائز السلام والأمن والتنمية،. فالتنسيق والتكامل أمران ضروريان للتوصل إلى حلول مستدامة.

وفي هذه الجهود، لا بد أن تكون الأعمال الملموسة التي يضطلع بها المجلس مرتبطة بالتحديات المتعلقة بالمنع الفعال. وينبغي أن تكون عواقب العجز في وجه حلقات العنف والتوترات ضمن شواغل هذا الجهاز إذا أريد لنا أن نمارس مسؤوليتنا على أكمل وجه. وتشكل مبادرة حقوق الإنسان أولا سبيلا فعالا لتحديد النُذر المبكرة وتوقع التطورات السلبية. وبوسع توفير معلومات أفضل على أرض الواقع أن

يمكن الأمم المتحدة والمجلس من العمل بسرعة حينما تنشأ حالات الأزمات أو عدم الاستقرار.

وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على الدور البالغ الأهمية للنساء ومشاركتهن في عمليات منع نشوب النزاع وبعد انتهاء النزاع. وكان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة تحول في الجهود الرامية إلى تعزيز انخراط النساء في عملية صنع القرار والقيادة السياسية في المجالات المتصلة بالسلام والأمن. ونأمل أن يسهم في ذلك فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالنساء والسلام والأمن، المنشأ بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وتتسم الملكية الوطنية بأهمية بالغة في معالجة حلقة المنع والاستجابة للأزمات، وهي تعزز ترابط الركائز الثلاث. ويعد احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء مؤسسات تتسم بالفعالية والشمول والخضوع للمساءلة والشفافية شرطا لا غنى عنه لبناء مجتمعات شاملة للجميع ولتسهيل تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق السلام الدائم والمستقر. وفي ذلك الصدد، تدل أعمال لجنة بناء السلام، التي تسد الفجوة بين الأمن والتنمية، على ضرورة السعي لتحقيق التفاعل بين الهيئات المختلفة، ودائما من منظور التنسيق الفعال.

ونشدد على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيسهم العمل المنسق مع المجلس في تحسين فهم الأسباب الجذرية التي تؤثر على انتشار النزاعات، وهو سيحدد الاستجابات التي تأخذ بعين الاعتبار السياسيات التاريخية والثقافية التي لا غنى عنها لتعزيز شرعية هذه السياقات وفعاليتها. وينبغي تعزيز مهام هذا العمل في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة، بالتنسيق الكامل للأمم المتحدة.

وفي سياق كل هذا، نقترح تقييم الفرص الإضافية المتاحة للعلاقات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية الإسهام في التراث السياسي الذي ينبغي أن يتوفر للمجلس. ومن الضروري اتخاذ نهج متكامل يسعى للتكامل بدلا من المنطق المستند إلى الاختصاصات الحصرية.

وعلى النحو الذي أقرت به رئيسة جمهورية شيلي، ميشل باشيليه، في كانون الثاني/يناير، وأدمج في البيان الرئاسي الذي اتخذ في ذلك الوقت، فإننا نكرر دعوتنا إلى اتخاذ نهج شامل ومتكامل يدمج ويعزز أوجه قوة اتساق الأنشطة السياسية والأمنية والتنمية وحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، ويعالج الأسباب الجذرية لجميع النزاعات.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن السلام والتنمية والأسباب الجذرية للنزعات. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة وداد بوشماوي، رئيسة الاتحاد التونسي للصناعات والتجارة والصناعات اليدوية الفائزة بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ومن الواضح، أن الصون الدائم للسلام والأمن الدوليين يتطلب تسوية النزاعات الجارية ومنع نشوب النزاعات، عن طريق تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتؤيد تشاد مناشدات الأمين العام منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، العمل من أجل منع نشوب النزاعات. وهي تزداد أهمية إذ يشكل منع نشوب النزاعات الموضوع الرئيسي لثلاثة تقارير عن استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - وهي تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتقرير الأمين العام المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (S/2015/682) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) - والدراسة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونشيد بإسهام الجمعية العامة في بناء قدرات المنع المعيارية وبجهود الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وممثلية الخاصين، التي أسهمت في منع نشوب أكثر من نزاع على نطاق العالم.

ومع ذلك، هناك عدة أمور تشهد على حقيقة أننا بعيدون عن عالم خال من الحروب، لا سيما في ضوء العدد المتزايد من الصراعات. علاوة على ذلك، ثمة عدد من التقارير والتحليلات التي تبيّن القيود المتعلقة بمنع نشوب الصراعات. وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن أساليب الأمم المتحدة الحالية لمنع نشوب الصراعات تحتاج إلى مراجعة. وبغية القيام بذلك، من الضروري التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، التي تتضمن مسألة التنمية. وبصفة عامة، يمكن لأسباب الصراعات أن تكون داخلية، لا سيما التي تنطوي على المشاكل الناجمة عن الحكم والتحولات السياسية، وعدم المساواة وإقصاء شرائح معينة من السكان، والمسائل المتعلقة بالإدارة العامة. وهناك أيضا عوامل خارجية، تتميز بالاعتداء على سيادة الدول، وزعزعة استقرار النظم والمؤسسات من الخارج، مما يؤدي إلى صراعات جديدة تصبح أكثر تكلفة ودمارا، على الرغم من أنه قد يكون بالإمكان منعها.

وفي ما يتعلق بأفريقيا، ومختلف التقارير عن الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز السلام الدائم والتنمية، يواصل الأمين العام التأكيد على أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز على الصلة بين السلام والأمن والتنمية. إنها علاقة وثيقة للغاية، أدركتها مختلف هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. وبالنسبة إلى تشاد، لا يمكن تحقيق السلام والأمن بدون تنمية. وفي هذا الصدد، من المهم اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز منع نشوب الصراعات وحلها، مع إشراك النساء والشباب في العملية. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لا يتعامل مع مسائل التنمية، هناك مع ذلك مسائل ذات صلة بالتنمية وذات تأثير على السلم والأمن الدوليين.

ومسألة المهاجرين مثال ممتاز. وينبغي الترحيب بالنُهُج التي ينفذها مجلس الأمن وتراعي مسائل الأمن والحكم والتنمية، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. بيد أن التنفيذ الفعلي لهذه الاستراتيجية لا يزال يأخذ بعض الوقت. لذلك، ندعو إلى التركيز على حالة الشباب والنساء في تنفيذ الاستراتيجية. كما ندعو المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والجهات المانحة إلى تمويل الأنشطة التي تسعى إلى تهيئة الفرص لتلك الشريحة من السكان. وسوف تعمل هذه الأنواع من المبادرات على مكافحة التهديدات من قبيل التطرف العنيف والإرهاب.

وختاما، ندعو الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى الموافقة على توصيات الأمين العام الواردة في أحدث تقرير له (S/2015/730) عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية في أفريقيا. وسوف يساعد توفير الدعم بشكل خاص لبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ في توطيد التنمية من أجل تحقيق السلام والأمن.

السيدة قعوار (الأردن): السيدة الرئيسة، اسمحوا في البداية بأن أرحب بكم في هذا المجلس، وبأن أشكركم على بيانكم الشامل والقيّم. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من السيد بان كي - مون، وسعادة السفير سكوغ، ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الحائزة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥. وأود أن أهنئها، ويسعدنا رؤية امرأة عربية تُمنح هذه الجائزة.

لقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل جهودا كبيرة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من استمرار النزاعات في بعض المناطق الإقليمية المختلفة، استطعنا أن نخطو خطوات ملموسة وجريئة في كل من هذه المسارات على الصعد كافة المحلية والاقليمية والدولية. ولكن ما زلنا لم نكرس الجهد والعمل

الكافي لإبراز وتعزيز العلاقة التكاملية بين هذه المسارات، ولا نعتقد أنه يوجد في ما بيننا من ينكر هذه العلاقة الوثيقة التي أصبحت تنعكس على الاسلوب الذي يتعامل به مجلس الأمن بشكل يومي مع قضايا النزاعات والتهديدات الأمنية العالمية.

إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومظاهر العنف يجب أن تكون في صلب جهود مجلس الأمن لحفظ السلام وبنائه في المرحلة المقبلة، خاصة وأن النزاعات الراهنة أصبحت تندلع في داخل الدول وليس في ما بينها. ولطالما أكد الأردن ومنذ بداية عضويته في المجلس على ضرورة مضاعفة الجهود، وتحمّل مسؤولياتنا جميعا في مجال الوقاية من النزاعات وعدم تجاهل المصادر الرئيسية والجذرية للعنف والنزاعات.

وتظهر أهمية العلاقة الوثيقة بين التنمية الشاملة والأمن الذي تحققه التنمية وتتحقق به وتتبادل معه مقومات الاستقرار والتطور باعتماد أحدهما على الآخر. فلا توجد تنمية وطنية بدون نظام أمني واقٍ، ولا يوجد نظام أمني بدون تنمية توفر مقوماته. وقد جاء بناء السلام ليشمل كلا المفهومين. وهذا ما يجعلنا نؤكد على أهمية دعم عمليات بناء السلام والمضي قدما في تنفيذها بشكل متسق وممنهج، انطلاقا من دورها الهام في تطوير القطاع الأمني والدفاعي، وتعزيز الأمن الانساني، وكذلك في تحقيق التنمية، والبناء المؤسسي، وحقوق الانسان، وحكم القانون، والعدالة المجتمعية وغيرها من المجالات المتعلقة بمكافحة الفقر والفساد والبطالة.

وباتفاقنا على أنّ كلاًّ من التنمية والأمن يكمّل أحدهما الآخر، فالسؤال هنا كيف يمكننا أن نحافظ على هذا التكامل بشكل يحقق الأمن والاستقرار والتنمية الانسانية المستدامة؟ وفي ما يلي سأطرح بعض الجوانب التي قد تساعدنا في تحقيق هذه العلاقة التكاملية والتغلب على العوائق التي تحول دون ذلك.

أولا، علينا أن نبدأ بمواجهة وتذليل التحديات كافة التي تقف في وجه تحقيق الأمن والتنمية، وتقوّض جهود بناء السلام. وما نحتاج إليه هو رؤية مشتركة لتوظيف الترابط بين الأمن والتنمية، واتخاذ خطوات متسقة تحقق كليهما بشكل فاعل على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، بما يشمل استراتيجيات وآليات للوقاية من النزاعات، وتعزيز حقوق الانسان وحكم القانون، وتحقيق العدالة والمساءلة، وهي الأمور التي تعتبر المتطلبات الرئيسية مع تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق العدالة، من أجل بناء مجتمعات آمنة لخلق بيئة مستقرة وتنمية مجتمعات آمنة. ولا بد من التأكيد على وجوب أن تكون هذه الآليات وسيلة متجددة لتحقيق الأمن والتنمية المجتمعية لا أن تكون الهدف بحد ذاته بحيث نقف عند تأسيسها دون تنفيذها وتطويرها.

ثانيا، الاستثمار بالطاقات الكاملة لكل فئات المجتمع. فلكل فرد دوره في بناء المجتمع، وتهميش أي فئة يعتبر من أخطر السياسات التي تؤدي إلى التطرف، خاصة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة الأكبر من السكان في الكثير من الدول، وهم كذلك الأكثر تأثيرا وتأثرا بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها الدول. وهنا أود أن أركز على ما يحدث حولنا من هجمات إرهابية وآخرها ما حدث في لبنان وفرنسا، وهي التي يجب أن تحفزنا بشكل أكبر على تطوير أساليب مبتكرة واستئصال المسببات الجذرية لمثل هذه الأعمال الارهابية التي استنزفت كثيرا من طاقاتنا ومواردنا، والأهم من ذلك قضت على الكثير من الارواح البريئة التي لا ذنب لها سوى أنها رافضة للإرهاب. والأردن أحد الدول التي واجهت مثل هذه الهجمات اللاإنسانية والهمجية، وهذا ما جعل مكافحة الارهاب من أهم أولوياتنا الوطنية كونها التحدي الأكبر في عالمنا اليوم الذي يقوض الأمن والتنمية على جميع الصعد، ولا سيما فئة الشباب. وقد بذل الأردن الكثير من الجهود في هذا المضمار، آخرها عقد المنتدى العالمي للشباب والأمن والسلم في شهر آب/أغسطس الماضي.

ونحن ملتزمون بالبناء على هذا الجهد لتعزيز دور الشباب كأحد المكونات الفاعلة في المجتمع، وكوهم الفئة الأكثر استهدافا وعرضة للتطرف العنيف والإرهاب، بما في ذلك تأسيس آليات مستدامة لحمايتهم وزيادة انخراطهم في العمليات في العمليات السياسية، وفي حفظ وبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاهم.

ثالثا، تنسيق العمل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة أمر في غاية الأهمية، بحيث لا يكون العمل والتنفيذ مقتصرين على مجلس الأمن مثلا، أو أن تكون هناك فجوات في عمل هذه الأجهزة. وفي ضوء تمتع الأمم المتحدة بالشمول وتنوع الموارد وكافة الوسائل والأدوات اللازمة الكفيلة لتعزيز التكامل بين الأمن والتنمية، فإن هناك حاجة كبيرة لتوظيف هذه الوسائل والإمكانات بشكل أكثر فاعلية لتحقيق الأمن العالمي. ومن الضروري ألا يتم أيضا الاحتكام إلى مصالح وتوجهات دول معيّنة بل أن تكون هناك إرادة سياسية لدى جميع الدول، خاصة الدول المؤثرة والمانحة، وإشراك كافة أعضاء هذه المنظمة في حل النزاعات وجهود بناء السلام. كما أن هذه الجهود يجب أن تشمل تعزيز دور المنظمات الإقليمية والاستفادة من قدراها وطاقاها في مجال بناء السلام.

رابعا، على الصعيد الوطني، يعدُّ اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية من أهم عوامل الأمن والتنمية المستدامين، وذلك من خلال إعادة صياغة الأهداف والسياسات الوطنية على مستوى الأفراد وعلى مستوى مؤسسات القطاعين العام والخاص، بحيث تتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة ومع عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، لا بد من التأكيد على الملكية الوطنية لتحقيق هذا التقدم واحترام سيادة الدول انطلاقا من أن بناء السلام وتنفيذ هذه الإصلاحات يجب تأسيسهما من داخل الدول وفقا لطبيعتها وخصائصها ولا يمكن فرضهما من الخارج.

وفي النهاية، أود أن أخلص بالقول بأن هناك ثلاثة عناصر في غاية الأهمية عند تناولنا لموضوع الأمن والتنمية خلال المراحل المقبلة، وهي التكامل والشراكة والشمول. فمن خلال إدراكنا للعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية، يجب أن نعمل على أن تكون كل فئة في مجتمعاتنا محركا إيجابيا لحفظ وبناء السلام، لا أن تكون مصدر قديد لهذا الأمن، وأن نسعى إلى إرساء نهج تقييمي لمستوى التقدم والاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، التي تستدعي وجود تناغم وتواؤم بين التهديدات الأمنية المحيطة بنا، وأولوياتنا السياسية والسياسات وآليات العمل التي يتم وضعها وتنفيذها، وذلك من خلال الارتقاء بخططنا الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية، بحيث يتم التعامل مع الأمن والتنمية كتوأمين متلازمين كل منهما يعتمد على الآخر ويعزز كل منهما الآخر.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة، ونشكركم سيدتي الوزيرة، على ترؤس هذه الجلسة.

ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب فرنسا على الاعتداءات المروعة التي وقعت في باريس يوم الجمعة، ولحكومتي لبنان والعراق على الهجمات التي وقعت في بيروت وبغداد. وكما قال الآخرون، فإن الإرهاب آفة تلحق الضرر بنا جميعا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسفير سكوغ، والسيدة بوشّماوي الحائزة على جائزة نوبل على إحاطاقم الإعلامية. وأشيد بالسيدة بوشّماوي بصفة خاصة، على الإلهام الذي قدمته تونس وزملاؤها الآخرون لنا جميعا.

ونتشاطر التقييم الذي قدمه معظم المتكلمين اليوم، القائل بأن هذه المناقشة بمثابة اعتراف هام من قبل المجلس الأمن بالترابط الوثيق بين الأمن والتنمية، وأنه يجب النظر فيهما في سياق ترابطهما هذا. ولن يتأتى للمجلس أن يعمل في فراغ

نظري. ولم تخف نيوزيلندا إيمانها بأنه ينبغي أن يبذل مجلس الأمن المزيد من الجهد لمنع نشوب التراعات. ومنذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، ما برحنا ندفع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلى التركيز على الأزمات الناشئة ومنع انتكاس البلدان إلى التراع.

وقد أدى ذلك إلى توجيه الاهتمام إلى لتطورات الجارية في بوروندي وفي غينيا - بيساو في وقت سابق من هذا العام، فضلا عن الاستجابة بطريقة موثوقة للحالة في إسرائيل والأراضي المحتلة التي نراها خطيرة ولا يمكن استمرارها. وقد أدى بنا ذلك إلى تأييد خيارات غير رسمية وغير معلنة لعمل المجلس على الأزمات الناشئة والمثيرة لحساسية الشواغل المتعلقة بالسيادة الوطنية. فقد شجعنا على تقديم إحاطات غير رسمية من قبل الأمانة العامة عند الاقتضاء، ونظرنا في إمكانية زيادة الاستفادة من الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب التراعات في أفريقيا وحلها. وبذلنا أيضا جهودا ترمي إلى استكشاف التدخلات المحددة الأهداف، كإصدار البيانات وإرسال بعثات المجلس والدعوة إلى المزيد من التنسيق المفيد مع الجهات الفاعلة الإقليمية التي غالبا ما تكون في طليعة جهود المنع. وسيظل منع نشوب التزاعات موضع اهتمام رئيسي في نيوزيلندا للفترة المتبقية من ولايتها.

وتتيح مناقشة اليوم فرصة للنظر في جانب واحد معّين من المنع. ولكي نحافظ على السلام، فإننا بحاجة إلى تحسين التصدي للأسباب الجذرية والعوامل المسببة للتراع. ويزداد الاعتراف - بقيادة العمل الرائد للبلدان الخارجة من التراع نفسها من خلال مبادرة مجموعة الـ ٧ + بقيادة تيمور - ليشتي - بالترابط الوثيق بين الاحتياجات الأمنية والإنمائية، ولا سيما في الدول الهشة والبلدان في مرحلة ما بعد التراع.

ويمثّل النمو الشامل والتنمية عنصرين حاسمين بالنسبة لمعظم المجتمعات في منع نشوب التراع أو تجدده. غير أن آفاق التنمية تتوقف بدورها على الحفاظ على بيئة مستقرة ترتكز على مؤسسات قادرة على توفير الأمن والحوكمة الفعالة وسيادة القانون. ومثلما لاحظ الآخرون، فقد تم التسليم بذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، وخاصة عبر الهدف ١٦. وتم الاعتراف أيضا بهذا الترابط بين توفر بيئة آمنة مستقرة وتحقيق التنمية المستدامة في إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ٢٠١٤. وكان ذلك موضوعا رئيسيا أيضا في المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس في تموز/يوليه بشأن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي السلام والأمن (انظر S/PV.7499).

وكما نعلم جميعا ونسلّم، فإن مجلس الأمن ليس الجهة الفاعلة الرئيسية في التصدي للكثير من هذه التحديات، بل إن بإمكانه - ويجب عليه - أن يضطلع بدور هام في التصدي لها، وأن يكفل ترابط عمله في مجال التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن وتكامله مع عمل منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة.

وينبغي أن يكفل المجلس إدراج هذه التفاهمات في ولاياته. وينبغي تكييف التدخلات هذه مع الدوافع المحددة للتراع في كل سياق بعينه، وأن تستند إلى تقييم واضح للأدوار التي يمكن أن تضطلع بها البعثات التي يأذن بها المجلس بطريقة أكثر فعالية بناء على الميزة النسبية للمجلس. ويجب أن يكون المجلس استباقيا أيضا في السعي إلى مزيد من التنسيق الفعال مع سائر الجهات الفاعلة الدولية. وحين يأذن المجلس بالأنشطة المتصلة بالتنمية - سواء كانت مشاريع سريعة الأثر أودعما موجها نحو الأهداف إلى المؤسسات الأساسية - فإنه يعتمد دائما على الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية الأخرى لما لها من خبرات متخصصة وذات مدى زمني أطول. ويعني ذلك تجسير

العلاقات بين مختلف ركائز الأمم المتحدة، بما في ذلك التنمية الأمن وحقوق الإنسان. ويعني ذلك أيضا التواصل بغرض تعزيز التعاون مع الآخرين خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية.

ولكن ما زال يتعين علينا أن نحقق إمكانات لجنة بناء السلام بهدف التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام، أو إنشاء شكل ما من الشراكة مع المجلس كان متصورا أصلا. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا بد من زيادة مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية في مناقشات المجلس على نحو منتظم، نظرا للمعارف والأفكار القيّمة التي يمكنهم تقديمها. ومن الضروري أن نكفل أيضا تجهيز بعثات الأمم المتحدة بالموارد والخبرات اللازمة لها لتحديد العوامل المسببة لنشوب التزاعات والتصدي لها، فضلا عن إدارة التهديدات الناشئة.

وعليه، نؤيد بقوة توصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بغية الاستثمار بقدر أكبر في العنصر السياسي في عمليات السلام، وفي جهود منع نشوب التزاعات بشكل عام. ولهذه الأسباب فقد زادت نيوزيلندا زيادة كبيرة تمويلها لإدارة الشؤون السياسية مؤخرا. ونشيد أيضا بالعمل القيم الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال منع نشوب التزاعات.

لقد تطور فهمنا كثيرا لاحتياجات منع نشوب التزاعات والعلاقة بين السلام والتنمية خلال العقد الماضي. ويتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، تحويل هذه التفاهمات إلى عمل ملموس. وستواصل نيوزيلندا الدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام والاستثمار والابتكارات العملية، فضلا عن التحلي بالشجاعة أولا في ممارسة مسؤوليات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع نشوب التزاعات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة المملكة المتحدة ولكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للتراع.

وأود أيضا أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير السويدي، والسيدة بوشماوي. ونعرب مرة أخرى عن تهانينا القلبية لها ولجميع أصدقائنا في تونس على هذا الإنجاز المتميز المتمثل في الفوز بجائزة نوبل للسلام، والذى يشرف تونس كلها.

إن هذه المناقشة تجري في وقت عصيب: فقد غمرت الهجمات الدنيئة والوحشية التي وقعت في باريس فرنسا، و ١٩ بلدا آخر على الأقل، بالحزن وصدمت المجتمع الدولي ككل. وفي الأيام الأخيرة، ضرب الإرهاب العديد من البلدان الأخرى. واسمحوا لي أن أكرر ما قاله الرئيس أولند صباح أمس أمام البرلمان الفرنسي، الذي اجتمع في فرساي: إن تلك الهجمات لن تغير وجه فرنسا، أرض الحرية؛ بل ستعزز فحسب تصميمنا على مكافحة الإرهاب، دائما وفي كل مكان؛ وهي تجعل العمل معا أكثر أهمية من أي وقت مضى، من أجل مستقبل هذا الكوكب والتضامن بين الشعوب.

كما تنعقد هذه المناقشة في أعقاب اعتماد رؤساء الدول والحكومات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تحدد، بطريقة مبتكرة للغاية، خريطة الطريق بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. ويجب أن أقول إن ذلك نجاح جدير بالذكر للأمم المتحدة وخطوة كبيرة، فضلا عن كونه رسالة أمل رائعة في كفاحنا المشترك ضد الفقر وعدم المساواة.

أخيرا، تجري هذه المناقشة قبل أسبوعين من انطلاق الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس في

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والجميع يدرك مدى أهمية نتائج مؤتمر المناخ، ليس بالنسبة لبيئتنا فحسب، ولكن أيضا لأمننا ورفاهنا الجماعي.

اليوم، أود أن أسلط الضوء على موضوعين هما الحوكمة والمناخ. ويشكل الموضوع الأول عاملا رئيسيا في منع نشوب الصراعات وتحقيق التنمية على السواء. وعندما بدأنا مناقشة ما الذي يمكن أن يلي الأهداف الإنمائية للألفية، كان شيء واحد واضحا للجميع: لقد سجلت البلدان التي تمر بحالة حرب أسوأ النتائج فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى هذه الحقيقة البسيطة، بدأت مناقشة جديدة حول إدراج الحوكمة، في إطار التنمية الجديد. ولذلك، ترحب فرنسا بشمول أهداف التنمية المستدامة لهدف يتعلق بالحوكمة، وهو الهدف ١٦، المكرس للتشجيع على ”إقامة مجتمعات مُسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات“.

إن ذلك الهدف مهم لأنه يعني أن جميع أعضاء المجتمع الدولي يدركون العلاقة بين القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق السلام والأمن، من جهة، والحكم الرشيد، من جهة أخرى. وكما نعلم، فإن ذلك الترابط معقد؛ ويتطلب دراسة مفصلة. ولهذا السبب، جرت مفاوضات مضنية حول الصياغة الدقيقة لذلك الهدف. ولكن الآن لدينا أداة لا تقدر بثمن، تتجاوز لحسن الحظ المفهوم الثنائي الضيق للتنمية، كما هو الحال فيما يخص المسائل الأمنية. ومن بين ١٢ غاية يتضمنها هذا الهدف، اسمحوا لي أن أشير إلى بعضها لأنني أشعر بأنها ذات أهمية خاصة لمناقشتنا اليوم، وهي: الحد من جميع أشكال العنف؛ وتعزيز سيادة القانون؛ ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة، ومكافحة الفساد؛ وتعزيز المؤسسات العامة؛ وتشجيع تشريعات مكافحة التمييز. وكما يمكننا أن نستشف من سرد تلك الغايات القليلة، فإن المجتمع الدولي، ولا سيما الأوساط الإنمائية، يعترف تماما بالترابط بين السلام والأمن والحوكمة والتنمية. وإننا نرحب بتلك الحقيقة، ونعلق أهمية كبرى على التنفيذ السليم للهدف ١٦ الذي يهم جميع البلدان.

ومسألة المناخ هي المسألة الثانية التي أود التركيز عليها في بياني. فالجميع يعرفون اليوم أن المناخ هو مسألة إنمائية. لماذا ؟! لأن الضحايا الأساسيين لتغير المناخ هم الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وقبل أيام قليلة، نشر البنك الدولي تقريرا مهما، يسلط الضوء على مسألة أنه في ظل عدم اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، يمكن أن يسقط ١٠٠ مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع.

وخلال شهر حزيران /يونيه الماضي، وبمبادرة من إسبانيا وماليزيا وبمشاركة نظيري الألماني والبنغلاديشي، عقدنا اجتماعات بشأن الروابط بين المناخ والأمن. وجعلتنا تلك الاجتماعات ندرك المخاطر الحقيقية لتغير المناخ على الأمن، بما لذلك من عواقب تزداد وضوحا في شكل كوارث طبيعية وتنافس على الموارد الشحيحة بشكل متزايد والتشريد جراء تغير المناخ.

لا يفصلنا سوى ١٥ يوما عن بداية الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس، وهي حدث كبير بالنسبة لكوكبنا. وأنا نفسي عائد من محادثات تسبق تلك الدورة، حيث شاركت في مشاورات وزارية غير رسمية. وقد خرجت بانطباع إيجابي للغاية من تلك الاجتماعات التي استمرت ثلاثة أيام، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بشكل جماعي. وكما أعلن وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، عقب المشاورات: ”لقد

اتخذنا خطوة هامة، ولكننا لا نزال في حالة تعبئة أكثر من أي وقت مضى، والطريق أمامنا طويل''.

ومن المشجع للغاية، أن نرى وجود رغبة حقيقية، ومشتركة على نطاق واسع جدا، للمضي قدما والتوصل إلى اتفاق عالمي وملزم قانونا وبعيد المدى خلال شهر كانون الأول/ديسمبر في باريس. وقد تم إحراز تقدم حقيقي، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمبدأ التنقيح الدوري بالزيادة لالتزامات الدول أو تمويل السياسات المتعلقة بالمناخ. ولكن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل أن يتسنى إبرام اتفاق عالمي ملزم قانونا، يتناسب مع تحدي تغير المناخ في باريس. وكما يعلم أعضاء المجلس، فهذه فرصة فريدة من نوعها. وعلينا واجب جماعي كي ننجح معا. وكما قال الأمين العام مرات عديدة وعن حق تماما: ''ليس هناك خطة بديلة، لأنه لا يوجد كوكب بديل''.

ولذلك، فإنني أود أن أغتنم فرصة وجود العديد من الوزراء هنا اليوم لأشكرهم على انخراطهم فيما يخص مسائل المناخ، ولكن أيضا لأدعوهم إلى تعبئة جهودهم من أجل ضمان التوصل إلى أفضل اتفاق ممكن في باريس بغية ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدكم وترؤسكم لهذه المناقشة التي نوليها جميعا أهمية. ونحن نعتقد أن مناقشة اليوم بشأن الترابط بين الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للصراع ملائمة وحسنة التوقيت. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للأمين العام بان كي - مون وللسفير أولاف سكوغ، الممثل الدائم للسويد ورئيس لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وللسيدة بوشماوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، على إحاطاتهم الإعلامية المقنعة. وبحكم عضويته في لجنة بناء السلام، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السفير سكوغ.

وأود أن أتناول بعض النقاط الإضافية التي تركز على ثلاث قضايا، وهي: مسألتا التوقيت والعملية؛ والعلاقة بين الأمن والتنمية، وفي سياق الاستجابة التي تقوم بها الأمم المتحدة، كسر حالة التقوقع ومعالجة أوجه التشظي. وسينصب تركيزي بشكل أكبر على الجوانب الهيكلية أو العامة، وليس على المسائل الموضوعية، وذلك بهدف تسليط الضوء على المجالات التي ينبغي للمجلس زيادة اهتمامه بها.

إذا ما ألقينا نظرة موسعة على الدروس المستفادة من الصراعات اليوم، فإنه ليس من المعقول، على المديين المتوسط والطويل، أن تظل الضغوط وحالات الشدة الجديدة أو المتزايدة على المؤسسات والمجتمع على مختلف المستويات المسببات الرئيسية للصراعات في مختلف الحالات والسيناريوهات في جميع أنحاء العالم. ولمواجهة هذه التوقعات القاتمة، فإننا نؤيد بقوة إجراء تحسينات عاجلة لجعل قدرات الوقاية أكثر فعالية على جميع المستويات، وخاصة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تتيح مناقشتنا اليوم فرصة مناسبة لتقييم ومواصلة مناقشة التدابير الممكنة لتحسين فعالية المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يمكن لعمليات الاستعراض المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيكل بناء السلام والمرأة والسلام والأمن أن تستفيد أيضا من نتائج هذه المناقشة.

يشكل الأمن والتنمية في سياق بناء الدولة وصون السلم والأمن الدوليين وجهين لعملة واحدة، وهما مجالان يقوم هذا المجلس بدور هام فيهما. وتتمثل الفرصة الممكن استكشافها في إدماج اعتبارات التنمية في عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية من البداية. ويتفق ذلك مع الرؤية المتعلقة بإنشاء بعثات متكاملة ذات أطر زمنية واضحة، تضطلع بأنشطة

لتحقيق الاستقرار جنبا إلى جنب مع أنشطة بناء السلام، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وغيرها.

ومع ذلك، فهذا لا يعني أن هذه الأنشطة ينبغي أن تحدث أو أنها تحدث فعلاً بطريقة خطية أو متسلسلة. وأود أن أشدد على أننا ينبغي أن نوضح عند الدخول بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تبقى في بلد ما إلى أجل غير مسمى. وفي رأينا، فالمناقشات التي بدأتها سلوفاكيا وجنوب أفريقيا برعاية مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في دورتهم الأخيرة المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على النحو المشار إليه في الوثيقة S/2015/868، قد أسفرت عن مقترحات مثيرة للاهتمام وذات صلة بشأن الكيفية التي يمكن بها لاعتبارات الصلة بين الأمن والتنمية أن تُدمج عملياً ضمن الأطر والهياكل الحالية.

ومن حيث السياسات والتنسيق، ينبغي للمجلس أن يكون في الطليعة بتهيئة الظروف التي يمكن أن تتيح للجنة بناء السلام الوفاء بالمهام المنوطة بها، بما في ذلك من خلال العمل على نحو متسق إلى جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن لجنة بناء السلام هي الجسر الذي يربط بين الأمن والتنمية على الصعيد المؤسسي والهيكلي. وعلى هذا النحو، يجب تعزيز دورها حتى يمكن زيادة إمكاناتها إلى أقصى حد ممكن على مساعدة البلدان في المراحل الانتقالية وتلك الخارجة من النزاعات. وفي نفس الوقت، لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية الاتساق والتنسيق مع الجهات الفاعلة والشركاء الآخرين. ونرى أنه من خلال التواصل بصورة أكثر تكراراً وموضوعية مع شركاء آخرين مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات ذات الصلة سيمكّن للمجلس دراسة وتحليل سيناريوهات وحالات محددة. إن استكشاف الآفاق يمكن أن يكون مفيداً وجديراً باعادة النظر فيه في أقرب وقت ممكن.

ومن بين الرسائل الأساسية لتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر S/2015/490) هو أن التركيز على المحافظة على السلام ينبغي أن يكون عنصراً مشتركاً في جميع الأنشطة المشمولة في إطار الركائز الثلاث للأمم المتحدة – وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمجلس الاضطلاع بدوره عن طريق مواصلة البعد عن التقوقع ومعالجة التجزؤ على الصعيد الحكومي الدولي، نؤيد الرأي القائل بأن التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما في الفقرات من ١٣٢ إلى ١٣٥، والفقرات ١٦٠ و ١٦٩ و ١٧٩ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠، من بين أخرى، تستحق الاهتمام الجاد.

وفي الختام، وبينما نسلّم بأن كفالة اتخاذ إجراءات منسقة من جانب وكالات الأمم المتحدة وفيما بين شركائها كان دائماً من التحديات الرئيسية، فإننا نعتقد أنه أمر حاسم الأهمية باعتباره الخطوة الأولى في كفالة الاتساق في عمليات الاستعراض الجارية حالياً. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعاً أن نغتنم الفرصة لمعالجة هذه المشكلة النظمية لكي يتسنى للأمم المتحدة تقديم أفضل أداء بوصفها كياناً واحداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الأضواء المتقطعة على محيط الميكروفونات لتنبيههم إلى اختتام ملاحظاتهم. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس. وأود أيضاً أن أُبلغ الجميع بأننا سنتابع المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، بما أن لدينا عدداً كبيراً من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا.

السيدة بلومن (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، والمملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المهمة. إن أهوال الهجمات الإرهابية الأخيرة على الناس الأبرياء في مختلف أصقاع العالم تذكّرنا بأن الخطر الذي يتهدد الواحد منا هو تهديد للجميع. علينا مسؤولية مشتركة في بناء عالم أكثر أمناً.

إن العالم يكسب المعركة ضد الفقر. و لم يسبق قط لهذا العدد الكبير من الناس أن نجوا من المشقة في هذا الوقت القصير. لكننا نعرف أن الفقر سوف يصبح أكثر تركيزاً في السنوات المقبلة في المناطق المتضررة من العنف والظلم. وبعد عشر سنوات من الآن، سيُضطر أربعة من كل خمسة أشخاص فقراء إلى التعامل مع الخوف وانعدام الأمن البشري كجزء من حياتهم اليومية. ولن يحققّ بناء الطرق والمدارس والمستشفيات التنمية إذا لم يشعر الناس بالأمان.

وكثيراً ما يعتبر أشخاص مثلي ممن يأتون من مجتمعات تنعم بالسلم والازدهار أن المؤسسات القوية الشاملة هي من المسلّمات. إنها كالأرض تحت أقدامنا – لا نفكر فيها، إنما نسير عليها وحسب. ولكن تصوروا لو أن الأرض تهتزّ تحتنا باستمرار. تصوروا أن تستيقظوا كل صباح دون أن تعرفوا إلى من تلجأون من أجل الحماية، وأنتم تدركون أن حرية المرء ووظيفته أو مؤسسته التجارية يمكن أن تؤخذ منه بهذه البساطة على يد شخص أقوى. تذكّروا محمد البوعزيزي، الذي أطلق الربيع العربي بأن أشعل النار في نفسه لأنه سئم من استغلال الشرطة له في كل يوم.

إن العدالة والمؤسسات القوية الشاملة هي الجسر بين التنمية والسلام، وأساس الثقة بين المواطنين والحكومة. ولكن هذا لا ينجح إلا إذا لم يتم استخدام القانون في استبعاد الكثرة لصالح القلّة. إن سيادة القانون ليست هي الحكم بالقانون.

واليوم، يناقش مجلس الأمن الصلة بين الأمن والتنمية، ويشعر البعض بالقلق من أن الحديث عن السلام ومنع نشوب النزاعات في سياق التنمية سيضفي الطابع الأمني على مسار التنمية.

ولكنني أعتقد أن العكس هو الصحيح. إن إدخال منظور إنمائي على مسائل السلام ومنع نشوب النزاعات من شأنه أن يمكننا من التركيز بصورة أفضل وفي وقت أبكر على النزاعات الناشئة وعدم الاستقرار. وفيما يسعى المجلس إلى التركيز أكثر على الوقاية، يجب عليه إيلاء اهتمام أكبر بالتنمية. إن مسائل مثل عدم المساواة والفقر والبطالة لها أثر كبير على احتمالات نشوب النزاع. وينبغي أن نرى المؤشرات الإنمائية بوصفها أجراس الإنذار، بينما تعمل المؤسسات العدلية والشرعية بمثابة الجهاز المناعي الذي يمكن أن يساعد على حماية البلدان من العنف ومن التنمية المعكوسة.

وتوفّر التقارير الأخيرة عن عمليات السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات لمجلس الأمن وفرة من المقترحات لمعالجة الأسباب الجذرية في مرحلة مبكرة. وبالنسبة لهولندا، تبرز مسألتان. أولاً، نؤيد الرأي القائل بأن مجلس الأمن يجب أن يشارك في وقت أبكر بكثير عندما يبدأ نزاع ما في التطوّر، وذلك باعتماد نهج أكثر مرونة وتتابعاً على أساس تحليل النزاعات. ويمكن لاستكشاف الآفاق والإحاطات الإعلامية من الأمين العام أن تساعد المجلس في هذه المهمة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فقد أذن بها القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) وأصبحت فيما بعد جزءاً من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانياً، هناك حاجة إلى النهج الابتكارية لتمويل منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وببساطة، لا يمكن الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة لدعم تلك المهمّة

البالغة الأهمية والأساسية للأمم المتحدة. وينبغي تقاسم العبء بقدر أكبر من المساواة بين الدول والجهات صاحبة المصلحة.

ومع اعتماد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، حوّل العالم أهمية السلام والتنمية إلى برنامج عمل. ويجب الوفاء بالتعهد الذي قطعناه قبل أقل من شهرين بأن أحداً لن يتخلّف عن الركب. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح المناطق الهشة والمتضررة من النزاعات أحياء معزولة من العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لشؤون التعاون في رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تود رواندا أن تشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم وإلى وفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المهمة.

باسم حكومة بلدي وشعب رواندا، أود أن أقدم خالص تعازينا إلى حكومة وشعب فرنسا، ولا سيما الأسر المتضررة، على الخسائر التي لحقت بهم في الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الجمعة.

كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. إن حضوره هنا اليوم يُبرز مرة أخرى التزامه بالسلام والأمن والتنمية بوصفها جزءاً أساسياً من عمل مكتبه. وأود أيضاً أن أشكر صديقي العزيز السفير سكوغ رئيس لجنة بناء السلام والسيدة وداد بوشماوي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الورقة المفاهيمية التي أعدت للمناقشة المفتوحة اليوم تسلط الضوء بشكل وثيق الصلة على العلاقة بين السلم والأمن والتنمية (S/2015/845، المرفق). وتلك العلاقة صارت واقعاً، فمنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح السعي لتحقيق سلام دائم، جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة، ضرورة عالمية. واليوم، من الواضح أن السلام يفضي إلى التنمية، والعكس صحيح.

في الواقع، لو تحققت التنمية، فإنها تسهم بشكل حاسم في القضاء على العديد من الأسباب الجذرية للنزاعات، وإذا تم الحد من الفقر مع تقلص عدم المساواة الاجتماعية، سيسمح ذلك بالتخصيص الأمثل للموارد الشحيحة، الأمر الذي يمكن أن يساعد، بدوره، على منع العديد من الحالات التي تؤدي إلى تفاقم النزاع بالتأكيد.

وكما قال فخامة الرئيس بول كاغامي مؤخراً في الاحتفال بتسليم جائزة السلام والديمقراطية في طنجة، المغرب، الذي أقيم تحت شعار ''من الصدمات إلى البزوغ المشترك''،

> ''إن السلام هو نقطة الانطلاق للنمو والتنمية... هو حالة تتهيأ عندما يؤخذ المواطنون على محمل الجد كأفراد وأصحاب شأن، ويُحشدون صوب سياسات رشيدة ومشاركة كاملة في الحكم''.

مع ذلك، ففي كثير من الحالات، يُسعى إلى بلوغ تلك الأهداف كل على حدة، مما يجعلها غير مستدامة. وأقولها ببساطة، إن واضعي السياسات والتنفيذيين لا يتفقون فيما يتعلق بترتيب الأولويات.

ونحن نرى أن التوجهات العالمية الحالية تتطلب اتباع نهج استباقي لجعل السلام والأمن والتنمية حزمة متشابكة ومتعاضدة، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وعلى الصعيد الوطني، نرى أن النهوض بالحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة وبناء الثقة في مواطنينا يعني إرساء أساس قوي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن الدائمين. وكان ذلك صحيحاً في حالتنا، وكل التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تمكنا من تحقيقه في السنوات الإحدى والعشرين الماضية يرتكز على

التزام قيادتنا يضمان أن يتمتع المواطنون كافة بالأمان والأمن والحكم الديمقراطي الشامل للجميع.

والمجتمع الدولي له دور مهم، إذ ينبغي أن يساعد في بناء القدرات المحلية من أجل التنمية الحساسة للسلام من أجل تمكين الحكومات من وضع وتنفيذ السياسات التي تأخذ واقع التراع في الاعتبار، وبالتالي تقليص خطر الحاجة للتدخلات الإنمائية. وحساسية التراع تستلزم اتباع طرق للحد من التراعات، مما يساعد المجتمعات على بناء السلام وتمكين المؤسسات من معالجة الأسباب الهيكلية للتراع.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام في حالات ما بعد التراع منذ عام ٢٠٠٥، رغم التحديات الجمة. ونحيط علماً مع التقدير بتوصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/490)، والتي أثبتت مرة أخرى أن ذلك الهيكل غير كاف وتنقصه الموارد ويعاني الإهمال من قبل الدول الأعضاء ومجلس الأمن أيضاً. ويحدونا الأمل في ارتقاء المجتمع الدولي إلى مستوى الحدث وإيجاد سبل تكفل التنفيذ الفعال للتوصيات التي خلص إليها ذلك الاستعراض.

أخيراً، وإذ لا يزال البلايين من البشر يعيشون في فقر في شتى أنحاء العالم مع تزايد عدد السكان، واستتراف الموارد الطبيعية، والآثار السلبية للتدهور البيئي والأزمات الأخيرة في مجال الصحة العامة والهجرة وانتشار التطرف بكل أنواعه، بما فيها الإرهاب، من الواضح أن هناك حاجة لتعاون عالمي قوي وفعال. واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، يقوم على فرضية أن اتباع نهج متكامل لمعالجة قضايا السلم والأمن والتنمية بات ضرورياً. والهدف رقم ١٦ يسلم على وجه التحديد بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون السلام والأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر بدون التنمية المستدامة.

إن تحسين الظروف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، خصوصاً، هو أمر أساسي لتحقيق السلام في مجموعة متنوعة من السياقات في جميع أنحاء العالم. والأهداف الإنمائية المستدامة ينبغي أن تكون أدوات فعالة في تحقيق التنمية الشاملة للجميع وتحديد مسار العمل الصحيح للمتابعة ونحن نسعى جاهدين لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والواسعة النطاق التي تتيح للمزيد من المواطنين الآن حصة أكبر في تجنب الاضطرابات العنيفة، بينما تبث فيهم الأمل بمصداقية في مستقبل أفضل لهم ولأطفالهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال.

السيد كامبوس فيريرا (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، والنص الإنكليزي قدمه الوفد): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تضامن البرتغال الكامل مع فرنسا. وهنا، في قاعة مجلس الأمن هذه، وباسم البرتغال، أود أن أكرر إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي الشنيع والجبان وغير المبرر على الإطلاق الذي ارتكب في باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا رثاء الضحايا، ومن بينهم اثنان من المواطنين البرتغاليين، وإرسال التعازي لأسرهم.

لم يكن ذلك مجرد هجوم على فرنسا. بل كان اعتداء همجياً ارتكبته مجموعة من الأفراد المتطرفين ضد كل من يحترمون مبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة، أي الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في هذه المنظمة. والبرتغال تعرب عن تأييدها الكامل لفرنسا، شريكنا وحليفنا الأوروبي.

وفي ضوء ذلك الهجوم وما سبقه من هجمات، في بيروت على سبيل المثال، يكون للمجتمع الدولي الحق القانوني

والواجب الأخلاقي للعمل وتضافر الجهود من أجل وضع نهاية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، ذلك الكيان الإرهابي المتطرف. وإذ نفعل ذلك، فإننا لن نستسلم للخوف ولن نتخلى عن قيمنا، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأود أيضا أن أكرر دعم البرتغال للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ومجلس الأمن للوقاية من الإرهاب ومكافحته.

وذلك الهجوم يجعل اختيار المملكة المتحدة موضوع هذه المناقشة مناسباً من حيث التوقيت تماماً. وأود كذلك أن أؤكد على أهمية المنظور الذي تشاطره معنا الأمين العام بان كي - مون، وكذلك البيانات ذات الصلة التي أدلى بها السفير أولوف سكوغ والسيدة وداد بوشماوي، التي أود أن أشيد بدورها في بناء الديمقراطية في تونس.

إن البرتغال تدرك جيداً أن الاستثمار في التنمية يجلب منافع الأمن. وبالتالي، يولي تعاوننا الإنمائي أولوية مطلقة لتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، والتي تعكس أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في أيلول/سبتمبر (قرار الجمعية العامة ٧٠/١). وفي هذا الصدد، فإننا نولي أهمية خاصة للقطاعات ذات التأثير الهيكلي والمضاعف، مثل الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعليم والرعاية الصحية وبناء القدرات المؤسسية، في الوقت الذي نعزز مشاركة النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس. وفي هذا السياق، أود أن أهنئ إسبانيا على المناقشة التي نظمتها في تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7533) في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وإضافة إلى دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذي لا غنى عنه بالفعل، فإنني أشدد أيضاً على أهمية منظور التنمية الشاملة للجميع، بالنظر إلى الدور المتنامي للقطاع الخاص في علاقة التعاضد بين الأمن والتنمية. وفي واقع الأمر، لن يُقضى على الفقر دون إيجاد الثروة.

ودون القضاء على الفقر وما يلي ذلك من تعزيز لكرامة حياة كل إنسان، سنكون دائما عرضة للأخطار التي ستنشأ لاحقا لتهدد السلام والاستقرار. ولذلك، فإنني أشدد على أهمية المسؤولية الاجتماعية وأشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

في هذا العالم الذي نعيش فيه ويتسم فيه كل شيء بالطابع الفوري والإثارة في وسائط الإعلام، أحيانا ما يتم إغفال العديد من النجاحات التي حققتها المنظمة والمجلس في منع نشوب النزاعات. ومن الإنصاف أن نعترف بهذه الإنجازات. ومما لا شك فيه أنه في هذا الصدد أنه إذا لم يكن هناك أخبار، فهذا خبر طيب. ومع ذلك، ونظرا لتدهور الأزمات مثل تلك الناشبة في سورية وليبيا وأماكن أخرى، يجب علينا - وعلى المجلس بصفة خاصة - أن نخلص إلى أن ثمة دروسا يمكن الخروج بها لكي يتسنى لنا في المستقبل تحسين الاضطلاع بالمسؤولية عن الحماية، فضلا عن المسؤولية أثناء توفير الحماية. وكما قال كوفي عنان، فإنه لدى التعامل مع أي بلد، ينبغي ألا نفترض أننا نعرف عن واقعه أكثر مما يعرفه من يعيشون فيه.

ونحن جميعا نؤيد تعددية الأطراف الفعالة والدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة. وبصرف النظر عن المصطلحات الرائجة - ”شامل لقطاعات متعددة“، و ”الاتساق على نطاق المنظومة“، و ”توحيد الأداء“، و ”كسر حالة التقوقع“- فإذا أردنا أن نكون فعالين، علينا تعزيز موقف يقوم على التعاون بدلا من الازدواجية، والمشاركة بدلا من التنافس، والمسؤولية الجماعية الهيكلية عوضا عن المصالح الفردية القصيرة الأجل.

وعند الكلام عن منع نشوب النزاعات، تكتسي آليات الإنذار المبكر والقدرة على العمل المتضافر أهمية كبيرة. وقد

أُنجز الكثير بشأن التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. والاتحاد الأوروبي – الذي تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به هنا بطبيعة الحال – ملتزم التزاما قويا في هذا الصدد، ولا سيما مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتحتاج أفريقيا بصفة عامة، وغرب أفريقيا على وجه الخصوص، اهتماما خاصا فيما يتعلق بمنع العودة المحتملة إلى النزاع. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل المتضافر للمجتمع الدولي في غينيا – بيساو، بما في ذلك ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وفيما يتعلق بموضوع الجماعة الناطقة بالبرتغالية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لأنغولا، وهي عضو منتخب في المجلس له صوت هام، والتي احتفلت مؤخرا بمرور ٤٠ عاما على استقلالها.

واستجابة للدعوة التي وجهت إلينا، قررت البرتغال أن تكون ممثلة هنا اليوم على المستوى السياسي من أجل التأكيد على الأولوية التي توليها لمنع نشوب النزاعات، ولا سيما في ضوء الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية. وقد تجسد هذا في استمرار الأولوية التي عملنا بها على تعزيز الدبلوماسية الوقائية خلال فترة عضويتنا السابقة في المجلس في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، سواء من خلال تحسين أساليب العمل التي سعينا إلى إطلاقها بهدف جعل استجابة المجلس أكثر سرعة وفعالية؛ أو في جلسة الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين والتي نظمناها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6668) بهدف منع نشوب النزاعات في الأجلين المتوسط والطويل.

وقمنا بتعزيز التفاعل وحاربنا الأساليب المتعنتة والجمود الذي يوشك أن يكون طقوسا، وذلك في حدود قدراتنا، ولا سيما بصفتنا رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وخلال الشهر الذي ترأسنا فيه المجلس، وكذلك طوال فترة عضويتنا. وكان هدفنا هو توفير وقت من أجل التركيز على الإنذار المبكر وتعزيز الاستخدام المنهجي بأقصى قدر ممكن للوسائل الدبلوماسية المتاحة لمنع نشوب النزاعات، وذلك على سبيل المثال من خلال تقصي آراء مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والأطراف المسؤولة في لجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا في هذا الصدد نؤيد تأييدا تاما المبادرة البريطانية لاستكشاف الآفاق، والتي أتاحت إجراء تحليل ومناقشة غير رسميين، مما يزيد من قدرة المجلس على التدخل الوقائي. كما دعونا إلى اللجوء إلى عقد اجتماعات بصيغة آريا لتيسير إمكانية وصول المجتمع المدني إلى المجلس.

وفي جلسة الإحاطة المشار إليها آنفا بشأن التحديات الجديدة، أصبح من الواضح أن الظواهر المعاصرة مثل تغير المناخ وأثره في المحيطات – والذي يهدد على وجه الخصوص، الدول الجزرية الصغيرة النامية ويعزز الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة والأوبئة – تتطلب استجابة جماعية والتي يتعين أن تكون أكثر تكاملا ومنهجية لتكون فعالة. وعلى الرغم من أن هذه المسائل تندرج في إطار اختصاص محافل أخرى، يجب على المجلس أن يظل على دراية بالتأثير المتزايد لهذه التحديات بوصفها من أسباب النزاع. ولذلك، ينبغي للمجلس ألا يخشى جرأة الابتكار، وعلى هذا النحو، فإنه سيستفيد أيما استفادة من وضع نهج أكثر شمولا ومنهجية وتنسيقا واستنارة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نكرر اقتراحنا إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع لمجلس الأمن يكون معنيا بالتحديات الجديدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فوجود آلية كهذه للرصد المستمر لهذه المسائل سيضيف، من خلال تحليل تقارير الأمين العام فضلا عن تقارير الهيئات والوكالات الأخرى ذات الصلة

والمؤسسات الأخرى، قيمة عظيمة إلى قدرة الأمم المتحدة، والمجلس بصفة خاصة، على منع نشوب النزاعات، وذلك تحديدا من منظور مناقشة اليوم، .

وفي الختام، لقد كان منع نشوب النزاعات جزءا من نشأة الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، كما تكمن التنمية المستدامة في صميم مستقبلها. ويشكل مجلس الأمن جزءا من هذه الدينامية. ولا يمكن فصله عنها، وبالتالي يجب أن يتفاعل مع سائر الهيئات المختصة الأخرى في هذا المجال. وهناك ترابط وثيق بين الأمن والتنمية، فإما أن يعزز أحدهما الآخر أو أن يقوض كل منهما الآخر. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية تميل بشكل متزايد إلى التردي لتتحول إلى شكل من أشكال عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

وعلى الرغم من أن منع نشوب النزاعات يمثل، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية الدول ذاتها، فإن على المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، تحمل مسؤولياته وقيادة الجهود المبذولة على الصعيد السياسي والرامية إلى منع نشوب النزاعات التي تلوح في الأفق. وينبغي للمجلس أن يضع دائما في اعتباره أن تكلفة منع نشوب النزاع دائما ما تكون ضئيلة بالمقارنة بالثمن المدفوع من الأرواح البشرية، وينبغي أن يتجسد هذا في عمله.

وستظل البرتغال – التي تحتفل بمرور ٦٠ عاما على انضمامها إلى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر – في صدارة جهود تعزيز منع نشوب النزاعات ليتسنى لنا أن نجسد بفعالية ثقافة منع الصراعات، التي التزمنا بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين الدائم لوزارة الخارجية في تايلند.

السيد تشينفانو (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): لن يصبح السلام والأمن مستدامين دون تحقيق التنمية. وبالمثل، لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون السلام والأمن. وقد ثبت أن الطابع المتعاضد لكل منها لا يقبل الجدل.

أشكر المملكة المتحدة وشيلي على ما بذلتاه من جهود في وقت سابق من هذا العام لتسليط الضوء على البعد الإنمائي بهدف منع نشوب الصراعات.

ففي أحيان كثيرة للغاية، كان المجتمع الدولي يتصرف من أجل حل النزاعات بدلا من العمل على منعها بصورة استباقية. وقد تعين على مجلس الأمن مواجهة الأزمات والتعامل مع الآثار المؤسفة لها بدلا من معالجة التهديدات الناشئة في وقت مبكر. وترى تايلند أن الاستثمار في التنمية هو طريقة فعالة من حيث التكلفة لمنع نشوب الصراع. وغالبا ما تكون عملية تسوية النزاعات قليلة وبعد فوات الأوان في أعقاب عواقب إنسانية وخيمة.

وينبع الصراع في كثير من الأحيان، من غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة أو الشاملة للجميع، مما يزيد من السخط والشقاق والنزاع. وعندما لا يتم تقاسم وتوزيع المكاسب الاقتصادية بشكل منصف، وعندما تصبح الفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة جدا، وعندما تصل إلى الأديان والأعراق والأيديولوجيات، تميل التوترات القائمة إلى التفاقم، وتميل مخاطر نشوب النزاع إلى الزيادة.

وينبغي أن تتسم التنمية، في رأي تايلند، بالكلية والشمولية وأن تكون مفيدة للجميع وذلك حتى تكون مستدامة وتفضي إلى السلام. ويجب أن تتصدى لاستمرار الفقر وعدم المساواة وأن تضمن تكافؤ فرص الحصول على الموارد والتعليم الجيد والعمل اللائق والعدالة. ويجب ألا نسمح بتخلف أي رجل أو امرأة أو طفل عن الركب. وبوصف تايلند من المؤيدين المتحمسين لبرنامج المرأة والسلام والأمن، فإنها تؤيد دورا

أكبر للمرأة في جميع مراحل عملية السلام، وكذلك في تعزيز التنمية. يجب علينا أيضا أن نركز برامجنا الإنمائية على شبابنا بغية مساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة من أجل ثنيهم عن الميول التي تتسم بالتطرف العنيف.

بيد أن التنمية لوحدها ليست كافية. يجب علينا أيضا تهيئة الظروف المفضية إلى مجتمع يسوده السلام حيث يجري احترام م وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وتؤيد تايلند نهجاً شاملا للسلام والأمن والتنمية. ويتضح ذلك في الطريقة التي يضطلع بها حفظة السلام التابعون لنا بواجباتهم، والذين هم في الواقع أشبه ما يكونوا بناة سلام في وقت مبكر. وقد استثمروا كثيرا في مسؤولياتهم في مجال حفظ السلام وفي مساعدة السكان المحليين على تحسين سبل معيشتهم والاعتماد على أنفسهم. وهم ملتزمون التزاما قويا بعملية بناء السلام، ومنع أي انزلاق من جديد في الصراع.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة تحقيق المزيد من خلال العمل على نحو منسق بقصد الاستفادة القصوى من الأدوات المتاحة لها من أجل تعزيز أعمال الوكالات المعنية. عندما تعمل مختلف الهيئات بشكل متضافر، فإن مجلس الأمن على وجه الخصوص يمكن أن يضفي الثقل السياسي اللازم لدعم الإجراءات الوقائية.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه يجب تعزيز أدوات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات، واستخدامها على نحو استباقي ونشرها بسرعة. ونؤيد الاستعانة بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية، فضلا عن نظم الإنذار المبكر القائمة على التحليلات المستندة إلى المعرفة بالتطورات الجارية على أرض الواقع. إن عمليات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة، هامة لمنع تكرار نشوب الصراعات. وهذه أدوات تحتاج إلى موارد كافية.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات، من أجل ضمان الاستدامة. وينبغي استمرار وتوسيع نطاق برامج الأمم المتحدة للتدريب وبناء القدرات في مجال منع نشوب الصراعات. ومن الضروري أيضا تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية، التي عادة ما تكون أكثر استنارة وتشارك بشكل وثيق مع الديناميات والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة. إن قدراتها وأدواتها في مجال منع نشوب الصراعات يمكن أن تكمل قدرات وأدوات الأمم المتحدة، مما يعود بالفائدة على البلدان المجاورة لمناطق الصراع.

واليوم، نحن نواجه صراعات متزايدة التعقيد تتطلب استجابة أسرع وأكثر فعالية وتنسيقا. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمم المتحدة وشركائنا في جميع أنحاء العالم من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع ومنع نشوب الصراع، واستدامة السلام من خلال العمل الإنمائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كريستيان ليفلر، نائب الأمين العام المعني بالقضايا العالمية والاقتصادية بالدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، .

السيد ليفلر (تكلم بالإنكليزية): عقب الأحداث الرهيبة التي وقعت في باريس يوم الجمعة الماضي، والمجزرة التي وقعت في بيروت قبلها بيوم، أود أن أبدأ بياني بتقديم تعازينا لحكومتي وشعبي فرنسا ولبنان. إن هذه الهجمات، وكذلك تلك التي شنت ضد الطائرة الروسية، وفي العراق وفي الأماكن الأخرى حيث يضرب الإرهابيون، هي هجوم علينا جميعا. إنها إهانة للبشرية، وتشكل تحديا للقيم الأساسية التي تعهدنا بشكل جماعي بالدفاع عنها.

يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد وهو البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة على عقد هذه المناقشة ذات الصلة وحسنة التوقيت. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، والسفير سكوغ والسيدة بوشماوي على ملاحظاتهم الافتتاحية.

كما قال المجلس في الماضي، فإن والأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر. وهذا أمر معترف به بوضوح شديد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). نحن نعرف أن الفقر، وعدم المساواة، والمؤسسات الضعيفة وغير الفعالة، فضلا عن الآثار الضارة لتغير المناخ، هي عوامل محركة للصراع. وبالمثل، ولكي يكون بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة، نحن بحاجة إلى التخلص من العنف والتراع. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم ولا التنمية المستدامة بشكل كامل بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وإذ نتصدى لهذه التحديات العالمية، فإن دور الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية يمكن، بل ينبغي أن يكون مكملا. ونرحب بالرسالة القوية التي تبعثها استعراضات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلاموبناء السلام المتمثّلة في أن استدامة السلام يجب أن تكون القاسم المشترك الذي يوحد عمل الأمم المتحدة.

إن بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وتعزيز الأمن الدولي هي أهداف أساسية للاتحاد الأوروبي، ونحن لا نزال ملتزمين باتباع نهج شامل تجاه مسائل الأمن والتنمية.

ويسرنا أن نرى أن المجلس ينظر بشكل متزايد إل أبعد من الأعراض المباشرة للأزمات الحالية ويعتمد نهجا تطلعيا بقدر أكبر. علينا جميعا أن نستثمر أكثر في الوقاية. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التنمية المستدامة هي عنصر وقائي هام.

وقد كثف مجلس الأمن من عمله الوقائي وتركيزه على بناء السلام بعد انتهاء الصراع لمنع الانتكاس إلى العنف. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي الاستمرار في هذا الاتجاه من خلال، على سبيل المثال، الجلسات الإعلامية لاستكشاف الآفاق، وضمان النظر في بناء السلام الأطول أجلا في ولايات البعثات، وإصلاح وتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

ولنفس الأسباب، يسرنا أن تكون مكافحة الإرهاب، ومكافحة التدفقات غير المشروعة، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة الصغيرة، مدرجة منذ زمن طويل في جدول أعمال المجلس. وعلى المجلس الآن أن يزيد تفاعله مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أقصى قدر من الاتساق في هذه المجالات.

وأصر الاتحاد الأوروبي دائما على الحاجة إلى منع نشوب الصراعات والأزمات أو التصدي لها بصورة شاملة.

وفي عالمنا المترابط، يعتمد أمننا الخاص على الأمن البشري في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك الاستثمار في حقوق الإنسان، ولكن أيضا تعميم تلك الأولوية باعتماد نُهج قائمة على حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، فإن تمكين المرأة ضروري. فالنساء يشكلن عوامل حاسمة في منع نشوب التراعات، وسوف يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة.

وتمر الأمم المتحدة حاليا بفترة تفكير استراتيجي على عدة مستويات.ويجب أن تكون النتيجة شاملة وطموحة.

وينبغي لنا تطوير أوجه التآزر بين خطة تنمية عام ٢٠٣٠، واستعراضات الأمن والسلم الثلاثة.

واسمحوا لي أن أذكر أخيرا بعض المبادرات الأخيرة التي نعكف على العمل بشأنها في الاتحاد الأوروبي. أولا، نحن نعمل على تحسين التحليل المشترك للنزاعات بالتعاون مع شركائنا، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتباع نُهج متسقة في بناء الدولة وبناء السلام. ثانيا، أنشأنا صندوقا استئمانيا للاتحاد الأوروبي من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية وراء الهجرة غير النظامية والمشردين في أفريقيا، التي من شأنها معالجة أسباب وآثار النزاع وعدم الاستقرار الذي يؤدي إلى التشريد والهجرة. ثالثا، نقوم بوضع الإطار الاستراتيجي على نطاق الاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قطاع الأمن.

تولى الرئاسة السيد ويلسون.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة على عاتق الدول الأعضاء. ولكن للمجتمع الدولي دور هام، بما في ذلك المجلس في حدود ولايته. إن الرسالة الواضحة لخطة عام ٢٠٣٠ هي ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل للتصدي للتحديات العالمية. ويجب علينا الربط بين السلام والتنمية والأمن، والعمل معا من أجل تحقيق عالم أكثر أمنا وازدهارا واستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الجميع بالالتزام بمدة أربع دقائق كحد أقصى التي حددناها ووافق عليها المجلس في مناسبات عديدة في الماضي. فهناك العديد من الناس يريدون المشاركة في هذه المناقشة، وأريد أن أكون منصفا للجميع.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أكرر تعازينا القلبية لفرنسا ولبنان والاتحاد الروسي، البلدان التي وقعت ضحايا لإرهاب وحشي في الأيام القليلة الماضية.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيدة بوشماوي على الإسهام الحيوي للجنة الرباعية للحوار الوطني التونسية لضمان السلام والديمقراطية في تونس.

لقد أيدت البرازيل منذ فترة طويلة فكرة أن التنمية والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا ويعزز أحدهما الآخر، وأنهما أساسيان لتحقيق السلام الدائم. وتثبت التجربة أن تحقيق التنمية يؤدي بالبلد إلى تعزيز التزامه بالسلام والاستقرار. وقد كانت تلك الصلة الإيجابية موضوع مناقشة مفتوحة روجت لها البرازيل في آخر مرة ترأست فيها مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر S/PV.6479).

ومع ذلك، فإن العلاقة بين الأمن والتنمية لا يمكن فهمها من منظور تبسيط الأمور. وينبغي أن نرفض بوضوح أي فكرة توحي بأن الفقر في حد ذاته يمكن أن يشكل تهديدا للسلام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الحروب العالمية، نشأت تاريخيا من احتداد التوتر بين البلدان الصناعية المتقدمة. فالبرامج العسكرية واستخدام القوة من جانب واحد هي مصادر لزعزعة الاستقرار أكبر شأنا من الفقر في حد ذاته.

وظهر توافق عريض وقوي في الآراء بشأن أهمية منع نشوب النزاعات لتعزيز السلم، كما ذكر الأمين العام في آخر تقرير له (انظر S/2015/730) بشأن هذه المسألة. وقد سُلط الضوء على هذه المسألة أيضا من قبل الاستعراضات الثلاثة رفيعة المستوى جميعها، التي نظمت هذا العام، نظراً لأن النُهج الوقائية تتسق مع زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وجهود

بناء سلام أكثر شمولاً ومبادرات أكثر تمكينا في برامج المرأة والسلام والأمن.

ولذلك، فإن اعتماد نهج متعدد الأبعاد يمنع النزاعات، يعد استراتيجية حكيمة. وتبقى الأدوات التقليدية لحل المنازعات وتجنب الحروب، بما فيها الوساطة والمساعي الحميدة وتدابير التوفيق، ضرورية. ومع ذلك فإن الدبلوماسية الوقائية تتجاوز تلك الأدوات ذلك بكثير. إن فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع خطوة رئيسية في منع نشوب أعمال قتال جديدة. وفي حين تستمد كل أزمة من سياق محدد، فإن بعض التحديات تتكرر على نحو خاص، بما في ذلك عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمنازعات المتعلقة بملكية الأراضي والموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم كفاية مشاركة المرأة وتهميش الأقليات والفئات السكانية الضعيفة.

وتساهم العوامل الهيكلية الأخرى، التي غالبا ما ترتبط بسلوك البلدان المتقدمة النمو، في زعزعة الاستقرار الدولي. ومن أجل مواجهة حقيقية للأسباب الكامنة وراء الصراعات، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تدابير لمراقبة تدفق الأسلحة ولتعزيز نزع السلاح النووي ولكفالة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة ولتنفيذ الانسحاب من الأراضي المحتلة على نحو غير قانوني ولتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في مداولات المجلس.

والحالة التي تستحق اهتماما خاصا في هذا الصدد هي المثال الصارخ لنكوص التنمية الذي يحدث في فلسطين نتيجة عجزنا الجماعي عن ترجمة التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين إلى حقيقة واقعة. فالتقرير الوطني لدولة فلسطين، الذي قدمته فلسطين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤ (E/2014/60، المرفق) يكشف الأسباب الجذرية للتراع الذي طال أمده، مما يتطلب أولوية اهتمام مجلس الأمن.

إن تبيُّن الأسباب الجذرية للتراع مسعى معقد وينبغي عدم الخلط بينه وبين تحقيق خطة تنموية. وأول فكرة ينبغي دحضها في هذه المناقشة هي التصور الخاطئ بأن البلدان النامية وحدها هي التي تحتاج إلى بناء مجتمعات سلمية وشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات المختلفة التي تواجهها جميع البلدان في المجالات المتصلة بالنظام العام ينبغي ألا تفسر على أنها الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على التمييز القانوني والعملي الرئيسي بين التراع والعنف.

فمفهوم التراع يصف حالة ذات دوافع سياسية قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد تنطوي الاستجابة للتراعات على صكوك متصلة بالمسؤولية الجماعية، أو الأمن. ومفهوم العنف، في المقابل، يمكن أن يتصل بتحد داخلي محض في مجال الأمن العام ويخضع للقوانين الوطنية. وعلى الرغم من أن التعاون الدولي عند الطلب يمكن أن يكون أداة مفيدة للحد من العنف، إلا أننا نتعامل مع مجالات مسؤولية مختلفة ينبغي أن تطبق عليها سبل انتصاف مختلفة. وبعبارة أخرى، فإنه ليس من مهام مجلس الأمن، على سبيل المثال، الحد من مستويات عالية لمعدلات القتل أو النشاط الإجرامي في بلد معين.

من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، إن اتفاقيات جنيف التي تنطبق على التراع تنص، كقاعدة، على أن القوة، عندما يُلجأ إليها، يجب أن تراعي معايير التناسب. وعلى العكس من ذلك، في حالات العنف الداخلي، تنطبق معايير مختلفة؛ فكل خسارة بشرية أو إصابة يتسبب فيها موظف دولة يجب أن يحاسب عليها وفقا للقوانين الجنائية المحلية. ويجب اتخاذ أقصى قدر من الحرص بعدم عرض قضايا النظام العام الداخلية على هيئة تتعامل مع التراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. فمثل هذا النهج الخاطئ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل بدلا من المساعدة على حلها.

وبتثبيتها لمبادئ التسوية السلمية للمنازعات في دستورنا، ستواصل البرازيل الإسهام في دورة أمن وتنمية حميدة في منطقتنا وخارجها. ونحن فخورون بالانتماء إلى منطقة سلام، حسب تعريف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على التزام البرازيل طويل الأمد بمنع نشوب التراعات من خلال الحوار والدبلوماسية والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد أوريانا ثابالثا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أعرب عن امتناننا لوفد بلدكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بأولوية عليا كهذه، وكذلك على المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) التي أعددتم، والتي تتضمن توجيهات قيمة لمداولاتنا اليوم. ونود أيضا أن نشكر المتكلمين الآخرين الذين سبقونا على بياناهم.

وقبل أن أواصل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إدانتنا للهجمات الإرهابية المتعددة التي ارتكبت في الأيام الأخيرة، وأن أعرب عن تضامننا مع تلك البلدان الصديقة، التي واجهت هذه الظروف الصعبة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز. ونود أن ندلي ببعض الأفكار الإضافية:

إن الالتزام تجاه تعددية الأطراف وتجاه الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في سياسة غواتيمالا الخارجية. إن رسالتنا القوية المتعددة الأطراف تقوم على أساس الاقتناع بأن التحديات العالمية، من قبيل صون السلم والأمن الدوليين ومحاربة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون، لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا في إطار تعددية الأطراف والأمم المتحدة.

وقبل أقل من شهرين، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة الجديدة أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ٧٠/١)، التي أكدت فيها الدول الأعضاء أنه بدون السلام والأمن الدوليين، لا يمكننا أن نحقق التنمية ولذلك، من الضروري بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع لتوفير المساواة في الوصول إلى العدالة، على أساس احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وهي الجوانب التي وردت في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا نعتقد أنه من الضروري كفالة أن تكون جميع الأدوات المتاحة للمجلس متناسبة مع الاحتياجات في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين وتحتوي على عناصر قوية للردع والمساءلة والعدالة. ومن الأهمية بمكان أن نسترشد في عملنا في المستقبل بالدروس المستخلصة من أسوأ الإخفاقات وأفضل الممارسات. ولمجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية المتخصصة دور هام تضطلع به في هذا الصدد.

ودعونا جميعا على مر السنين إلى توخي قدر أكبر من الالتزام بمنع نشوب التراعات، بدلاً من التعامل مع الأخطار التي تهدد السلام بعد اندلاع التراع. وفيما يتعلق بمنع نشوب التراعات، يجب أن نتعامل مع الأسباب الكامنة من خلال حوار صريح وشامل، تشارك فيه جميع الأطراف المعنية من الدولة والمجتمع المدني حتى مستوى القاعدة الشعبية.

ونؤكد من جديد التزامنا بتشجيع ثقافة منع نشوب التراعات المسلحة كوسيلة للتصدي للمشاكل المترابطة للأمن والتنمية وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب التراعات المسلحة. إن غواتيمالا، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، ترى أنه لا بد من تقديم المساعدة اللازمة للبلدان الخارجة من التراع والتي تحاول استعادة المؤسسات الديمقراطية، ومن أجل كفالة إجراء حوار شامل مع جميع الأطراف المعنية وضمان

المصالحة الوطنية اللازمة. وبهذه الطريقة فقط يمكننا الاستمرار على مسار السلام والاستقرار والتنمية من دون التعرض لخطر الانحدار.

واللجنة في وضع جيد لتعزيز المزيد من الاتساق والتآزر في السياسات والإجراءات المنفذة في أبعاد بناء السلام الثلاثة: وهي السياسية والأمن والتنمية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل للتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام للأمم المتحدة (انظر S/2015/490). وندعم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لمجلس الأمن والجمعية العامة. هذا الدور الاستشاري يجب أن يشجع على التعزيز المتكامل والالتزام الطويل الأجل لكل من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى تجاه البلدان الخارجة من النزاع. إن بلدنا يتشاطر الالتزام بالسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلام في البلدان الخارجة من النزاعات، ويقر بقيمة العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام للتصدي على نحو أفضل للنزاعات والحالات في تلك البلدان.

في الختام، ومع مراعاة مختلف النزاعات، من الأهمية بمكان أن نسأل أنفسنا إن كنا نفي بوعد تأسيس المنظمة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بوصفنا الجهات المعنية في النظام الدولي، ينبغي أن يكون ذلك هدفنا، ويمكننا تحقيقه إن قمنا بتحسين جهودنا الرامية إلى بناء السلام وصونه. إن وفد بلدي ملتزم بتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، السيد الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. إن موضوع مناقشة اليوم مثير للاهتمام. إذ يطرح مفهومي التنمية والأمن معا، ويسعى إلى فهم أكبر للأسباب الجذرية للنزاع.

ويتفق معظمنا على أن التنمية والسلام يدعم بعضهما بعضا. فالقضاء على الفقر وتوفير التنمية البشرية الأساسية والفرص الاقتصادية سيعززان بالتأكيد أسس السلام والاستقرار. وصحيح أن المظالم المدفوعة بإحساس من الحرمان، والتي كثيرا ما ترتبط بغياب التنمية، يمكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى نشوب النزاعات، لا سيما داخل البلدان. الأشخاص الذين لا يملكون الوسائل اللازمة لتشكيل مصيرهم بأنفسهم عرضة للوقوع في حلقة مفرغة من فقدان الأمل واليأس والغضب. إن اعتماد خطة التنمية المستدامة التحويلية لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) اعتراف واستجابة من المجتمع الدولي بأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مهمة عاجلة.

والأحداث الرهيبة التي وقعت الأسبوع الماضي في بيروت وباريس، وإسقاط الطائرة الروسية في مصر الشهر الماضي تبين لنا أن أكبر تهديد للسلام والأمن يأتي من التطرف العنيف والتعصب الديني، لا من غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنهم مروجو الكراهية والذين يصفون الآخرين بأنهم كفار هم المسؤولون عن أعمال العنف التي تهدد قيمنا الحضارية. ويتعين علينا أن نقر أيضا بأن غياب سلطة الدولة، أو ضعف سلطة الدولة، يوفر أرضا خصبة لتعمل فيها المنظمات المتطرفة.

إن الإرهاب شر، وكذلك التطرف العنيف. وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يبرر أيهما. لا بد من القضاء على الإرهاب. لقد أظهرت الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي بشكل مفجع أنه لا يمكن أن يكون هناك أي بديل. ولجميع المنظمات الإرهابية – داعش وحركة الشباب ولشكر الطيبة والقاعدة – أساس أيديولوجي يتناقض مع المبادئ الأساسية للبشرية. لكن الأيديولوجية وحدها لا تكفي لدعم الإرهابيين. فهم يحتاجون إلى تمويل ومجال للعمل. وهذا، للأسف، يقدم لهم، وهو ما يحتاج إلى أن نتصدى له بشكل جماعي.

كما أبرزت الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي أعمالنا غير المنجزة في مجال مكافحة الإرهاب. قرر القادة، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتخاذ إجراءات بشكل سريع لوضع الصيغة النهائية للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ولكن لم يحدث ذلك. والثمن الذي ندفعه للتسويف غالباً من الأرواح البشرية. لا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة. فالإرهاب يسلب أغلى حقوق الإنسان – الحق في الحياة. إنها حقاً جريمة ضد الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى نزوع مجلس الأمن إلى التدخل في اختصاص الجمعية العامة. لمجرد أن الركائز الثلاث للأمم المتحدة مترابطة – السلام والأمن والتنمية وحقوق، لا يعني في حد ذاته أنه على مجلس الأمن أن يخصص كافة هذه المهام لنفسه. إن مجلس الأمن جهاز غير تمثيلي محدود الأعضاء لديه أساليب عمل غير شفافة. لا يمكنه افتراض اتخاذ خيارات سياسية بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية والإدماج الاجتماعي ووصفها للعضوية الأمم المتحدة الأوسع.

لكن مجلس الأمن يحظى بدعمنا الكامل في جهوده الرامية إلى الحد من الاتجاهات الخطيرة والمتطرفة. وتوطيد العمليات والحلول السياسية، مع بناء المؤسسات الحكومية الدائمة في الوقت نفسه، سيقطع شوطا طويلا في التصدي للتطرف والتشدد. ونشجع المجلس على السعي إلى التوصل إلى تلك الحلول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): في البداية نقدم التعازي للشعب الفرنسي والشعب الروسي واللبناني. نحن أيضا في العراق من المتضررين من عمليات الإرهاب المتعددة والمستمرة. وقدمنا ونستمر في تقديم الشهداء يوميا. نود أن نعبر لكم عن شكرنا لجهودكم وجهود بلدكم في تنظيم هذا الحوار المفتوح الذي يكتسب موضوعه أهمية كبيرة، في الوقت الحاضر نظرا للترابط الوثيق بين التحديات الأمنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن أفضل الطرق لضمان السلام الدائم والتسامح ومنع نشوب النزاعات هو تعزيز التنمية المستدامة، وضمان الفرص المتساوية للجميع، واعتماد العدالة في توزيع الثروات الوطنية بشكل يشمل الجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقد. ونحن نرى أن هدف تحقيق مجتمعات آمنة وشاملة وبناء أسس راسخة لتلك المجتمعات بالمعنى الذي ورد في الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) يستلزم احترام الدول جميعا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فهذا التدخل يؤدي إلى زيادة الانقسامات العرقية والدينية والطائفية مما يخلق حالة انعدام الأمن الداخلي ويؤدي إلى نشوب النزاعات التي لن تجلب سوى الدمار والخراب والقتل للمجتمعات المحلية وتقضي على المكتسبات الإنمائية التي حققتها الدول في العقود السابقة على تلك الحروب والنزاعات.

كما نعتقد أن مشاركة العادلة والمنصفة لموارد المياه الدولية بين الدول المتشاطئة لنهر دولي تسهم في منع نشوب النزاعات بين تلك الدول الواقع على ذلك النهر. فانعدام العدالة والإنصاف في الحصص المائية يؤدي إلى الإضرار بالتنمية المستدامة في دول حوض المجرى المائي الدولي، كما يتعارض مع الحق في المياه بوصفه حقا من حقوق الإنسان. ومن جانب آخر، إن الاستثمار المتبادل في مياه حوض النهر الدولي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في التي يمر بها النهر، وبالتالي يسد باب النزاع.

إن انتشار المد التكفيري في العالم المعاصر مؤشر على انعدام الأمن العالمي وفشل المجتمع الدولي في التصدي للأفكار التكفيرية والمدارس التي تدرس هذا الفكر المنحرف عن تعاليم

السماء الذي يجيز القتل والسبي والاستعباد الجنسي والحرق لمن يختلف معه دينا أو معتقدا أو مذهبا أو فكرا. فالفشل في ايقاف تلك الأفكار المنحرفة والقضاء عليها يعني فشلا محققا للاستراتيجيات والآليات واللجان والمديريات التي أُنشئت لمنع نشوب النزاعات والقضاء على الأخرى، سواء في داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

كما يجب علينا ألا ننسى أن الضغوط التي تمارس على البيئة وندرة الموارد الطبيعية وتغير المناخ هي بحد ذاتها عوامل تسهم أيضا في نشوب النزاعات والحروب. وانطلاقا من هذه الحقيقة، فقد قدم العراق وثيقة مساهماته الطوعية في مجال تغير المناخ لتوفير زخم سياسي عالمي تجاه تبني الاتفاق الجديد المرتقب في باريس.

وأخيرا، سيدي الرئيس، لا بد من إشراك النساء في عمليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ذلك أن للنساء احتياجات لا بد من تلبيتها في المجتمع وأن عدم القيام بذلك لن يؤدي سوى إلى تهميش كبير لحقوقهن، سيما وأنهن أكثر الفئات تعرضا للعنف الناجم عن تلك النزاعات والحروب. وإننا في العراق نسير باتجاه التنفيذ الكامل للخطة الوطنية بخصوص قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن مشاركة المرأة في جهود حفظ السلام والأمن وصنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازي حكومة ليختنشتاين الصادقة لجميع المتضررين بالهجمات الأخيرية التي ارتكبها تنظيم داعش مؤخرا في فرنسا ولبنان والعراق وأماكن أخرى.

وحينما اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا خطة التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) في أيلول/سبتمبر، أقروا بأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر بدون تحقيق التنمية المستدامة. ونشعر بالامتنان لرئاسة المجلس على تنظيم مناقشة اليوم، التي تتيح فرصة أولى لاستكشاف بعض المسائل الهامة.

إن المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) تولي عن حق تركيزا قويا على ضرورة المنع. فمنع نشوب النزاعات وتشجيع بناء مجتمعات تنعم السلام، على النحو الوارد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، أمران متلازمان. وكثيرا ما تشكل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مؤشرا رئيسيا للنزاع المقبل وهي بالتالي جوانب رئيسية لمنع نشوب النزاع. ولا بد من وجود عنصرين رئيسيين لمجلس الأمن لكي يضطلع بدوره المناسب في ذلك الصدد. أولا، على المجلس أن يحصل على المعلومات ذات الصلة في مرحلة مبكرة. وثانيا، على المجلس أن يكون راغبا في اتخاذ إجراء حاسم بشأن المعلومات المعروضة عليه. وفيما يتعلق بالجانب الأول، عززت منظومة الأمم المتحدة بشكل كبير قدراتها للإنذار المبكر خلال الأعوام القليلة الماضية. وبصفة عامة يمكن القول إن المعلومات الضرورية لاتخاذ المجلس إجراء بطريقة وقائية متوفرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولكن ذلك لن يحدث تأثيرا إلا إذا عرضت تلك المعلومات على المجلس في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تثبت مبادرة حقوق الإنسان أولا أنها خطوة هامة إلى الأمام.

ومع ذلك، فإن الجانب الحاسم هو عزم أعضاء المجلس على اتخاذ إجراء حينما تعرض عليهم المعلومات ذات الصلة، لا سيما حينما تكون أية حالة على وشك التفاقم ويمكن أن تسفر عن وقوع جرائم فظيعة. وتبعث مدونة قواعد السلوك بشأن أعمال مجلس الأمن لمكافحة الجرائم الفظيعة، التي تؤيدها ١٠٦ دول في الوقت الحالي، على الأمل بأن يصبح المجلس أكثر فعالية في مجال المنع. ومن المؤكد أن القرار ٢٢٤٨

(٢٠١٥) بشأن بوروندي، المتخذ بتوافق الآراء يوم الجمعة الماضي، يشكل علامة إيجابية. ونتطلع إلى أن نشهد دعم المزيد من الدول لمدونة قواعد السلوك وأيضا لتطبيق المدونة المستمر، لا سيما من جانب أعضاء المجلس الذين وقعوا عليها بالفعل. كما نأمل أن تعمل المدونة حافزا إضافيا للأمانة العامة لكي تصبح استباقية للغاية في تقديم المعلومات لمجلس الأمن.

وبوسع المجلس أيضا أن يضطلع بدور أكثر قوة في المساعدة على إنشاء المؤسسات الخاضعة للمساءلة وكفالة الوصول إلى العدالة على قدم المساواة بوصفها عنصرا رئيسيا لإحلال السلام المستدام. وينبغي أن تركز تلك الجهود بالدرجة الأولى على تعزيز الأجهزة القضائية الوطنية، وهي أفضل سبيل لضمان الإسهام الدائم في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المعنية. ويمكن توفير بناء القدرات والمساعدة الفنية، وتقوم أجزاء منظومة الأمم المتحدة المختلفة بتقديمها بالفعل. وعند الاقتضاء، يمكن وضع نماذج مختلطة، لا سيما في حالات الانتقال من النزاع المسلح. كما تتاح فرص كبيرة للجنة بناء السلام في ذلك الصدد. وفي معظم الحالات، ينبغي أن تكون جهود تحقيق العدالة مدفوعة من جانب البلدان المعنية، ولكن على المجلس في الوقت نفسه مناشدة هذه البلدان باستمرار الوفاء بالتزامها لمكافحة الإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم المرتكبة وينبغي أن يكلف المجلس بتقديم المساعدة الدولية حينما تدعو الحاجة إليها. وحينما يكون أي بلد غير راغب بوضوح في توفير العدالة، ومع تعويق الإفلات من العقاب لتحقيق السلام المستدام، ينبغي للمجلس أن ينظر في إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، وبالنظر لسجل إنجازات المجلس في ذلك الصدد، على المجلس أن يعيد النظر في طرائق إحالته؛ وعلى وجه الخصوص، عليه ضمان وضع استراتيجية للمتابعة الفعالة.

وثمة عدة جوانب محددة لخطة عام ٢٠٣٠ تستحق مناقشة منفصلة، ولكن مسألة الاتجار بالبشر، على وجه الخصوص، تمثل تحديا سيكون جديرا بعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن. ولا يمثل الاتجار بالبشر مجرد أحد التحديات والمآسي الكبيرة لحقوق الإنسان في عصرنا؛ فبإمكانه أيضا أن يزعزع استقرار المجتمعات ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونأمل أن تتمكن تلك المناقشة من الحشد لاتخاذ نهج منسق نحو الاتجار بالبشر في كامل منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): من المفهوم جيدا أن الوقاية دائما خير من العلاج.

وكان منع نشوب الصراعات هو السبب الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله، ومع ذلك فهي ما زالت منظمة تشغلها الأزمات في أغلب الأحيان، وتعتمد في التصدي لها على الآليات التقليدية التي تجهد لتلبية الاحتياجات المتزايدة، لا سيما وأن الصراعات المعاصرة أصبحت أشد تعقيدا، وغير متماثلة، وتشكل تهديدات لعدد أكبر من المدنيين أكثر من أي وقت مضى.

والأدلة على وجود علاقة بين السلام والأمن والتنمية باتت طاغية. والتقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان، الدول الهشة ٢٠١٥: الوفاء بطموحات ما بعد عام ٢٠١٥، تؤكد أن الصراعات يمكنها أن تؤدي إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية الوطنية بأكثر من ٢٠ عاما. وحدد البنك الدولي أيضا العلاقة المتبادلة بين العنف والفقر.

وكما ذكر آخرون، يؤكد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على الاعتراف العالمي بتعزيز المجتمعات العادلة والسلمية والشاملة، وبمنع نشوب الصراعات. وبغية تحقيق السلام والأمن المستدامين، يجب على الأمم المتحدة أن

تعالج الأسباب الجذرية للصراعات، وتضع حدا لدورة العنف والانتكاس. وهذا يتطلب اتباع نهج متكامل. ولمجلس الأمن دور حاسم في تحقيق ذلك.

أولا، إن المزيد من الإحاطات الإعلامية المنتظمة والشاملة التي يعقدها المجلس بشأن البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات – بعلم مجموعة من أصحاب المصلحة – يمكنها أن تؤدي إلى فهم أفضل للدوافع والأسباب الجذرية. ثانيا، ينبغي للمجلس أن يمكّن لجنة بناء السلام من تأدية الدور التجسيري والداعم الذي كان متوخى منها عندما أنشئت هذه اللجنة في عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة رئيس لجنة بناء السلام في المناقشة الجارية اليوم. ثالثا، ينبغي للمجلس أن ينظر في كيفية إسهام هيئات الأمم المتحدة الأخرى في تحقيق السلم والأمن. وبإمكان البرامج التي تعمل مجموعة الأمم المتحدة على تنفيذها لدعم سيادة القانون، ومؤسسات مكافحة الفساد، والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة، أن تساعد في التصدي لدوافع الصراعات، وفي استدامة السلام بعد انتهاء الصراع. وبوسع تلك الاعتبارات أن تساعد بدورها في كفالة اعتماد ولايات مجلس الأمن على المجموعة الكاملة من أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات والوساطة والتنمية.

وينبغي لولايات المجلس أن تعزز الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل بناء السلام، وبناء الدولة، والتنمية المرتبطة بذلك في الميدان، بغرض المساعدة على منع نشوب الصراعات في المستقبل، وبناء أسس الدولة السلمية التي تشمل الجميع. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تكفل زيادة الترابط العملي في المقر وفي الميدان، معزّزا بما يكفي من قيادة وقدرات وموارد تحتاجها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية. وتعتبر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مثالا مفيدا على كيفية القيام بذلك.

وبوصفنا مشاركين لأنغولا في تيسير المشاورات المتعلقة باستعراض الأمم المتحدة لبناء السلام، نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات مع أعضاء الأمم المتحدة بشأن الإصلاحات التي تتصل بالطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة في أعمالها الرئيسية لمنع نشوب الصراعات، وبناء السلام والأمن المستدامين. وهذه المناقشة الجارية اليوم، التي تسلط الضوء على الدور المهم الذي تؤديه التنمية في تحقيق السلام المستدام، تساهم في العمل على تحقيق هذا الإصلاح الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي تم الادلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وسوف أضيف بعض الملاحظات الوطنية.

ترى إيطاليا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والاستعراضات الجارية لعمليات حفظ السلام، وبناء السلام، والمرأة والسلام والأمن لها بعض المواضيع الأساسية المشتركة، بما في ذلك أهمية منع نشوب الصراعات، والحاجة إلى تبديد العقليات المنغلقة، وتعزيز نهج متكامل تجاه الركائز الثلاث للمنظمة، والدور المركزي لحقوق الإنسان الذي يكون احترامه ضروريا لتوطيد التقدم الحقيقي المحرز في جميع المجالات.

إن المعركة الكلامية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات قد تم كسبها. فهناك توافق عريض في الآراء على مركزيتها وعلى المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تنشأ من التقاعس عن العمل. ولكن في الوقت نفسه، أصبح منع نشوب الصراعات أكثر صعوبة. ويجب علينا أن نجدد التزامنا الجماعي بمنع نشوب الصراعات، وتفعيل توافق الآراء الذي ظهر على نطاق واسع بين الدول الأعضاء. واسمحوا لي أن أتشاطر وإياكم بعضا من أفكار إيطاليا.

أولا، في ما يتعلق بإذكاء الوعي، يجب أن ندرك أنّ التحديات الأمنية اليوم تختلف عما كانت عليه في الماضي، وأن المشهد الأمني القائم أمامنا يتغير بسرعة. ففي أيلول/سبتمبر، اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة التي تقدّم نهجا متكاملا لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق ربط المجالات الخمسة معا وهي: الناس، والرخاء، والشراكة، والكوكب، والسلام. ومع احترام مختلف أدوار وولايات هيئات الأمم المتحدة، ينبغي إيلاء اهتمام أوثق للمسائل الأمنية الأوسع نطاقا، التي تشكل قلقا لجزء متزايد من الأعضاء، ولتعزيز قيام تعاون أوثق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وكمثال على أفضل الممارسات، اسمحوا لي أن أشير إلى المناقشة المفتوحة التي جرت خلال رئاسة نيوزيلندا للمجلس عن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية (S/PV.7499). نحن دعمنا تلك المبادرة دعما كاملا وأتبعناها بعقد اجتماع وزاري في ميلانو مع شركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشأن التكيف مع المناخ والأمن الغذائي.

ثانيا، بخصوص تعزيز النهج المتكامل والتصدي للأسباب الجذرية، فإن التحديات القائمة اليوم معقدة بطبيعتها. وبينما ندعو إلى وجوب ألاّ يكون عمل الأمم المتحدة منغلقا على ذاته، ينبغي أن نمتنع عن استخدام النهج نفسه. نحن اليوم نواجه أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تسبب، في جملة أمور، زيادة الضغط الناجم عن الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث فُقدت بالفعل أرواح كثيرة جدا. وكبلد يقع على البحر الأبيض المتوسط وتعمد قواه البحرية يوميا إلى حماية وإنقاذ الأرواح البشرية، ندرك أنه لا يوجد حل سريع لهذه الظاهرة. فيجب التصدي لها من زوايا مختلفة: عن طريق التنمية من خلال معالجة الأسباب الجذرية؛ وسياسيا، عن طريق إيجاد حلول للأزمات التي نواجهها؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

ومثلما تم التأكيد عليه في مؤتمر القمة الذي انعقد في مالطة خلال الأسبوع الماضي بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول موضوع الهجرة، لا يمكن تعزيز الحل لأمد طويل سوى بنهج متكامل يعالج الأسباب الجذرية. وفي هذا الصدد، وكما ذكر رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي أثناء مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الـ ٢٠، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتُمدت مؤخرا سوف يؤدي أيضا دورا حاسما في منع نشوب أعمال العنف المتطرفة.

ثالثا، يجب علينا تنشيط الأدوات الوقائية المتاحة للمجلس، وتجديد تركيزنا جماعيا على التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتعميق شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن. وبالروح نفسها، تؤمن إيطاليا بتوثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، على سبيل المثال بدعوة رؤساء التشكيلات القطرية إلى المشاركة في جلسات المجلس، حسب الاقتضاء. ونرحب أيضا بتعزيز آليات الإنذار المبكر، مثل إطار التحليل المستكمل الذي وضعه مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومبدأ المسؤولية عن الحماية، ومبادرة حقوق الإنسان أولا، ودور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. فجميع هذه الأمور تشكل أدوات قيّمة ينبغي استغلالها استغلالا كاملا.

ونقطتي الأخيرة هي التمويل. أولا، إذا أردنا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المحتملة، يجب علينا، بداية وقبل كل شيء، احترام التزامنا بتمويل خطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها للتو. وفي هذا الصدد، يمكنني أن أعلن أنّ قانون الميزانية الذي هو قيد النظر حاليا في برلماننا يهدف إلى زيادة الموارد التي تقدمها وزارة الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٤٠ في المائة عام ٢٠١٦. والهدف النهائي لإيطاليا هو أن تصل المساعدة الإنمائية الرسمية

إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي بحلول الموعد النهائي لخطة ٢٠٣٠.

ثانيا وأخيرا، في ما يتعلق بتوفير الموارد لأدوات الأمم المتحدة المعنية بالوقائية وأنشطة بناء السلام، فإن الاستعراضات التي أجريناها تسلط الضوء على أن الاستثمار في الوقاية ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو أيضا استثمار ذكي، لأن تكلفة منع نشوب الصراعات أخذت ترتفع بشكل متزايد. ويجب الآن أن نبني على هذا الوعي من خلال تعزيز الموارد المخصصة لهذه الأنشطة بدرجة كبيرة، وبالتالي كفالة تمويل قدرات الوقاية والوساطة الأساسية للأمانة العامة على نحو أكثر موثوقية وقابلية للتنبؤ. وبالروح نفسها، من الأهمية بمكان تمويل أنشطة بناء السلام بشكل منتظم ويمكن التنبؤ به من أجل تقليل احتمالات انتكاس الصراع.

إنني أهنئ الرئيس على المبادرة إلى معالجة هذه المسائل في هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي نيابة عن حركة عدم الانحياز بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. كما أعرب عن شكري للأمين العام على إحاطته الاعلامية.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لفرنسا والعراق وروسيا ولبنان، شعوبا وحكومات، إزاء الخسارة المأساوية لأرواح عدد من مواطنيها نتيجة الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت مؤخرا.

إن حركة عدم الانحياز تدرك الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

وينبغي للجهود الرامية إلى تحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات أن تأخذ في الاعتبار ضرورة اتباع نهج متوازن متسق وشامل، وفقا لأحكام ميثاقها وللقانون الدولي. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان أن تضطلع جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بدور نشط في بلورة وتنفيذ نظام أمني جماعي أكثر فعالية وفقا لمهام تلك الأجهزة وصلاحياتها.

وترى حركة عدم الانحياز أنه لا غنى عن أن تضع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مفاهيم مشتركة ونهجا متفقا عليه للتصدي للتهديدات والتحديات القائمة والجديدة الناشئة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، فضلا عن التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. ولن تكون هذه المفاهيم والنُهج المشتركة للأمن الجماعي مشروعة إلا إذا ما وُضعت وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الدول الأعضاء معا. وتكتسي المشاركة النشطة من قبل جميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة أهمية بالغة، على أن يعمل كل منها وفقا لمهامه وصلاحياته دون الإخلال بالتوازن الذي أرساه الميثاق.

وتؤكد حركة عدم الانحياز الرغبة الجماعية في إيجاد عالم سلمي يتمتع بالرخاء، فضلا عن إيجاد نظام عالمي عادل ومنصف، لا تزال تحول دونه العوائق الأساسية القائمة. وتشمل هذه العوائق، في جملة أمور، شدة الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، ما قد يؤدي إلى تزايد الفقر والحرمان في هذه البلدان. وهناك استمرار نقص الموارد وتخلف التنمية في معظم العالم النامي، واستمرار عدم تكافؤ شروط التبادل التجاري وعدم التعاون من جانب البلدان المتقدمة، علاوة على التدابير القسرية الأحادية الجانب التي يفرضها البعض، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وما تزال البلدان الغنية القوية تمارس تأثيرا غير متناسب في تحديد طابع واتجاه العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية، علاوة على القواعد التي تحكم هذه العلاقات، التي يكون الكثير منها على حساب البلدان النامية. وفي حين تؤيد الحركة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإننا نشدد على أنه لا ينبغي أن تستخدم تلك العمليات على أنها بديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبدلا من ذلك، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية هذه على نحو متماسك متناسق وشامل وحسن التخطيط، إلى جانب استخدام الأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الأخرى.

وترحب الحركة في إطار هذه المناقشة المفتوحة أيضا، بإنشاء ودعم لجنة بناء السلام بوصفها آلية مؤسسية منسقة، متماسكة ومتكاملة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع، بما يمكنها من الانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير، بناء على طلبها ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية. ونؤكد ضرورة أن تنشئ لجنة بناء السلام شراكة دينامية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن كفالة إيلاء هذه الجهود الإقليمية ما يلزم من الاهتمام والدعم. وفيما إذا كانت البرامج والاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام متسقة ومتوافقة مع استراتيجيات وبرامج البلد المضيف، فإن من شأنها أن تحافظ على السلام وتمنع تجدد النزاعات والأعمال العدائية.

ختاما، وإذ نرحب بمناقشة اليوم باعتبارها إسهاما في تعزيز فهم الصلات بين الأمن والتنمية، فإن من المهم التشديد على أن هذه المسألة تتجاوز الاختصاصات الأساسية لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر ممثل السويد على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وبالطبع، السيدة شمّاوي على البيان الملهم للغاية الذي أدلت به هذا الصباح.

وأعرب عن التعازي للحكومة الفرنسية، ولبنان وشعبه، ولروسيا لإسقاط طائرتها، وندين هذه الأعمال بشدة.

لقد أتت هذه المناقشة في وقت مناسب جدا. فقد أكد قادتنا في مؤتمر القمة المعني بخطة التنمية المستدامة أن السلام والأمن سيكونان في خطر دون تحقيق التنمية المستدامة. واستعرضنا أيضا التقريرين بشأن عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام، فضلا عن التقرير بشأن برنامج عمل المرأة والسلام والأمن، الذي يدعو إلى تعزيز دور المرأة في صون وبناء السلام، ليس بوصفها طرفا متضررا من الحرب فحسب، بل باعتبارها أيضا جزءا أساسيا في منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها، فضلا عن تحقيق السلام الدائم، الأمر الذي يمكّننا من التفكير في بناء السلام باعتباره عملية شاملة تجري قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه.

وتوضح المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2015/845، المرفق) تسليم المجلس بأن هذه الصلة معقدة ومتعددة الأوجه وخاصة بكل حالة على حدة. وأود أن أضرب مثلا ببلدي، كولومبيا، حيث حددنا التقارب بين غايات التنمية المستدامة وبعض النقاط التي شهدت إحراز تقدم كبير في مفاوضاتنا في هافانا بشأن وقف الأعمال العدائية وبناء السلام المستقر والدائم. وتتفق سبع وأربعون نقطة متفق عليها من جملة سبعين نقطة مع ٤٧ من غايات التنمية المستدامة، والتي من المؤكد أن إنجازها سيمكننا من سد الثغرات القائمة بين المناطق الريفية والحضرية في كولومبيا نحو تحقيق السلام المستدام.

وينبغي أن ينشئ المجلس – بما لديه من أدوات – أساسا متينا لمنع الانتكاس إلى التراع وتحقيق السلام المستدام الذي يجب أن تستند عمليته الشاملة إلى الملكية الوطنية. إن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أدوات تمكّننا من استعادة الظروف المواتية لتحقيق الأمن والثقة في العملية السياسية، وتعزيز القدرات الوطنية في الأجل الطويل، وتيسير الطريق المؤدي إلى بناء السلام، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه.

لقد أسفر التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، التي نحن عضو فيها، عن نتائج هامة، ويجب تعزيزه بغية التغلب على تجزئة الجهود المبذولة. وبالنظر إلى الدور الاستشاري للجنة، وتنوع الدول الأعضاء فيها وطابعها بوصفها جسرا بين مجلس الأمن والجمعية العامة وفيما بين الركائز الثلاث للتنمية وحقوق الإنسان والأمن، فإن ذلك يجعل منها آلية مناسبة لتنسيق العمليات المؤدية إلى السلام المستدام.

وأخيرا، يجب هيكلة البعثات عند إنشائها على القدرات الراهنة في البلدان المعنية، ويجب إدماج أنشطة الأفرقة القطرية في أنشطة بناء السلام. وبهذه الطريقة ستتوفر للبلد – سواء حين الانتقال أو انتهاء البعثة – الدعم القوي الذي يمكّنه من مواصلة عملية بناء السلام نحو تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيد ألداي غونثاليث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تتوجه المكسيك إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع يتسم بأهمية كبيرة في ضوء الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في أوروبا والشرق الأوسط. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص التعازي لوفود روسيا ولبنان وفرنسا على الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن الهجمات الأخيرة.

إن الطبيعة المتغيرة للصراعات مترسخة العنيفة في مناطق مختلفة من العالم مترسخة في عدم المساواة، والإقصاء، وعدم تكافؤ الفرص، وانعدام فرص العمل، والإحباط، والتهميش الاجتماعي. ويكفي أن ننظر إلى عناوين الأخبار في الأيام القليلة الماضية، لكي نفهم أن عمل منظمتنا في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات، وإنشاء مجتمعات مسالمة، لا يزال هشا وغير كاف. ويتعين على جميع أجهزة الأمم المتحدة، ضمن مهام كل منها، والمجتمع الدولي ككل، مواكبة هذه الحقائق، والعمل بشكل أفضل وأكثر ملاءمةعلى تحسين قدرتنا على الوقاية، والاستجابة لبناء السلام وصونه. ولا يمكننا أن نسمح للصراعات الحالية بالاستمرار في إثارة الفوضى، أو لتراعات الماضي بالعودة بأعمال عنف جديدة.

ومن بين مجموعة واسعة من التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهيكل بناء السلام، لا شيء ربما يعكس هدف وروح هذا الاجتماع أكثر من توصيات الفريق الذي يرأسه السفير جيرت روزنتال لتغيير النقطة المحورية لجهود بناء السلام، من ناحية رد الفعل، التي سادت لسنوات. وفي هذا الصدد، ينبغي للتركيز على بناء وتوطيد السلام في رأي وفد بلدي، أن يكون بمثابة موضوع موجه، يسمح لنا بتقليص الفجوة بين الجهات المنعزلة المشار إليها في المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2015/845، المرفق). ونحن نعتقد أنه يمكن للجنة بناء السلام، بل يجب عليها الاضطلاع بدور هام في هذه العملية.

إن الدروس المستفادة على مدى العقد الماضي تكشف لنا بأنه لكي يكون بناء السلام ناجحا، فينبغي له التركيز الشامل على الصراعات، من خلال إقامة رابط قوي وأحادي الاتجاه بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وسيتطلب عكس وتيرة تشتت الجهود عملا جماعيا ومتماسكا تحقيقا لهذه الغاية. ومن

أجل تحويل التوصيات إلى أفعال، يجب أن نتعامل مع الوقاية، وبناء السلام، وحفظ السلام، كعملية سياسية تتطلب اهتماما متواصلا والتزاما وإجراءات طويلة الأجل. وفي إطار هذه الدينامية، فإن الموافقة اللازمة من جانب الدول الأعضاء ينبغي أن تساعد في تعزيز مبدأ الملكية الوطنية.

ويجب تعزيز مبدأ الملكية الوطنية. ويمكننا بناء القدرات الوطنية، وتعزيز المؤسسات ودعم الحكم الرشيد، إذا أشركنا أكبر عدد من أصحاب المصلحة منذ البداية، بمن في ذلك، بطبيعة الحال، النساء في كل مرحلة. ويمكن للمنظمات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، عندما تسمح بذلك هيئاتها التأسيسية، مصاحبة وتعزيز جهود الأمم المتحدة التي تبذلها لمعالجة أسباب التراع بطريقة وقائية.

وكما أشار الأمين العام في بداية هذه الجلسة، فإن مسألة الموارد المالية مهمة أيضا لتعزيز قدرات الوقاية والاستجابة للمنظمة. ويرى وفد بلدي بأنه ليس هناك استثمار أفضل من الاستثمار في تحقيق السلام والتنمية والأمن لمجتمعاتنا. إننا نعتقد بأنه يجب أن تكون الطلبات والولايات الداعية لبذل المزيد من الجهد، مصحوبة ببنية ميزانية يمكن توقعها، وتخطيط استراتيجي يسمح لنا بتعزيز الكفاءة والفعالية. ولذلك، فإننا ندعم بحزم وسنواصل دعم التوصيات الهامة التي قدمها فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، المؤيدة للاعتماد الفوري لمقترحات، الرامية لفتح حساب خاص ومنفصل للبعثات السياسية الخاصة، التي هي من بين الأدوات الرئيسية للمجلس، والمنظمة في مجال الوقاية، والوساطة، وحل التراعات.

إن الوقاية أمر ملح، ومخاطر التقاعس أكبر من أي وقت مضى. وتتيح الدورة الحالية للجمعية العامة، التي تركز على متابعة عمليات الاستعراض، في مختلف الهيئات واللجان، فرصة ثمينة لتحويل التزاماتنا الكلامية، إلى إجراءات مبكرة وفعالة، تهدف إلى منع اندلاع أعمال العنف، وإقامة مجتمعات سلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئاسة المملكة المتحدة على إتاحة هذه الفرصة، وأنضم كذلك إلى الآخرين لتقديم خالص تعازينا للضحايا وأسر الضحايا، ولشعوب وحكومات البلدان التي تضررت من الهجمات الإرهابية الأخيرة.

قبل شهرين، تعهد رؤساء الدول والحكومات بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، وخالية من الخوف والعنف. ومن الواضح، أن هذه مهمة نبيلة ولكن مترابطة، وتتطلب الكثير من المشاركين. ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) نظرة جديدة على العلاقة بين السلام والتنمية. وفي الواقع، أدت هذه المسألة بالذات إلى نقاش مستفيض في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وجرت تهدئة النقاش جزئيا، من خلال اقتراح مبتكر للتركيز بشكل أقل على ما يستطيع السلام والأمن تحقيقه للتنمية، والاستفادة من نهج عكسي، أكثر انسجاما مع ولاية الفريق. ومن ثم، ركز الفريق العامل المفتوح، على شكل التنمية، الذي يمكن أن يعزز السلام والأمن.

وبهذه الطريقة، تمت صياغة الهدف ١٦ والعناصر المترابطة الأخرى، مثل مكافحة عدم المساواة والتمييز، ومبدأ الشمولية، وتمكين المرأة ومبدأ عدم التخلي عن أحد، وبعد ذلك حظي بدعم قوي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، فإن الهدف ١٦ والأهداف ذات الصلة، لا تتعلق بالسلام والأمن. حيث أنها تتعلق بأكثر من ذلك بكثير. أولا وقبل كل شيء، إنها تمثل حجر الزاوية للتنفيذ الكامل للركيزة الاجتماعية.

وهي أيضا عوامل وممكنات مهمة للركائز الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

وستضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عند تنفيذها، نشوء حالات تهديد للسلم والأمن الدوليين بوتيرة أقل بكثير. وستساعد الخطة أيضا على مكافحة الإرهاب والتطرف، وهما مجالان ينبغي للمجلس أيضا اتخاذ إجراءات بشأنهما، بأدوات مختلفة. ولذلك، سيخفف التنفيذ الناجح من العبء الملقى على كاهل المجلس، ويساعده على جعل الحلول أكثر قوة واستمرارا. لكن ذلك، لا يلغي سلطة المجلس. أولا، تقع المسؤولية المباشرة على عاتق مجلس الأمن لإيجاد حلول للنزاعات، لكي تبدأ البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة طريقها، في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة. ثانيا، كما أشار إلى ذلك كثيرون، تقضي الصراعات على أي تقدم أحرز في مجال التنمية. ولذلك، يجب على المجلس التركيز بشكل أكبر على الوقاية.

إن الحاجة إلى التفاعل يمكن أن تفهم بشكل أفضل من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأزمة الحالية للاجئين/الهجرة. وما لم نقم بإنهاء الصراعات، لن نتوصل إلى حل لأزمة اللاجئين. وهنا، يضطلع المجلس بمسؤولية خاصة لإيجاد وتنفيذ الحلول السياسية. ولا يمكن أن تشكل شفقة الآخرين، أو تصحيح ذلك من خلال معالجة الآثار الإنسانية، بديلا لعدم اتخاذ المجلس إجراءات. وبينما يتعين على المجلس نزع فتيل النزاعات، فإن التنمية المستدامة هي وحدها القادرة على معالجة الأسباب الجذرية التي أدت أو ساهمت في نشوب الصراع.

وعدا الصراعات، لعملية تنقل الأشخاص مجموعة من الأسباب الأخرى. واتجاهات الهجرة الحالية هي أعراض لأسباب تشمل الصعوبات الاقتصادية، وتدهور البيئة والغذاء وندرة المياه، وهلم جرا. وهذه في جوهرها، أشكال مختلفة من عدم الاستدامة، الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية. وفي هذه الحالات، يعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الحل الأساسي، بينما للمجلس دور داعم مهم يتعين عليه القيام به. ولا تغير الخطة من سلطة أي هيئة. لذلك، ليست هناك حاجة لتعزيز خطوط الانقسام. على العكس من ذلك، ستتطلب الطبيعة المتكاملة للتهديدات، تعاونا أوثق بكثير من أي وقت مضى.

ولتدعيم هذا الفهم وتغيير أسلوبنا في الخطاب، فمن المفيد إجراء مناقشات من هذا القبيل. ولكن لتغيير مسارنا فعلياً يجب أن نحول أقوالنا إلى أفعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة البالغة الأهمية. وأود أيضاً أن أشكركم على الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2015/845، المرفق)

ونعرب عن تعازينا لفرنسا وروسيا ولبنان والعراق والدول التي تضررت من جراء الهجمات الإرهابية الشنيعة الأخيرة. لكن هناك سؤال يستصرخنا للإجابة عليه. ما الذي يستطيع المجتمع الدولي عمله لضمان تعاون أكبر يناظر التحدي الذي نواجهه – تعاون يتجاوز مستوى التعاون والتنسيق الذي نعلم وجوده داخل معسكر الإرهاب؟ هذا هو السؤال.

عندما اعتمد قادتنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، أقروا على نحو كامل أن الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة، التي هي ذات طابع عالمي، لا يمكن أن تتحقق بدون السلام والأمن. كما أنهم كانوا على اقتناع بأنه، من دون كفالة التنمية المستدامة، فليس من الممكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. تتعزز هذه الرسالة السياسية القوية بنتائج

استعراض عمليات السلام، والتقرير عن استعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) والدراسة العالمية بشأن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وجميع هذه الاستعراضات تتفق على عدد من المسائل، من بينها الحاجة إلى معالجة المشاكل الناشئة عن التجزؤ المؤسسي.

ولم تعد الصلة بين الأمن والتنمية مسألة نقاش نظري؛ فهي مسألة عملية نحتاج إلى النظر فيها بجدية إذا كان لنا أن نحقق السلام الدائم والازدهار. ولهذا السبب فمن الضروري تماماً بناء التآزر والاتساق فيما بين جميع أصحاب المصلحة – منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء والجهات الأخرى – في الجهود المبذولة من أجل بناء عالم سلمي وشامل للجميع. وبطبيعة الحال، نعلم جميعاً ذلك وما فتئنا نقول ذلك منذ وقت ليس بالقصير، ولكن ما نفتقر إليه هو اتخاذ إجراءات ملموسة لتغيير أسلوب عملنا بحيث نستجيب بشكل أفضل للتحديات.

نحن نعتقد أن هناك أشياء يمكن للمجلس بل وينبغي له أن يفعلها ضمن نطاق صلاحياته ومن دون المساس بلا مبرر باختصاصات الأجهزة والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. إن منع النزاعات وإدارتها وحلها، وكذلك بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، أمور لا يمكن التصدي لها بفعالية دون فهم الروابط بين الأمن والتنمية. إن الحد من الانشغال بالاختصاص ومجال العمل وزيادة التركيز على المصلحة الذاتية المستنيرة قد يفي بالغرض. وفي هذا الصدد، أوافق تماماً على الملاحظة التي أبداها رئيس لجنة بناء السلام هذا الصباح:

> ”إننا بتجاوزنا المنافسة قصيرة النظر بين دوائر النفوذ، لن نزيد فحسب من فعالية المنظمة، ولكننا، وهو الأهم، سنقدّم دعماً أكثر فعالية للمجتمعات التي أنشئت المنظمة لمساعدتها.“

والآثار المترتبة على المجلس واضحة جداً. فينبغي أن تستند مداولاته وقراراته إلى تحليل دقيق للعلاقة بين الأمن والتنمية وينبغي أن تجسّد إجراءاته هذه الدينامية المهمّة من خلال مجموعة الأدوات المتاحة له لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وأعتقد أن هذا من شأنه أن يحدث الفرق في ترجمة أقوالنا إلى أفعال والتصدي بفعالية للتحديات المتعددة الجوانب التي نواجهها اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب كثيراً بهذه المناقشة ذات التوقيت الممتاز بشأن الصلة بين الأمن والتنمية. ومن البديهي أن الأمن والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ولا يمكن للسلام والأمن طويلي الأجل أن يتحققا من دون التنمية المستدامة والعكس صحيح. ولذلك فمن المهم جداً بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ”البعد عن التقوقع“، كما تشير إلى ذلك بحق المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2015/845، المرفق) المعدة لهذه المناقشة. وقد حان الوقت لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الصلة بين الأمن والتنمية وأن تعمل وفقاً لذلك.

إن جعل الأمم المتحدة صالحة لتحقيق الغرض المنشود لا يتعلّق بزيادة الكفاءة وتحسين القدرات وتخفيف الإجراءات، بل أيضاً بتغيير العقليات. وأودّ أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات أهمية مباشرة بالنسبة لنا.

أولاً، كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) نجاحاً عالمياً حقاً، وذلك على الأخص لأننا تغلبنا على إحدى العقبات الهامّة أمام إحراز التقدم على الصعيد العالمي، وهي على وجه التحديد ميلُنا لأن نرى العالم منقسماً بين الشمال والجنوب، مع كون التنمية والتقدم المحرز طريقاً ذا اتجاه واحد. وباعتماد الخطة، أنشأنا

توقعات كبيرة لتحسين الاتساق والأخذ بنهج شامل في معالجة تحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا ينطبق أيضاً، بالمناسبة، على منظومة الأمم المتحدة. ولن أذكر سوى مثال واحد. إن الحد من العنف بجميع أشكاله، كما تم التعهد في الهدف ١٦ من الخطة، سيحتاج إلى إيجاد أشكال جديدة من التعاون بين مجلس الأمن والأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً، وكما أكد وزير الخارجية الألماني شتاينماير خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، فإن هناك ترابطاً وثيقاً بين حقوق الإنسان والسلام والأمن وينبغي معالجتها على هذا النحو داخل منظومة الأمم المتحدة. إن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان هي في كثير من الأحيان سبب من الأسباب الجذرية للتزاع وأحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الناس إلى الفرار من أوطانهم. إن إدراج مهام حقوق الإنسان في ولايات بعثات حفظ السلام، وجعلها شاملة أكثر فأكثر على مر السنين، كان خطوة هامة. ولكن علينا أن نفكر في كيفية القيام بذلك بصورة أكثر منهجية، والكيفية التي يمكننا بها تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أوجه التآزر بين العديد من أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وبالمناسبة، فسياسات حقوق الإنسان الذكية هي من بين أفضل الضمانات ضد الأزمات.

ثالثاً، نحن في خضم أزمة اللاجئين العالمية الأكثر حدة منذ الحرب العالمية الثانية. لقد فرّ ستة ملايين شخص من بيوتهم. وفي ألمانيا وحدها، نتوقع أن نستقبل أكثر من مليون لاجئ خلال هذا العام، وسيكون هناك المزيد. وإذا أردنا معالجة هذه الحالة، سنحتاج إلى وضع حلول على المستويات الوطنية والإقليمية، وبطبيعة الحال العالمية. إن الأسباب الجذرية متشعبة، وتشمل التزاعات المسلحة أو انعدام الحكم الرشيد أو الفقر أو الافتقار إلى فرص لكسب العيش. يخشى اللاجئون على حياتهم بعد أن دمرت الحرب منازلهم. وهرب آخرون لأنهم تعرضوا للاضطهاد في أوطناهم بسبب معتقداتهم أو أسلوب حياتهم. إن منظومة الأمم المتحدة جزء حاسم الأهمية من الاستجابة العالمية. يلتزم آلاف الناس بمساعدة اللاجئين وتحسين ظروف معيشتهم في البلدان الأصلية وبلدان العبور.

ونشعر بامتنان عميق لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات أخرى لا حصر لها على جهودها البارزة والتي لا يُستغنى عنها. ولكننا بحاجة إلى الجمع بصورة أفضل بين عملها. ونحن بحاجة إلى إعادة صياغة منظورنا للتركيز على ما هو ضروري – ما ينبغي القيام به – وليس على أرض من يحدث ذلك. ومن أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى مجلس الأمن، نحن بحاجة إلى أن ندرك أن هذه أوقات غير عادية. والعمل كالمعتاد لا يمكن أن يكون هو الحل.

وفي الختام، هناك أمثلة أخرى كثيرة تشدد على الحاجة إلى معالجة مسائل الأمن والتنمية معاً، وعلينا الاعتماد على كامل ثروتنا من صكوك الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

وآثار ذلك سيعزز كل منها الآخر. وستكون الآفاق الاقتصادية إيجابية، والتنمية المستدامة تؤدي إلى مزيد من الاستقرار، وبالتالي يتحقق السلام والأمن الطويل الأمد في نهاية المطاف. وثبات مستوى الأمن شرط أساسي للنشاط الاقتصادي والازدهار في النهاية، الأمر الذي يحقق أفضل مصالح الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن أعمق التعازي وخالص المواساة لأسر من قتلوا في الهجمات الإرهابية يوم الجمعة في باريس. ونتقدم بالتعازي أيضا للشعب الفرنسي ولشعوب البلدان الأخرى التي تعرضت لهجمات – لبنان والعراق وروسيا.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر رئاسة المملكة المتحدة بحرارة على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والممثل الدائم للسويد والسيدة بوشماوي على بياناتهم.

وإستونيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

نرحب بموضوع النقاش اليوم، الذي يربط بشكل دقيق جداً بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. السلام والأمن هما الشرطان الأساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. والتراع والعنف يقوضان المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى عقود. وفي الوقت نفسه، من دون التنمية وحقوق الإنسان لن يكون هناك سلام واستقرار دائمين. ومخاطر التراعات المسلحة والأزمات والهجرة القسرية والاقتصادات الضعيفة والحكومات الفاسدة وسوء التعليم وتغير المناخ والكوارث الطبيعية – على سبيل المثال لا الحصر – ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً ولا بد من معالجتها على نحو شامل.

وكما أعرب رئيسنا خلال مناقشة أهداف التنمية المستدامة لهذا العام (انظر A/70/PV.8)، فإن العلاقة بين السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسلم بها بشكل واضح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخراً (قرار الجمعية العامة ٧٠/١). والنهوض بالمجتمعات السلمية والشاملة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

والمؤسسات الوطنية القوية لا تقوم إلا على سيادة القانون ويجب أن تحترم حقوق الملكية وحرية التعبير والإعلام، والاختيار السياسي المفتوح، والوصول إلى العدالة. وإنشاء مؤسسات يعول عليها جزء أساسي أيضاً من عملية التحول المطلوبة لتمكين البلدان المعرضة للتراع أو الخارجة من التراع بغية تعزيز التنمية والاستقرار والسلام. وسيادة القانون أساسية للوقاية من عواقب العنف والتراع والتعامل معها، ونفس الحال مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتهريب والتدفقات المالية غير القانونية التي تؤثر على التنمية المستدامة بشكل مباشر.

ويسرني أن أرى المجلس يتخذ نهجاً أكثر استشرافاً للمستقبل. وعلينا أن نستثمر أكثر في منع نشوب التراعات. فمن الصعب للغاية إنهاء الأزمات المستمرة التي تتحول في كثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة. ومن الأسهل والأقل كلفة، بكل معنى الكلمة، أن تمنع التراعات العنيفة من التصاعد. والمجلس له دور رئيسي في الوقاية، وبناء الجسور بين المواقف المنعزلة عبر ركائز التنمية والأمن وحقوق الإنسان أساسي لدعم جهود الوقاية.

ومجلس الأمن قد ضاعف من تركيزه على بناء السلام للحد من خطر الانتكاس إلى العنف. وينبغي للمجلس أن يواصل التصدي لبناء السلام من خلال جلسات الإحاطة لاستكشاف الأفق، والتأكد من أن وضع بناء السلام الطويل الأجل في الاعتبار في ولايات البعثات، وتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وإصلاحه. ونحث مجلس الأمن على التصدي لبناء السلام في أقرب وقت ممكن. ومعالجة الارتباط بين السلام والأمن والتنمية تشمل حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الاهتمام بحقوق المرأة، وأيضا من خلال مشاركتها في توطيد السلام.

وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب التراع والتنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء، يجب أن تقوم المؤسسات الدولية بدورها. ولا بد أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بطريقة أكثر تكاملاً ومرونة وتنسيقاً، في المقر وعلى المستوى القطري على السواء، للاستجابة للتحديات

العالمية الراهنة، وإعطاء ثقل أكبر لأدوات الوقاية والإنذار المبكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أثني على رئاسة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة بشأن صون السلم والأمن الدوليين، في الوقت المناسب حقا. وكازاخستان تعرب عن خالص تعازيها وتضامنها مع شعوب وحكومات البلدان التي عانت وتضررت جراء الهجمات الوحشية الأخيرة، ونقف صفاً واحداً مع الجميع من أجل الأمن العالمي.

إن سلسلة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في تعاقب سريع في عدد كبير من البلدان، إلى جانب تشريد ملايين اللاجئين، تشكل أبرز التهديدات للسلام العالمي اليوم. ولا بد لنا أن نتصرف على الفور لتجنب أفعال الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تسبب الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وذلك يتطلب وضع استراتيجيات متعددة الأبعاد واسعة النطاق على جميع الجبهات، بقيادة الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء.

ووفدي يقترح أن تدعو الأمم المتحدة إلى اجتماع عالمي بشأن السلم والأمن يعقد على أعلى المستويات لرؤساء الدول لتطوير وسائل حديثة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والإرهاب والتطرف والقضاء عليها. نحن بحاجة إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، بالتنسيق مع الوساطة السياسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتحسين مستويات المعيشة. ويجب أن يستكمل ذلك بزيادة الوعي العام، وخاصة بين شبابنا، من مخاطر تجنيد الجماعات المتطرفة لهم. كما يجب تعزيز ثقافة السلام، مثلما فعلت كازاخستان من خلال تشجيع الحوار بين الأعراق، وإنشاء جمعية شعب كازاخستان، واستضافة مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي يعقد مرة كل ثلاث سنوات.

إن تصاعد العنف وسفك الدماء بات أمراً مقلقاً ويتطلب وضع تصورات لنهج جديدة. لذلك، وفي خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام (انظر A/70/PV.13)، طرح رئيس كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، بعض المقترحات التي أقدمها اليوم للنظر فيها.

أولاً، ينبغي أن يتحول تركيزنا من العمل بشكل روتيني لمنع نشوب النزاع والإنعاش بعد انتهاء النزاع إلى استراتيجية إنمائية جديدة من شأنها أن تقضي على خطر الحرب والنزاع أو أن تحد منه بشكل كبير. ولذلك، فقد اقترح إطلاق توجه جديد في التنمية العالمية في إطار المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥. والخطوة الأولى على ذلك الطريق يمكن أن تكون بلورة مفهوم بعنوان ”مستقبل جديد“ تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو ما يعني الطاقة النووية والطاقة والمياه والأمن الغذائي والتفاهم والثقة والإصلاحات العاجلة.

ثانياً، نقترح تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس للتنمية العالمية، يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممن تنتخبهم الجمعية العامة، ورؤساء جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وسيغدو بمثابة منظم اقتصادي عالمي للنهوض بالنمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم.

ثالثاً، تعرض كازاخستان أن تقوم بتنظيم مؤتمر دولي للأمم المتحدة على أعلى مستوى بغرض التأكيد مجدداً على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والحكم الرشيد لمكافحة الدور المتهافت للمؤسسات العالمية والقانون الدولي.

رابعاً، تقترح كازاخستان إنشاء شبكة عالمية موحدة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف، كنتيجة لخطة الأمين العام الشاملة الوشيكة لمكافحة الإرهاب.

خامساً، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الهياكل الإقليمية بشكل وثيق لإيجاد حلول استراتيجية شاملة على النحو المقترح أعلاه. وينبغي إرساء تنسيق أفضل بين منظومة الأمم المتحدة والهياكل الدولية والإقليمية والبرلمانيين والزعماء الدينيين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني، على أن ينخرط الجميع في جهود عالمية منسقة. وتهدف تلك الجهود إلى بناء القدرات الوطنية الشاملة بمشاركة المرأة في كل المراحل. وعلينا أيضاً أن نتوجه نحو المفهوم الأوسع للأمن البشري، والابتعاد عن أمن الدولة إلى أمن محوره البشر.

أخيراً، فإن بلدي مستعد لكي يكون شريكاً موثوقاً به في العمل المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أولاً، تتشاطر بلجيكا تعبيرات التعاطف التي أعرب عنها اليوم مع فرنسا والشعب الفرنسي.

تكشف لنا التجربة والحقائق عن الصلة التي لا تنفصم بين السلم والأمن، من جهة، والتنمية الشاملة والمستدامة، من جهة أخرى. ويسلم القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي الصادر في ١٩ كانون الأول/يناير (S/PRST/2015/3) بذلك الاعتماد المتبادل وضرورة وضع نهج شامل ومتكامل لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة للنزاعات ومنعها. وهذا يعني بصورة خاصة تعزيز سيادة القانون والمؤسسات، والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة، ومكافحة الفقر والإقصاء، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية، وتشجيع التسامح السياسي والديني.

ومجلس الأمن يولي الاهتمام بفكرة أنه يجب التعامل مع الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على نحو متكامل. غير أن النتائج فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام الدائم لا تزال أمر مختلف عليه. وتفرض علينا الزيادة الملحوظة في حالات الأزمات وطبيعتها إعادة النظر في الأهمية والاهتمام الذين نوليهما لمنع نشوب النزاعات. ففي سورية أو ليبيا أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان، تزداد النزاعات تعقيدا بمرور كل سنة، مما يترتب عليه عواقب إنسانية خطيرة ومخاطر على تلك البلدان في المستقبل. ويجب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بعلامات الإنذار المبكر بالنزاعات، ليس بما فيها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وخطاب التحريض على التعصب والكراهية والتطرف فحسب، ولكن أيضا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والديني.

ويوجد تحت تصرف الأمم المتحدة أدوات ممتازة للمنع، مثل المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين، والفريق الاحتياطي لكبار المستشارين في مجال الوساطة، ومستشاري السلام والتنمية، والمكاتب الإقليمية، ومكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ومبادرة الحقوق أولا. وعلاوة على ذلك، يمكن للأمم المتحدة الاستفادة بشكل أفضل من وجودها الكبير في الميدان، بما في ذلك، على سبيل المثال، بعثات السلام، والأفرقة القطرية، ومكاتب حقوق الإنسان، والأفرقة الإنسانية. وقبل كل شيء، يجب أن تعمل المنظومة بمزيد من الاتساق من أجل منع نشوب النزاعات، سواء في تحليل المخاطر أو على المستوى التنفيذي. وبالتالي، فإننا نرحب بالتأكيد على وجهة النظر هذه في تقرير

الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446).

ويمكن لمجلس الأمن أن يزيد من فهمه للصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من خلال الزيارات الميدانية التي تركز على المنع أو جمع المعلومات، ومن خلال إيلاء الاهتمام اللازم بالمعلومات التي يتم الحصول عليها من الميدان ذاته، بما في ذلك من خارج القنوات التقليدية. وينبغي الاستماع إلى المجتمع المدني على نحو أكثر تواترا، بما في ذلك في الاجتماعات المعقودة وفق صيغة آريا. ويجب أن يكون للدور الاستشاري للجنة بناء السلام وزن أكبر في نظر مجلس الأمن، على سبيل المثال في حالات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في الحالات التي لم يعد ينظر إليها على أنها ملحة. ويتيح لنا الاستعراض الحالي لهيكل بناء السلام فرصة لإحراز تقدم تحقيقا لهذه الغاية. وفي هذا الصدد، أرحب بحضور رئيس لجنة بناء السلام في جلسة اليوم.

وبدون وجود توافق في الآراء بين أعضاء المجلس الدائمين، فإن ما لدينا من آليات للإنذار المبكر والمنع ستكون بلا قيمة. وتؤيد بلجيكا المبادرة التي قادتها فرنسا، والمكسيك، وفريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل تعزيز الحد الطوعي من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وأخيرا، فإن مجلس الأمن مدعو بشكل منتظم إلى تحديد ولايات بشأن تعزيز المؤسسات وسيادة القانون، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدل. فإصلاح قطاع الأمن يمثل حقا عنصرا حاسما في تحقيق استقرار السلام، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات. غير أنها عملية طويلة الأجل وتتطلب إرادة سياسية قوية والتزاما من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، ترحب بلجيكا باتخاذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) وتدعو مجلس الأمن إلى كفالة متابعته.

وكما سبق أن ذكر بالفعل في المجلس، فإن كل نزاع فريد في نوعه. وليس هناك حل عالمي جاهز، لكن لا بد من الاعتراف بأن جعل السلام والأمن مستدامين يتطلب التزاما جادا بالمنع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تضامننا مع ضحايا الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت مؤخرا في باريس وبيروت وبغداد وفي أماكن عديدة أخرى في جميع أنحاء العالم. يجب أن نوحد الجهود المبذولة، ونتغلب على خلافاتنا، ونتخذ جميع الخطوات الممكنة من أجل مكافحة أي شكل من أشكال التطرف المقترن بالعنف، والإرهاب، والأعمال الوحشية القائمة على الكراهية. تلك هي مهمتنا الأولى.

وتشكر سلوفاكيا رئاسة المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم مع التركيز على العلاقة المتبادلة بين صون السلام والأمن وبين تحقيق التنمية من خلال تعزيز المجتمعات السلمية. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والسفير سكوغ، الممثل الدائم للسويد، والسيدة بوشماوي على إحاطاتهم الإعلامية.

وفي حين نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لم يعد أحد يشك في أهمية الأمن من أجل تحقيق التنمية، ولا في الدور الذي تضطلع به التنمية في منع نشوب النزاعات. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) فرصة فريدة لإنشاء سلسلة تربط المجتمعات السلمية والشاملة للجميع والآمنة بالجهود الإنمائية. ويجسد إدراج الهدف ١٦ وغاياته ذات الصلة في خطة التنمية الجديدة لما

بعد عام ٢٠١٥ الاعتراف المتزايد بأهمية السلام والسلامة والحكم الرشيد في إطار نموذج التنمية التقليدية. وكما ذكر في المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) لهذه المناقشة، فإننا ندرك تماما الحاجة إلى توافر فهم أعمق للأهداف المشتركة عبر نطاق الأمن/التنمية والتي تتطلب العمل على نحو مشترك في مجالي الأمن والتنمية على السواء. ودعم إصلاح قطاع الأمن أحد الأهداف المشتركة التي تربط ربين نطاقي الأمن والتنمية.

وقد نظمت سلوفاكيا وجنوب أفريقيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، مناسبة رفيعة المستوى خلال المناقشة العامة لمناقشة العلاقة بين التنمية وقطاع الأمن. وقد نظرنا على وجه الخصوص في أثر اعتماد الهدف ١٦ على إصلاح قطاع الأمن. ونتائج ذلك الاجتماع وتوصياته أتيحت لجميع الدول الأعضاء. ورحبت سلوفاكيا بجلسة مجلس الأمن، المعقودة في آب/أغسطس برئاسة نيجيريا (انظر S/PV. 7508)، التي ركزت على مواصلة تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤). ونتيجة للمناقشات التي جرت مؤخرا، نود أن نقدم ثلاث توصيات ونقاط رئيسية.

أولا، مسألة المرحلة الانتقالية والملكية الوطنية. إن النجاح في إصلاح قطاع الأمن سيسمح بالانتقال من عدم الاستقرار وتكرار دورات العنف إلى مسار الاستقرار والتنمية المؤسسية والنضج. وكما هو مبين في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446)، ينبغي أن نعمل على نحو أكثر فعالية واستمرارية على الاستراتيجيات السياسية التي من شأنها دعم ظهور رؤية وطنية للإصلاحات التي تعالج مصدر النزاع والالتزام الكامل بها.

ثانيا، بناء القدرات. فمن أجل توطيد الالتزام بإصلاح قطاع الأمن، يحتاج الشركاء في التنمية إلى أن يكونوا مستعدين لدعم بناء القدرات المحددة الهدف للمؤسسات وتدريب قوات الأمن، بما في ذلك من خلال تعزيز فهمهم لمعايير حقوق الإنسان والتزاماتها، والمسائل المتصلة بنوع الجنس، من بين أمور أخرى. ويمثل تقديم الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين تحديا كبيرا ولا يزال يشكل أحد مجالات النقص التي انسحب منها الشركاء في التنمية في السنوات الأخيرة.

ثالثا، مسألة الشراكات. نرحب بالتقدم المحرز في تعزيز الشراكات – في جملة أمور – بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن إصلاح قطاع الأمن. وإذ نمضي قدما، ينبغي لنا أن نضمن مشاركة المجلس بشكل أوثق عند الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لدعم الشراكات والاتساق خارج نطاق الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك، جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وكثيرا ما مضينا قدما في بناء القدرات والمؤسسات دون وجود استراتيجية سياسية تقوم عليها تلك المبادرات. وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، يمكن أن يكون لهذا عواقب مزرية على سلامة الأشخاص والمجتمعات المحلية.

وأخيرا، أود أن أثني على عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن، الذي يجمع بين ذراعي الأمن والتنمية في المنظمة لوضع استراتيجيات متسقة للأمم المتحدة. وعلى نحو ما خلصنا إليه خلال المناسبة الرفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، ينبغي تعزيز عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات واستكماله من خلال شبكة تنفيذ دولية معنية بإصلاح قطاع الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل التطرق لقضايا المناقشة المفتوحة اليوم، أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى جميع المتضررين من الهجمات الإرهابية

التي وقعت مؤخرا والخسائر الفادحة في الأرواح في فرنسا ولبنان والعراق، وفي إسقاط الطائرة المدنية الروسية.

أود أن أبدأ بالإشادة برئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت، التي تقر بالروابط المتداعمة القائمة بين السلام والتنمية.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. وإذ أتكلم من واقع خبرة البلد الذي استضاف إحدى أكبر عمليات السلام في تاريخ الأمم المتحدة وأكثرها نجاحا، فإنني أود أن أدلي بالنقاط التالية.

لا يمكن تحقيق واستدامة التنمية الحقيقية والشاملة من دون السلام؛ ولا يمكن تحقيق السلام واستدامته من دون عدالة؛ ولا يمكن أن يتحقق السلام ولا التنمية بشكل صحيح بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد تم الاعتراف بهذه الصلة في كثير من الأحيان، حتى على أرفع مستوى سياسي، غير أنه لا يزال هناك افتقار إلى نهج متسق وشامل وقابل للتنفيذ في حالات الأزمات. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى ”مدّ الجسور والابتعاد عن التقوقع“ كما جاء في المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق)، والعمل معا على نطاق ركائز العمل الثلاث للأمم المتحدة جميعها. وثمة حاجة إلى أن نفهم بشكل كامل، ليس فقط درجة تعقيد كل ركيزة من هذه الركائز، ولكن أيضا ترابطها المتبادل وإمكاناتها.

إن خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) ليست فقط هي أفضل نقطة انطلاق للنهج الجديد، ولكنها أيضا مصفوفة بشأن كيفية القيام بذلك. ويجب أن تركز عمليات الاستعراض الهامة الثلاث – المعنية بعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)– على الصلة فيما بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وأن تتجاوز التحسينات التشغيلية. ينبغي أن تشكل أساسا لتغيير نموذجي. وهناك حاجة إلى إقامة شراكات مفتوحة وشاملة وفعالة، سواء فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل البلدان أو مع الشركاء الدوليين. وهذا يشمل الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن غيرها من الجهات المعنية بالتنمية المستدامة، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإنمائية.

إن فهم الأسباب الجذرية للصراع هو أمر بالغ الأهمية في منع نشوب الصراعات، وكذلك في بناء السلام والحفاظ عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن بإمكان مجلس الأمن أن يستفيد من الأفكار والتحليلات المتاحة بشكل أفضل. وفي هذا السياق، يخطر في البال تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان. وأود أن أشدد على أهمية لجنة بناء السلام وما تنطوي عليه من إمكانات. بالنظر إلى تكوين لجنة بناء السلام وولايتها، وخاصة من خلال دورها في الجمع بين كل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة، فإنها يمكن أن تجلب منظورا جديدا وتقدم المشورة لمداولات مجلس الأمن وعملية صنع قراراته.

وهناك حاجة واضحة وملحة إلى زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات. إن عدد الحروب والصراعات الجارية، وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البشرية الهائلة، تؤكد بوضوح تلك الحاجة الملحة. فالفقر المدقع والتفاوت الاجتماعي أو الاستبعاد، واستغلال الموارد الطبيعية غير المنظم، وبطالة الشباب، وانعدام الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تكون عوامل محركة للنزاع ومصادر لزعزعة الاستقرار، وقد يكون لها عواقب أليمة بعيدا جدا وراء الحدود الوطنية، كما نشهد في أزمات المهاجرين واللاجئين الحالية.

وبالتالي، لا يجب النظر إلى خطة عام ٢٠٣٠، بجميع أهدافها وغاياتها، في سياق التنمية فحسب، ولكن أيضا بوصفها مساهما هاما في السلام والأمن. وتلك هي الرسالة الأساسية التي ينبغي نخرج بها من جلسة اليوم الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة والتضامن مع حكومة وشعب فرنسا، وبصفة خاصة إلى أسر ضحايا الهجمات الإرهابية البشعة التي ارتكبت ليلة الجمعة في باريس، وكذلك إلى حكومتي لبنان وروسيا وشعبيهما على المآسي التي حصلت في الأسابيع الأخيرة. إن إكوادور ترفض كل أشكال الإرهاب رفضا قاطعا .

أن التغلب على الفقر واجب أخلاقي للبشرية، لأنه وللمرة الأولى في تاريخنا، ليس انعدام الموارد هو الذي يتسبب في الفقر، بل وجود أنظمة استعبادية وشريرة. ونحن نعتقد أن أفضل استراتيجية للتغلب على الفقر هي بتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية والبيئية والثقافية. وفي هذا الصدد، فإن انعدام المساواة – الذي ينعكس في ترف البعض بالمقارنة مع بؤس لا يطاق للبعض الآخر – يمثل إهانة لكرامتنا الإنسانية وهو أحد أهم الأسباب الجذرية للنزاع.

ومن الواضح أن الأركان الثلاثة التي قامت عليها الأمم المتحدة – التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان – هي أمور مترابطة. وقد أدرك المتفاوضون في مؤتمر سان فرانسيسكو تلك الحقيقة، وبالتالي زودوا منظمتنا بالأجهزة المختلفة بهدف تعزيز تلك الأركان الثلاثة. ولهذا السبب، أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بدراسات وتقارير عن الشؤون الدولية فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليم والصحة وغيرها من المسائل ذات صلة. وقد أنشأ مجلس الأمن بولاية من الدول الأعضاء لتحمل المسؤولية الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبوسع الجمعية العامة، وهي الهيئة التمثيلية العالمية، أن تناقش جميع المسائل ذات الصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أو التي تتصل بسلطات ومهام أي جهاز آخر من الأجهزة المنشأة بموجب الميثاق. وتحدد الوثيقة التأسيسية نفسها المهام المنوطة بكل جهاز من الأجهزة الرئيسية، وتحدد آليات التعاون والتنسيق فيما بينها.

لذلك يكّرر وفد إكوادور الإعراب عن قلقه إزاء هذه المحاولة الجديدة من جانب مجلس الأمن لتناول مسائل هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وهذا الاتجاه المتنامي من جانب مجلس الأمن يتعارض مع المبادئ التي تأسست عليها منظمتنا. ويدعي المجلس انه ينظر في مسائل تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين ولكنها في الواقع تنتمي إلى مجالات أخرى، كما يتعدى على حقوق واختصاصات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، الأمر الذي لا يعزز عملنا في نهاية المطاف، بل، على العكس من ذلك، يقوضه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي هي في غاية الأهمية بالنسبة لأوروغواي.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام بأن كي – مون؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أولوف سكوغ؛ والسيدة بوشماوي، رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن إيلاء الاعتبار الواجب للأركان الثلاثة للأمم المتحدة – السلام والأمن والتنمية – أمر لا غنى عنه لمواجهة التحديات الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ويتطلب الطابع المتعدد الأبعاد للصراعات، فضلا عن التهديدات الجديدة والمتنامية التي يتعرض لها استقرار الدول، استجابات منسقة تأخذ في الاعتبار مختلف السياقات الوطنية، وتكون قادرة على توفير بدائل واقعية ومستدامة للحالات المعقدة. ونحن مقتنعون بأن الأسباب الهيكلية لتلك الصراعات تستمد جذورها في كثير من الحالات من التنافس والتوترات التاريخية، وكذلك من الصراع للسيطرة على الموارد الطبيعية، والنزاعات العرقية، ورسم الحدود المصطنعة التي لا تعكس الواقع المحلي. وبالمثل، فإن سوء الإدارة، والفساد، وتنامي عدم الارتياح إزاء الافتقار إلى الفرص وعدم المساواة فيما بين الدول وفي داخلها، هي أيضا عوامل حاسمة.

إن تحليل وتحديد الأسباب الكامنة وراء النزاعات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتخفيف من حدهّا هي أفضل وأنجع أشكال الوقاية. ولا يمكن ضمان الأمن الدولي ما لم نبذل المزيد من الجهود لتزويد المجتمعات السكانية بأكملها بوسائل من شأنها منع حدوث الوفيات بأسباب يمكن تفاديها ونتخذ خطوات عاجلة للقضاء على الجوع في العالم ونحترم حقوق الإنسان للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. فالفقر المدقع والجوع والاستبعاد ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والإسكان والصرف الصحي ما هي إلا بعض العوامل التي تزيد من حدة التوترات الداخلية وتثير المواجهات. ومع ذلك، نعتقد أنه حتى إذا لم تؤد هذه العوامل في حد ذاتها إلى مواجهة مسلحة، فإن على المجتمع الدولي التزام هام ودور حيوي يضطلع به في التغلب عليها وفي تعزيز بيئة دولية تفضي إلى كفالة تمكن جميع البلدان النامية من تحقيق الحد الأقصى من إمكاناتها وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها.

وفي حين أن تطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وحماية الحريات الأساسية وتعزيز قطاع الأمن تمثل بعض العناصر الرئيسية لمجتمعات شاملة وسلمية، فإن الثغرات القائمة في تلك المجالات يمكن أن تسهم بالتأكيد في نشوب النزاعات. وما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، فإن جهود إعادة الإعمار لن تكون سوى سطحية وقصيرة الأجل. ونظرا لهذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره، فإننا نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود الدولية لدعم أكثر البلدان حاجة إليه وتشجيع وضع استراتيجيات إنمائية وطنية في الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، فإن دور التعاون الدولي مهم بصفة خاصة لتلبية الاحتياجات الفورية وبناء القدرات في مجال التنمية المستدامة.

ولهذه الأسباب، تؤمن أوروغواي إيمانا راسخا بوجود ارتباط وثيق بين الأمن والتنمية. ولذلك، يجب بالضرورة أن تقترن الجهود الأمنية تعزيز الإجراءات في مجالات لها أثر لا ينكر على الأمن، وإن لم تكن ذات صلة مباشرة به. ويجب أن يضطلع كل مجال في منظومة الأمم المتحدة بدوره، وإذا أردنا الحصول على أكثر النتائج فعالية فمن المهم احترام مسؤوليات الكل ومراعاة احتياجاتهم بطريقة ديمقراطية وشفافة.

ويجب أن تقترن هذه الجهود بتدابير تهدف إلى تعزيز – وعند الاقتضاء – إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي تتعامل مع نزاعات، فضلا عن تعزيز مؤسساتها ونظمها القضائية وسيادة القانون. إن دور الأمم المتحدة أساسي في التعاون والدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه في هذا الصدد. ونعتقد أيضا أنه من الضروري التشديد على أهمية ضمان أن تكون الأهداف في هذه المجالات واضحة وذات مصداقية ويمكن بلوغها. وبالمثل، لا يتطلب بناء السلام تعزيز المؤسسات والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

فحسب، ولكن أيضا نظاما إنتاجيا وتنمية اقتصادية واجتماعية قادرة على دعم الإنجازات التي تتحقق في المجالات الأخرى.

وبوصف أوروغواي دولة رئيسية مساهمة بقوات، فقد شهدت الأثر الإيجابي القوي الذي يمكن أن يتركه بناء مجتمعات أقوى وأكثر شمولاً وأكثر مرونة على أرض الواقع، وتسلم بأهمية الرؤية السياسية التي تركز على الحقوق وعلى منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونؤمن أيضا بأن للمرأة دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات وفي حلها. ونود أن نشدد على أهمية ضمان إدماجها الكامل في أطر اتفاقات السلام وعمليات بناء السلام.

واليوم، علينا واجب أخلاقي بتجديد إرادتنا السياسية والالتزام بالسلام أكثر من أي وقت مضى. إن الأزمة الإنسانية التي تواجه العراق وسورية والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس وبيروت والأرواح التي فقدت بسبب أعمال جماعة بوكو حرام، تفرض علينا الالتزام بدعم ملايين المدنيين الذين يطالبون بإيجاد حلول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اختيار موضوع مناقشة اليوم. فقد جاءت في الوقت المناسب، وتعكس تطور الآراء بشأن إدماج الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز ركائز أنشطتها الثلاث.

فالتفكير الحالي قدم لنا حكما جماعيا يؤكد من دون مواربة أن أهم هدف أمامنا هو خلق التآزر والتماسك والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. إن الحاجة إلى مثل هذا الاتساق لا يختلف عليها اثنان. وتبين الاستعراضات الثلاثة الأخيرة لهيكل بناء عمليات السلام وعمليات حفظ السلام هذا بوضوح. إن التجزئة الواضحة في كثير من الأحيان للأنشطة التي تضطلع بها جميع الجهات الفاعلة المعنية، تقوض استدامة أهداف منظمتنا الرئيسية التي يعزز بعضها بعضا والمترابطة وغير القابلة للتجزئة. وصحيح، بطبيعة الحال، أن الاعتراف بهذا الهدف والسعي من أجل تحقيقه ليس جديدا. ويحدونا الأمل في أن يسفر الاتجاه الحالي إلى إعادة النظر في استمرار هدف أوجه التآزر والاتساق والتنسيق عن نتائج ملموسة. وبطبيعة الحال، نقر ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن. ونرحب بالتطور المشجع المتمثل في الجهد الجماعي داخل الأمم المتحدة لإنشاء قدرة تشريعية وتنفيذية.

ومع ذلك – بتسليط الضوء على الهدف المتمثل في تحقيق نتائج ملموسة – يجب أن نركز على محاولات منع نشوب النزاعات في مرحلة مبكرة من الحالات التي، إن لم تعالج، يمكن أن تؤدي إلى صراعات وأزمات إنسانية رئيسية، ليس أقلها، الجرائم الوحشية. وقد كان رأي الأمين العام مقنعا وبليغا عندما خلص في تقريره (S/2015/730) إلى أن إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات هو الخيار الأكثر واقعية وفعالية من حيث التكلفة حتى الآن. وبينما نتفق تماما مع هذا الاستنتاج، فإن التكلفة البشرية للنزاعات، بطبيعة الحال، هي التي تحرك ضمير منظومة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. فقد أصبح مقبولا الآن حقيقة أننا كسبنا المعركة الكلامية بشأن منع نشوب النزاعات، حسب تعبير الأمين العام. وصحيح كذلك أنه من الممكن الكشف عن حالات النزاع في مرحلة أبكر بكثير، لأنها في الكثير من الأحيان رد فعل على استمرار الظلم والتمييز والحرمان من الحقوق الرئيسية التي تقف كأمثلة على الأسباب الجذرية للنزاعات.

إننا نتكلم بحكم التجربة. فالجانب المتعلق بحقوق الإنسان من منع نشوب النزاعات ينبغي أن يكون التركيز الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك – على وجه

الخصوص، المجلس. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن أن يستخلص العبر من قيادته الجديرة بالثناء بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وقد يكون أحد هذه الاستنتاجات أن جميع حقوق الإنسان هي عامل من عوامل الأمن. وفي الواقع، قدم فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام تحليلاً مفيداً ومفصلا للمجتمعات الشاملة (انظر S/2015/490). ولا غنى عن المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات.

ومن المنظور الدولي، فإن منع نشوب النزاعات أو منع الانتكاس يشمل أيضا تغييرا في العقلية. فتقييم الأسباب الجذرية في أي حالة من حالات النزاع والحوار بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لم تكن أبدا معزولة عن سياق معين ينطوي على المصالح المتعددة وليس بالضرورة الموافقة للأطراف الدولية الفاعلة. ومن واقع تجربتنا الخاصة، فقد شهدنا الإساءة المستمرة للنظام الدولي والتلاعب بالمصالح بهدف عرقلة جهود الوساطة الدولية والمفاضلة بين المحاكم والتفسير الانتقائي للقانون الدولي.

إن توحيد جهود السلام الدولية هدف مرغوب لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات وحلها. فما إذا كان يمكن تحقيقه ويستدام في جميع الحالات فإن ذلك هو التحدي السائد، نظراً لأنه يدور حول القدرات الأساسية للدول الأعضاء في التغلب على المصالح الضيقة من أجل جهود السلام الأوسع نطاقا. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة للقيام بعمل جماعي فعال لمنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، فإن مهمة منع نشوب النزاعات تتم مناقشتها على خلفية تدهور السياق الدولي، مما يؤدي إلى معاناة الدول الصغرى من ضغوط الضعف. إن المجلس بحاجة إلى التذكير بأن الغرض من الصلاحيات، التي عهدت جميع الدول إليه بها، هو تمكينه من النهوض بالسلام والأمن للجميع.

وتجري مناقشة اليوم في أعقاب ارتكاب عدد من الاعمال الإرهابية الفظيعة ضد شعب فرنسا. لقد هزتنا وحطمتنا قسوتها البالغة. ونحن ننحني إجلالا للضحايا ونعرب عن عميق تعازينا إلى إخواننا وأخواتنا، أبناء شعب فرنسا. ويكشف استمرار الإرهاب ضعف النظام الدولي أمام من هم خارج إطار المعايير والقوانين الدولية. إن التغيير الحالي في نموذج النزاع يشكل كذلك تحديا لنموذج منع نشوبه. ونحن بحاجة إلى توحيد وإيجاد حلول عاجلة أكثر من أي وقت مضى. إننا نرحب بجهود الأمين العام لإنشاء أدوات محددة تحت قيادة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

لقد ظلت أرمينيا مؤيدا ثابتا وملتزما للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. وقد وضع المستشار الخاص، بالاشتراك مع المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، أداة هامة للوقاية، وهي الإطار التحليلي للجرائم الوحشية. ويعكس قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٢٨، المقدم من أرمينيا، تلك الأداة على النحو الواجب. ويستحق المستشار الخاص ومكتبه التقدير على جهودهم بشأن الكشف عن المخاطر الناشئة. ولا غنى عن المكتب لآلية منع نشوب النزاع ككل ولذلك، تستحق الدعم المستمر لتعزيز قدراتها.

وأخيرا، فإن السياق الإقليمي لمنع نشوب النزاع يتطلب الاعتراف به على نطاق واسع ودعمه.

تقسيم العمل والتنسيق وعدم ازدواجية الجهود والأنشطة هي اللبنات الأساسية للاستخدام الفعال لقدرات المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وحالتنا من الأمثلة الجيدة على هذه الجهود الإقليمية. وترحب بأرمينيا باستمرار بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأمين العام إلى رئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحل السلمي للنزاع في ناغورنو كاراباخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة المطران برنارديتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المطران أوزا (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تعاطفه العميق مع جميع ضحايا الهجمات الإرهابية في باريس وبيروت وفي أماكن أخرى. قلوبنا وصلاتنا مع الذين هم في حداد. والبابا فرانسيس، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر أكد أن:

> ”الحرب هي إنكار لجميع الحقوق واعتداء مأساوي على البيئة. وإذا أردنا تحقيق تنمية بشرية متكاملة حقيقية للجميع، لا بد أن نعمل دون كلل من أجل تفادي نشوب الحروب بين الدول وبين الشعوب.“ (A/70/PV.3، ص ٦)

وتأكيدات الأمم المتحدة بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان متصلة اتصالاً وثيقا ويعزز بعضها بعضا، مما يجعل هذا الارتباط من المبادئ التوجيهية لبناء السلام وحفظ السلام. لقد اعتمدت الدول الأعضاء من توها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع أهدافها للتنمية المستدامة، معربة بذلك عن تصميمها على

> ”أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.“ (قرار التنمية المستدامة ١/٧٠ ص ٢).

وهذا القرار الذي تم التوصل إليه بتوافق في الآراء يجب أن يترجم إلى حقيقة واقعة إذا أردنا أن ننجح في أن ننقذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات العنف وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتظهر تقييمات الأهداف الإنمائية للألفية أن البلدان التي تشهد نزاعات قد تخلفت عن الركب في تحقيق تلك الأهداف، والواقع أن الكثير منها أخفق في تحقيق التقدم، مما يدل على نحو كافي على أن التنمية لا يمكن أن تزدهر إلا في سياق المجتمعات التي يسودها السلام. ويجب أن يترجم الاعتراف بهذه الحقيقة على مستوى المبدأ على أرض الواقع إلى نهج مشترك لبناء السلام واستدامة التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. ولتجنب التجزئة، يجب أن تجد فكرة أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان كثيراً ما تتداخل وتتزامن تعبيراً ملموسا في الطريقة التي تعمل بها مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها على أرض الواقع.

وتظهر أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية وميزانيات حفظ السلام أن النزاعات ليست فقط عبئا لا يطاق على الأشخاص، بل عبئا هائلا على المجتمع الدولي، بما في ذلك من الناحية المالية. ومشاريع التنمية التي يمكن أن تساعد على منع نشوب النزاعات يجب أن تأتي أولاً، لأنها تضعف إلى حد كبير النفقات في المستقبل في عمليات حفظ السلام. ومن نفس المنطلق، فإن الموارد التي تنفق على عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتحول إلى مشاريع الإنمائية في أقرب وقت ممكن، بعد استقرار الحالات. وبالرغم من أن هدف مجلس الأمن ليس التنمية في حد ذاتها، فإنه يمكن أن يساعد على حشد الموارد من أجل التنمية كعنصر رئيسي من أهدافه في مجالي السلام والأمن.

ويود الكرسي الرسولي التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به الحركات الشعبية والمنظمات الدينية والمجتمعات المحلية في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام. فمن دون دعمها سيكون من الصعب للغاية على المجتمع الدولي بناء السلام وإنهاء النزاعات. ولا تكمن قوتها في الموارد المادية ولا في الخبرة العلمية ولا في السلطة السياسية، بل في كونها من العوامل المساعدة الشعبية للأفراد والمجتمعات، وفي قدرتها على إنتاج ورعاية القادة القادرين على اتخاذ إجراءات ملموسة،

وتطوير علاقة فورية مع الأفراد والمجتمعات المحلية، وحشد الناس العمل معا من أجل تحقيق أمر أكبر منهم. بيد أنها يمكن أن تصبح أيضا عقبات رئيسية أمام السلام إذا أظهرت تحيزا أو أصبحت بالفعل من أطراف النزاع.

إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام لا يعتبران أمرين هائلين وعاجلين مثل إنهاء النزاعات الدائرة، لكنهما يتطلبان المزيد من الاهتمام والالتزام والمزيد من الموارد في بعض الأحيان أكثر من إنهاء الحروب والاضطرابات المدنية. ويتطلبان المثابرة والرؤية الطويلة الأمد والالتزام. ويتوطدان من خلال الآلاف من الأعمال اليومية التي هي اللبنات الأساسية لقيام المجتمعات التي يسودها السلام والإنصاف. ويتحققان عندما يتجاوز القادة والمواطنين مصالحهم الأنانية من أجل الصالح العام، وينبذون روح الانتقام ويسيرون على درب تضميد الجراح والمصالحة. وتشكل تلك العناصر كل الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم والمجتمعات التي تكون أكثر احتراما لحقوق الإنسان. وبدونها، لن تفلح التدخلات العسكرية وبعثات حفظ السلام وحدها في حل الأسباب الجذرية للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان شونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن موضوع الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع. والواقع أن البحث عن الأسباب الجذرية للنزاع يبدو بالغ الأهمية في الوقت الراهن في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في باريس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن مواساة وفد بلدي وتعازيه العميقة لأسر جميع الضحايا، وكذلك لشعب فرنسا.

واليوم، من الواضح أكثر من أي وقت مضى بأننا في حاجة إلى طرق جديدة وأقوى للتصدي للأخطار المتطورة التي تهدد السلام. ويجب إنعاش الأمم المتحدة لكي تناسب الغرض منها، ولتجد طريقة للتصدي للنزاعات بطريقة سريعة ومتماسكة ومنسقة، مع إدراكها للأسباب الجذرية للنزاعات. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي باعتراف مجلس الأمن بالحاجة إلى إعادة النظر في التحدي الأساسي المتمثل في تحديد الصلة بين الأمن والتنمية. ونكرر خواطر الأمين العام، الذي أشار إلى أن بناء السلام يجب أن يكون الخيط الرابط بين جميع أعمالنا طوال دورة حياة النزاعات.

وتعلم جمهورية كوريا بصورة مباشرة أهمية الربط بين السلام والأمن والتنمية. ففي أعقاب الحرب الكورية في الخمسينات من القرن الماضي، ساعدت وكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا في تحقيق الاستقرار في البلد الذي مزقته الحرب ووفرت الإغاثة التي تمس الحاجة إليها. اليوم، جمهورية كوريا بلد مساهم بقوات وقدمت النصيب المقرر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في هذا العام وحده، خصصنا مبلغ ٧,٥ مليون دولار لعملية التعمير بعد انتهاء النزاع، وتقديم المساعدة إلى الدول الهشة في مرحلة ما بعد النزاع التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الثلاث التالية في محاولة للإسهام في مناقشة اليوم بشأن الأمن والتنمية. أولاً، ينبغي التركيز بقدر أكبر على بناء السلام، لأنه يكمن في العلاقة بين الأمن والتنمية. أنشأ بناء السلام في الأمم المتحدة، حينما أسس في عام ٢٠٠٥، خصيصا للتصدي للتحدي المتمثل في سد الفجوة بين الأمن والتنمية. نحن ندرك اليوم – وربما أكثر وضوحاً من ١٠ سنوات ماضية – أن مفهوم بناء السلام ينبغي أن يفهم على أنه لا يشمل جهود الحيلولة

دون الانتكاسات نحو النزاع فحسب، بل الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاع في المقام الأول.

ويتطلب التركيز المتزايد على الوقاية – قبل وأثناء وبعد النزاع – أن يكون لمجلس الأمن فهم أفضل لإعادة الإعمار وجهود بناء المؤسسات الضرورية للتعافي من النزاع ودعم الاستراتيجيات للتنمية المستدامة. وهذا بالضبط ما أنشأت من أجله لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية للمجلس. يجب على مجلس الأمن أن يسعى بنشاط وعلى نحو أكثر تواترا لالتماس المشورة التي تقدمها اللجنة في مداولاته الرسمية وغير الرسمية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاتجاه الأخير لدعوة اللجنة لتقدم آراءها إلى مجلس الأمن.

ثانيا، نرى أن العامل الرئيسي لنجاح بعثة ما هو ولاية محددة تحديداً جيدا. يجب تحسين صياغة الولايات التي يقررها مجلس الأمن حتى تضح أهداف البعثة وتكون متكاملة مع الحقائق المحلية القائمة وأصحاب المصلحة. وقد يكمن الحل في تكامل أفضل فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تلتقي أهدافها.

والقضاء على حالة التقوقع يمكن أن يساعد جهود منع نشوب النزاعات، وذلك بالاستفادة من الخبرات لتحسين فهم نطاق المشاكل فيما نسعى إلى تعزيز التنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة. ويمكن لزيادة تواتر المناقشات المفتوحة والاجتماعات بصيغة آريا أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

وينبغي للمجلس أن يهدف أيضاً إلى تحسين أساليب عمله بغية تعزيز نهج أكثر شمولا وفعالية وشفافية. وفي هذا الشأن، نحث مجلس الأمن على النظر بجدية في توصيات الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وبخاصة تلك التي تتناول ضرورة إرساء ممارسة ولاية متدرجة تتيح للمجلس أن يستجيب على نحو ملاءم بقدر أكبر وأكثر مراعاة للسياق.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها أن يسعيا جاهدين إلى تعاون أفضل مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. فالمشاورات الوثيقة مع أصحاب المصلحة الإقليميين يمكن أن توفِّر إنذاراً مبكراً وتحليلاً للنزاع ورؤية متعمقة للديناميات المحددة لمنطقة معيَّنة. وتوطيد الشراكات مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، كان إحدى المسائل التي جرى تأكيدها أثناء الحلقة الدراسية بشأن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى والتي عُقدت في سول مؤخرا. وقد أشار المشاركون إلى أنَّ التعاون المخصص الحالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن يتطور ليصبح علاقة ذات طابع استراتيجي ومؤسسي بقدر أكبر، مع إمكانية تقديم مساهمات لبعثات الاتحاد الأفريقي التي يُقرُّها مجلس الأمن. ومراعاة لذلك، جددت جمهورية كوريا تعهُّدها في أيلول/سبتمبر بتوطيد شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز قدرات حفظ السلام لديه.

أخيراً، نعتقد أنه ليس هناك وقت أفضل من هذا الوقت لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، لأنَّ هناك ثلاثة استعراضات متوازية تُجرى بصورة متزامنة – وهي استعراضات هيكل بناء السلام وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وإذا نُفِّذت هذ الاستعراضات بشكل صحيح، فإنه يُنتظر أن تثمر أوجه تآزر يمكنها أن تُحسن الطريقة التي تنفِّذ بها الأمم المتحدة ولايتها المتعلقة بصون السلام والأمن. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمناقشة الرفيعة المستوى بشأن الأمم المتحدة والسلام والأمن، المقرر عقَدها في أيار/مايو من العام المقبل لبناء الدعم في أوساط الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بِركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أصبنا بصدمة عميقة حين علمنا بأنَّ المجتمع الدولي قد واجه عملاً إرهابيا مشينا آخر في باريس يوم الجمعة الماضي، أزهق أرواحاً بريئة وسبَّب ألماً وحزناً هائلين للمجتمع الفرنسي. وإندونيسيا تنضمّ إلى مجموعة الدول الأعضاء في إدانة هذا العمل الجبان، وتعرب عن مواساتها لحكومة فرنسا وشعبها.

يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي زيادة التركيز على الحل السلمي للنزاعات ومنع نشوب الصراع أكثر من أي وقت مضى. ويجب تعزيز ذلك باتباع النهج الشامل الذي تمسُّ الحاجة إليه وببذل جميع الدول الأعضاء لجهود من أجل الشراكة. وفي هذا السياق، ترحب إندونيسيا بالتشديد الواضح على الحلول السياسية للنزاعات الوساطة ومنع نشوب النزاعات في التقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وفي تقرير الأمين العام المُعنْوَن ''مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام'' (S/2015/682) وتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات (S/2015/730) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490). ونتفق أيضاً مع التأكيد الوارد فيه وفي مذكرة اليوم المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) بشأن نهج متكامل يجب ألاَّ تكون فيه أُطر منعزلة يتعذر الربط بينها، تفصل التنمية عن السلام والأمن وحقوق الإنسان.

وفي الحقيقة، إنَّ إندونيسيا تدعم نهجاً كلياً، طالما دعت إليه على المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف. وإننا مقتنعون بشدة بأولوية الحوار وبالعمليات السياسية السلمية والتنمية المنصِفة لأننا جنينا ثمارها مباشرة بأنفسنا. فمقاطعة أتشيه التي كانت مضطربة في السابق لم تكن لتنعم بالاستقرار والسلام، لو أنّهَ لم يجر تنفيذ هذا المزيج و لم يتول الشعب زمام الأمر.

ومع أنَّ وفد بلدي يتشاطر حماسة وفود أخرى كثيرة هنا اليوم وفي مناقشات اللجنة الرابعة مؤخراً، حيث جرى التأكيد على المنع والشمولية وعلى جعل آليات الأمم المتحدة أكثر استجابة، فإننا نؤكد أيضاً ضرورة أن يعمل مجلس الأمن بفعالية. وعلى المجلس أن يتمسك كلياً بمبادئ العدالة والقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وبشأن ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن أيضا لوضع حد لحالة التقوقع بغية تعزيز عمليات أكثر شمولا، يودّ وفد بلدي أن يعرض النقاط الإضافية التالية:

أولاً، نلاحظ أنَّ ما من أحد قد خالف ضرورة النهوض بنهج كلي لتعزيز السلام والأمن. ومن المشجِّع جداً أنَّ المجلس يشدد على مثل هذا النهج أيضاً. ولدى كلٍّ من الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وكياناتها الفرعية جميعاً ولاياته. وهي تعمل على أفضل وجه حين يبقى كل منها في نطاق مجاله، مع العمل والتعاون مع بعضها بعضا ومع أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي لأيٌّ مسعى لتعزيز السلام المستدام ومنع نشوب النزاع المسلح أن يحقق الاستفادة المثلى من مَواطن القوة لدى منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وفي هذا السياق، ترحب إندونيسيا بتوصيتَي فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام. وينبغي للجمعية العامة أن تورد، في استعراضاتها المستقبلية الشاملة للسياسات التي تجريها كل أربع سنوات، تركيزاً محدداً على

استدامة السلام وعلى اختبار نجاح منظومة الأمم المتحدة في أن تجمع بين إجراءاتها في مجالات التنمية والعمل الإنساني والسلام والأمن. وينبغي للأمين العام أن ينظر في تحديد أهداف تدمج السلام في اتفاقات الأداء مع رؤساء جميع الإدارات المعنية في الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

ثانياً، إنَّ النظر في التقارير السالفة الذكر في إطار حكومي دولي مستقبلا في مختلف محافل الأمم المتحدة سيشكل فرصة ثمينة لجميع أطياف الدول الأعضاء لإعادة تقييم أداء منظومة الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وللنظر في كيفية الاستفادة على الوجه الأمثل من حكمة وتجارب كل منها للمساهمة في المضي قدُماً بالسلام والرفاه الدوليين.

ثالثا، في سياق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، أكَّد قادة العالم بوضوح على القضاء على الفقر بوصفه الهدف الرئيسي للخطة الجديدة، مع حتمية تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، يعالج الهدف ١٦ للتنمية المستدامة تعزيز بناء مجتمعات يسودها السلام وشاملة للجميع. وبالمقابل، فإنَّ تحقيق أهداف أخرى، إلى جانب الهدف ١٧ المتعلق بوسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية، بالاقتران مع الدور الذي يؤديه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في إطار استعراض الأهداف، سيكون أساسياً أيضاً في تعزيز جهد شامل ومدعوم بشكل جيد.

أخيراً، تؤكد إندونيسيا الأهمية الأساسية لإقرار وتطبيق نموذج سليم قائم على المبادئ لمعالجة النزاعات وحلها سلمياً، بما يشمل معالجة أسبابها الجذرية. وإننا مستعدون لتقديم دعمنا لمنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بغية المساعدة في تعزيز النهُج الفعالة حيال السلام والتنمية المستدامَين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل التطرق إلى موضوع اليوم، نود أن نقدم تعازينا القلبية لشعوب وحكومات فرنسا ولبنان والعراق وروسيا على خسارة الأرواح الغالية الناجمة عن الاعتداءات الإرهابية البغيضة مؤخراً.

وإننا نشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2015/845، المرفق) لتوجيه النقاش. وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام على ملاحظاته المتبصِّرة صباح اليوم.

إنَّ العلاقة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان لا تنفصم حقاً. وصحيح أنَّ غياب التنمية وعدم احترام حقوق الإنسان يمكن أن يعرِّضا السلم والأمن الدوليين للخطر.

ومع ذلك، بدون تحقيق السلام والأمن، يصبح عدم تحقيق التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان أمرا مؤكدا. ومع أن علينا دراسة الروابط بين هذه الركائز الثلاث، فإننا نعتقد أن تحقيق السلام والأمن شرط مسبق إذا أريد بلوغ الأهداف الإنمائية وإذا أريد احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتكمن مسؤولية مجلس الأمن في مضمار صون السلام والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية عن ضمان السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الوطني على عاتق كل دولة ذات سيادة. وبناء على ذلك، تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الأولية عن الحالات التي يوجد فيها افتقار إلى التنمية أو عدم تهيئة الظروف المثلى لحقوق الإنسان.

وسيكون مجلس الأمن، بإعرابه عن رأيه بشأن التنمية وحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، متجاوزا لولايته لصون

السلام والأمن الدوليين. ونرى أنه ينبغي تجنب تدخل مجلس الأمن في تلك المسائل، للأسباب التالية.

أولا، توجد مؤسسات دولية، لا سيما مؤسسات الأمم المتحدة، للإشراف على المسائل المتصلة بالتنمية وحقوق الإنسان. وهي أكثر ملاءمة لاتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف. ولو بدأ المجلس تولي هذه المسؤوليات، فإن هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالتعامل مع هذه المسائل ستفقد صلاحيتها وأهميتها.

ثانيا، حينما نظرنا في التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/70/2) في الجمعية العامة الأسبوع الماضي، أُبلغنا بأن مجلس الأمن اجتمع أكثر من ٢٥٠ مرة في العام الماضي. وهذا العدد يستثني الاجتماعات التي عقدها هيئات المجلس الفرعية العديدة؛ ولذلك، فإن المجلس ليس بحاجة إلى إثقال كاهله بالمزيد من الأعباء بأعمال من شأنها أن تكون، في أفضل الحالات، ازدواجية للجهود.

ثالثا، سيلزم المجلس أن يسأل المجلس نفسه عما إذا كان هيكله وأساليب عمله مناسبة للاضطلاع بدور يشمل معالجة هذه المسائل. فليس للمجلس سوى ١٠ أعضاء منتخبين. ولا يزال انفتاحه وشفافيته وخضوعه للمساءلة موضع تشكيك من جانب عموم الدول الأعضاء. وبالمقابل، فإن مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال، مؤلف من ٤٧ عضوا منتخبا.

وأخيرا، فإن للمجلس بالفعل عددا كبيرا من الحالات المدرجة في جدول أعماله، وهي حالات تتعلق بولاية المجلس الرئيسية. ولو أريد للمجلس أن يضيع وقته في النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات، لا بد أن تزداد كمية الوقت الذي يمكن أن يستغرقه في المجالات التي تقع في نطاق مسؤوليته المباشرة.

وترى باكستان أن على هيئات الأمم المتحدة الوفاء بمسؤولياتها في إطار الولايات المحددة. ومن المؤكد أن المسائل مترابطة. ولكن هيئات الأمم المتحدة التي تعمل في إطار الولايات الخاصة بها يمكن أن تتعاون بفعالية مع بعضها البعض، وبإمكان الدول الأعضاء أن تواصل التفاعل على نحو ذي مغزى مع بعضها البعض ومع جميع هيئات الأمم المتحدة. ومعا يمكننا معالجة معظم المسائل، إن يكن كلها، بطريقة شاملة وكلية.

سيدي الرئيس، نرحب برغبة وفد بلدكم في العمل صوب إصدار بيان رئاسي بطريقة تمكنكم من أخذ الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء بعين الاعتبار. ونأمل أنكم ستراعون في مشروع ذلك البيان الآراء التي أعربت عنها باكستان أيضا.

وأعتقد أنني توقفت قبل أن يبدأ وميض آلية التوقيت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ رئاسة بريطانيا لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن مسألة تتسم بتلك الأهمية الكبيرة.

إن أكثر من ١,٥ بلايين شخص يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع العنيف، وقليل من هذه البلدان تكلل بالنجاح في بلوغ أية غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وكثيرا ما تعتبر سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية مفاهيم منفصلة بحكم الواقع. والواقع أن المشاكل التي نواجهها اليوم في الساحة العالمية لا تقتصر على هذه الفئات المحددة مسبقا. فالتحديات مثل الفقر وانعدام الأمن والنزاع العنيف والإرهاب تتجاوز تلك الحدود.

ويهدد الإرهاب أساس السيادة لأي بلد؛ وهو يشكل انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة وعائقا كبيرا أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١).

(تكلم بالفرنسية)

وأود مرة أخرى أن أعرب عن أصدق التعازي وأعمقها لفرنسا فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية المروعة التي ارتكبت في باريس.

(تكلم بالإنكليزية)

فقتل الأشخاص الأبرياء على أساس الأيديولوجية لا يمثل هجوما على باريس أو أنقرة أو بيروت فحسب، بل يمثل اعتداء على البشرية أجمع. ولذلك، ينبغي ألا نصلي من أجل باريس أو أنقرة أو بيروت وحدها: بل من أجل العالم. ويجب أن نقف صفا واحدا في مطاردة الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

إن الفقر لا يسبب الإرهاب، ولكن يمكنه تأجيج مشاعر الاستياء التي يستغلها الإرهابيون، ولذلك السبب يجب أن يكون تحقيق التنمية المستدامة جزاء من الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. وفي الواقع فإن التنمية بمثابة الخيط الذي يتخلل خطة عام ٢٠٣٠، وتمثل زيادة أهمية الترابط القوي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – تغييرا كبير مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية السابقة.

وكما علمنا بالفعل، لا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية، ولا يمكن أن يتحقق أي من الأهداف المذكورة آنفا بدون احترام حقوق الإنسان. فهذه هي الركائز الثلاث للأمم المتحدة: فإذا ضعفت إحداها سيكون كامل الهيكل ضعيفا. وإقامة التوازن هو العامل الرئيسي.

وينبغي لأهداف التنمية المستدامة، باعتبارها خطة عالمية وقعت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أعلى مستوى، أن تكون دعوات ملهمة إلى اتخاذ إجراءات. وبالرغم من أن بعض البلدان كانت مترددة في الاعتراف بكون سوء الإدارة يؤجج التراعات الأهلية ويعوق التنمية، فإن الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ أثبتت أن الدول الهشة، المتسمة بضعف الإدارة عانت من أكبر الصعاب في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأعتز بأن أقول إن رومانيا، بالترافق مع المكسيك وجمهورية كوريا، أنشأت مجموعة أصدقاء الحوكمة والتنمية المستدامة، باعتبارها حيزا مرنا وغير رسمي لمناقشة المسائل المتصلة بالحكم الرشيد وتعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة المتعددة.

وبإدراجها للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، تقر خطة عام ٢٠٣٠ بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة العالمية بدون إحراز تقدم في مجالات الحكم الرشيد والإدماج والسلام والأمن الدائمين.

ويبين تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (S/70/400) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، أن مشهد السلام والأمن العالميين يواصل التدهور في عام ٢٠١٥ وأن عدد الحروب الرئيسية تضاعف ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٨. ويدعو التقرير إلى بذل مسعى عالمي عاجل ليس للاستجابة لعدد الأزمات المتزايدة فحسب، بل أيضا لمنع وقوعها.

وتقع المسؤولية عن المنع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي أن تقوم مهمة مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين على أساس اتخاذ نهج متكامل لإدارة التراعات والعمل الوقائي وبناء المؤسسات والتنسيق فيما بين

الأطراف الفاعلة المختلفة وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وكفالة الملكية الوطنية القوية.

وعلى نحو ما يمكن أن نشهده من الحالة الراهنة، بإمكان المناطق غير الخاضعة للحكم ومجتمعات بعد انتهاء النزاع أن تمثل تهديدات أمنية ليس للبلدان المجاورة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي برمته. وهذه أيضا إحدى النتائج الرئيسية للاستراتيجية الوطنية الرومانية ولاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية المشتركة، ونحن نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

وأخيرا، تظهر خطة عام ٢٠٣٠ أنه إذا توفرت الإرادة وجدت الوسيلة. وبالنظر لتعدد التحديات الماثلة أمام النظام الدولي، نرى أن الأمم المتحدة القوية والفاعلة، التي تكمن في صميم النظام المتعدد الأطراف، تشكل المنتدى المناسب للتصدي لتلك التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدا بياني بأداء واجب محزن وبالأعراب عن دعم الشعب المغربي الكامل وتضامنه مع فرنسا فيما يتعلق بالأعمال الهمجية التي وقعت، فضلا عن التعبير عن عميق تعازينا. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا ودعمنا لها ولشعب لبنان وروسيا وتركيا، التي عصفت بها أيضا الأعمال الإرهابية البغيضة. ونقدم تعازينا العميقة لها ولجميع البلدان التي تضررت من آفة الإرهاب. وندين بأقوى العبارات الممكنة جميع هذه الأعمال المروعة، التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات ترقى إلى مستوى التحديات التي نواجهها نحن جميعا.

وأود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن هذا البند الذي يكتسي أهمية كبيرة، والمتعلق بموضوع شامل لعدة قطاعات ويحظى بأهمية بالغة من المجتمع الدولي برمته. وأشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية الواضحة والدقيقة (S/2015/845، المرفق) التي تحدد التحديات الراهنة وتدعو إلى وضع رؤية جديدة للصلة بين السلام والأمن والتنمية.

إن الأمن والاستقرار هما ركيزتا التنمية، وبدونهما لا تستطيع بلداننا تحسين أوضاعها الاجتماعية، أو الاضطلاع بمبادراتها الانمائية. لذلك، أصبح أكثر ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، نظرا لأننا نعيش في عالم يتزايد عولمة، ويتميز بالاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، التي يؤثر بعضها على بعض في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من المجالات. وتقتضي الحالة الراهنة إعادة النظر في أشكال التعاون التقليدية. ونأمل أن تتيح لنا هذه المناقشة إجراء دراسة واسعة النطاق حول السبل الكفيلة بتحسين ذلك.

ونحن، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، نتحمل المسؤولية عن كفالة أن تكون الروابط القائمة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي أنشأها الميثاق فعالة وعملية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحتاج إلى رؤية وحلول على المدى القصير حتى نتمكن من العمل معا لتحقيق السلام المستدام. والأسباب الجذرية للصراعات وعدم الاستقرار معروفة جيدا، وهي غالبا ذاتها من بلد إلى آخر – الاستبعاد، والتهميش السياسي والاقتصادي، وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة، وعدم وجود آليات فعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والفساد، والجريمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، ولا سيما بالأسلحة الخفيفة. وهذه مجرد بضعة أمثلة.

من ناحية أخرى، كثيرا ما يجري التنويه بأن إنشاء النظم السياسية والاقتصادية الشاملة، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد مؤسسات الدولة هي حلول فعالة للتصدي لتلك الأسباب

الكامنة. وجميع هذه الإصلاحات ضرورية، بطبيعة الحال، ويجب أن نستمر في دعم البلدان المعرضة للخطر في تلك المجالات. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق عملنا. فيتعين علينا تنفيذ الرؤية الشاملة التي ندعو جميعا إلى تنفيذها. ومن بين الوسائل اللازمة لإحراز النجاح، ينبغي أن نجري بعض التعديلات التي تتعلق بالطريقة التي نتعاون بها، سواء كنا نتكلم عن التعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، أو بين مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها.

فعلى سبيل المثال، وكطريقة لتزويد أعضاء مجلس الأمن بمزيد من المعلومات حول تحديات التنمية، بإمكان المجلس أن ينظر في إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المناقشات، أو حتى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونظرا لوجود مكاتب قطرية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهو أفضل وكالة لإطلاع أعضاء مجلس الأمن على المعلومات بشأن هذه المسائل.

وفي البيان الذي ألقاه ممثل فنزويلا هذا الصباح، شابه على نحو غير مقبول بين قضية فلسطين ومسألة الصحراء المغربية. ولا بد لنا من تذكير ذلك الوفد بأن مسألة الصحراء لا تتعلق بإنهاء الاستعمار، وإنما بتحقيق السلامة الإقليمية للمغرب. وقد تناول مجلس الأمن هذه المسألة عملا بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتعلق بحل المنازعات حلا سلميا. ومسألة الصحراء – ربما فنزويلا لا تدري – هي موضوع عملية سياسية تحت إشراف الأمين العام، ويعمل مبعوثه الشخصي على تيسيرها بغية التوصل إلى حل سياسي يكون مقبولا من الطرفين. وخلال الأشهر العشرة الماضية وحدها، توجه المبعوث الشخصي كريستوفر روس إلى المنطقة خمس مرات. ويؤكد المغرب للمبعوث الخاص أنه لا يزال ملتزما التزاما كاملا بتلك العملية.

وثمة عوامل أخرى تهدد السلام والأمن – النزعة التوسعية، والتهديدات للبلدان المجاورة بسبب ارتباطات مع التجار غير الشرعيين، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. إن فنزويلا تهدد أمن جيرانها، وتحاول السيطرة على دولة مجاورة هي عضو في الأمم المتحدة لمجرد أن هذا البلد الصغير اكتشف وجود احتياطيات نفطية لديه. وتضطهد فنزويلا مواطني الدول المجاورة بانتهاك قواعد حسن الجوار، ومبدأ احترام السلامة الإقليمية، وهو حجر الزاوية الذي تقوم عليه المنظمة. وتقيم فنزويلا روابط مع شبكات الاتجار بالمخدرات التي تهدد الأمن الإقليمي والسلامة الإقليمية لدولة مجاورة أخرى، الأمر الذي تم نشره على الصفحات الأولى في الصحف الدولية.

ومن المفارقة أن بلدا يشكل تهديدا لأعدائه يمكنه أن يتكلم عن السلام والأمن. ومن باب الشرعية الأخلاقية أن يفعل ذلك لو أنه يحترم علاقات حسن الجوار، وهو حق غير قابل للتصرف ينص عليه الميثاق. والمهم أن تكون الجمعية العامة حذرة تجاه انتخاب أعضاء في مجلس الأمن، وأن تأخذ مساهمتهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين في الاعتبار، حسبما تنص عليه المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر الحاجة إلى نهج متكامل ومتسق لتحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة بشأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وجميع هذه الأمور تضع الإنسان في صميم اهتماماتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن العلاقة الوثيقة بين ركيزتين للمنظمة، ألا وهما التنمية وصون الأمن الدولي. ونحن نشكر الرئاسة على

صياغة المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق)، والأمين العام على إحاطته الاعلامية.

في البداية، نود أن نكرر تعازينا لفرنسا تجاه الأعمال الوحشية التي عانت منها مؤخرا، وأن نعلن تضامننا معها.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد مهام المنظمة في إطار ثلاث ركائز أساسية ومترابطة – كفالة السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبناء على ذلك، نعتقد أن عمل المنظمة ينبغي أن يركز على الأفراد وعلى كفالة حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيز المجتمعات المسالمة التي تشمل الجميع، بغية كفالة تحقيق التنمية المستدامة من دون أن يتخلّف أحد عنها.

وفي السياق نفسه، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) على أعلى مستوى ممكن. أمّا تنفيذها فهو أولوية لنا الآن، ويتطلب شراكة عالمية متجددة ومعززة من أجل كفالة الوسائل المناسبة للتنفيذ. وكما ورد في خطة عام ٢٠٣٠، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن. والسلام والأمن بدورهما يكونان في خطر من دون التنمية المستدامة. فمن ناحية، هذا ينطوي على الحاجة إلى تنشيط التعاون في مجال الأمن الدولي من خلال مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار، وإيجاد تدابير لبناء الثقة في سبيل منع نشوب الصراعات وسباق التسلح، وجعل أدوات التصدي للأزمات الإنسانية متاحة لنا. ومن ناحية أخرى، يجب أن ندرك بأن العديد من الصراعات المسلحة اليوم تكمن في سياقات من الثغرات الهيكلية العميقة. وهذا يجعل من الحتمي مواجهة الأسباب الهيكلية للعنف، ومنها عدم المساواة، والإقصاء، والتمييز لأي سبب من الأسباب.

لذلك، من الملحّ والضروري تنفيذ السياسات التي ترمي إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمالي، بهدف الحد من عدم المساواة والتفاوت اللذين يولّدان الاستياء، وإلى تهيئة الظروف لمجتمع شامل يتمتع فيه جميع الأفراد بالمساواة في الفرص. وهذا له أهمية خاصة في المجتمعات ذات التنوع العرقي والثقافي، حيث يوجد خطر أكبر يكمن في التمييز والإقصاء. وإذ يدرك بلدي أن سياسات الإدماج الاجتماعي تتيح بناء مجتمعات مستقرة وعادلة ومسالمة، فهو يقدّم قرار الجمعية العامة المعنون ”تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي“، وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروعه صباح هذا اليوم.

وبالمثل، إن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – لا سيما الهدف ١٠ المتعلق بالمجتمعات العادلة، والهدف ١٦ المتعلق بالمجتمعات المسالمة – تتفق مع ذلك الرأي. وفي حين أن المسؤولية عن تنفيذ الخطة الطموحة تقع على عاتق كل دولة، فمن الضروري وجود بيئة دولية مواتية يسودها السلام والأمن. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى أن يؤدي مجلس الأمن دوره في تعزيز السلام، حتى يعاد تخصيص الميزانيات الهائلة المقررة للإنفاق العسكري في سبيل تمويل وسائل التنفيذ المطلوبة للقضاء على الفقر.

وتعتقد بيرو أن مكافحة التفاوت الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي، وتعزيز احترام سيادة القانون، وكفالة التمتع الكامل والفعال بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد، وحماية وتعزيز التنوع الثقافي هي أمور تساهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى تهيئة مناخ من السلام. وهذه الرؤية الشاملة تنعكس في الولايات المتعددة الأبعاد في العديد من عمليات حفظ السلام التي أنشأها المجلس. لذلك، فإن العمل الذي يهدف إلى تحقيق التنمية واستعادة سيادة القانون يؤدي دورا متزايد الأهمية في ولاية تلك البعثات. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تدعم جهود التنمية والإدماج الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، من أجل كسر دائرة الصراع نهائيا من خلال التصدي مباشرة

لأسبابه الجذرية. ويود بلدي بالتالي أن يؤكد على دور لجنة بناء السلام في هذا المسعى.

وفي الختام، أود التأكيد على أنّ بيرو، التي عانت من أعمال العنف في الماضي، ملتزمة ببناء مجتمعات مسالمة تشمل الجميع على المستوى الوطني. وهذا أفضل سبيل لضمان السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن شعور سويسرا بالصدمة والحزن العميق للهجمات الإرهابية التي شُنَّت في غضون الأسابيع الأخيرة. وتدين سويسرا بشدة تلك الأعمال الشائنة التي تتعارض مع القيم الأساسية لجميع المجتمعات. ونعرب عن عميق التعازي لأسر الضحايا ولجميع البلدان المتضررة.

ويرتبط السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا. وليست هذه الملاحظة بالجديدة، ومع ذلك ما زلنا نكافح من أجل توجيه جهودنا على النحو المناسب. وفي ذلك الصدد، يبدو أن من الضروري الإشارة إلى إحدى النتائج التي خلص إليها استعراض عمليات حفظ السلام، ألا وهي ضرورة إيجاد حلول سياسية من أجل ضمان تحقيق السلام وتجنب النزاعات. وترحب سويسرا بهذه الفرصة لمناقشة السبل التي تمكننا من تحسين التصدي لمختلف جوانب هذه المشكلة. وسوف أركز في ملاحظاتي على ثلاث نقاط هنا.

أولا، تدعو سويسرا إلى تعزيز منع نشوب النزاعات. فالنزاعات تسبب ضغطا على البلدان المعنية وتمثّل انتكاسا في مجال التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع ومساعدتها على بناء السلام المستدام مكلفة للغاية. ولعل أفضل الطرق لتخفيض تلك التكاليف تتمثل في تجنب المعاناة في منع نشوب النزاعات في المقام الأول. وإن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون هما من بين السبل الكفيلة بتمكين مجلس الأمن من الإسهام في خطة المنع. ومن شأن الرصد الدقيق للسياقات التي تحدث فيها انتهاكات حقوق الإنسان أن يكون بمثابة آلية للإنذار المبكر، في حين تسهم استجابة مجلس الأمن في الوقت المناسب بعد وقوع هذه الانتهاكات في اعتماد التدابير اللازمة على وجه الاستعجال. وبصفة عامة، يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أقوى في تعزيز المساءلة، على سبيل المثال، بإحالة الحالات المعيّنة إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو باعتماد جزاءات ضد مرتكبي الانتهاكات. ومع ذلك، فإن منع نشوب النزاعات لا يقتصر على الأدوات والصكوك فحسب، فهو يتعلق أولا وقبل كل شيء بتوفر الإرادة السياسية والقيادة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ثانيا، إن لدى الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الأدوات، ومن الأهمية بمكان الاستفادة منها بشكل يتسم بالمرونة ووفقا للسياق المحدد. ويمكن بذلك اللجوء على نحو متواتر للمشاركات المحدودة، التي تأخذ في الاعتبار قدرات الأمم المتحدة القائمة والاستفادة منها لأجل تقديم الدعم. وينبغي أيضا تعزيز تلك القدرات التي تشمل الوساطة والمساعي الحميدة والبعثات السياسية الخاصة من الناحيتين المؤسسية والمالية. وبصفة خاصة، ينبغي أن نستخدم قدرات هيكل بناء السلام بطريقة أفضل بعد تعزيز ولايته لكي يتصدى للأسباب الجذرية للنزاع، فضلا عن بناء الصلات بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدان. فهو في مركز فريد يمكّنه من دعم الاستجابة المناسبة.

ثالثا، من الضروري أن يكون التزام الأمم المتحدة بتحقيق السلام أكثر اتساقا. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في حالات الانتقال بين مختلف أشكال المشاركة من جانب الأمم المتحدة.

ومع ذلك، يجب علينا – في سبيل كفالة الانتقال السلس – أن نشجع الاتساق متى شرع مجلس الأمن في النظر في حالة أي من البلدان. ويجب ألا يكون ذلك الاتساق مدفوعا بأية اعتبارات مؤسسية أو مالية. ويجب أن تسترشد جهود الأمم المتحدة بالاحتياجات في الميدان. وفي ذلك الصدد، فإن التحليل والتخطيط المشتركين والتشاركيين قبل النشر في الميدان أمران أساسيان. وتكتسي مبادرة ''حقوق الإنسان أولا'' أهمية خاصة في ذلك الصدد، لأنها تمكّن جميع أصحاب المصلحة من الاستجابة بطريقة متسقة وشاملة، وتكفل الأخذ في الاعتبار بالخبرة الميدانية. وأخيرا، لا يقتصر دور الأمم المتحدة على تحمُّل المسؤولية في هذا المجال فحسب، بل من الأهمية بمكان أيضا إنشاء الشراكات – مع البنك الدولي، على سبيل المثال.

وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة انخفاضا في الموارد المتاحة وازديادا مستمرا في الاحتياجات في مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية. وتدرك سويسرا تزايد التحديات التي يواجهها عالمنا، بما في ذلك انكماش الحيز المتاح للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. واستنادا إلى وجودها منذ أمد طويل في الميدان، فإن بوسع صناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تضطلع دائما بدور إيجابي في بناء السلام، كما يدل على ذلك البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المتعلق ببناء القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، اللذين تدعمهما سويسرا. وذلك يعطينا الثقة بأن لدينا من الخبرة والقدرات تحت تصرفنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أقدِّم تعازي حكومة وشعب كندا إلى العديد من الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في فرنسا ولبنان والعراق ومصر وتركيا.

وأنا واثق من أننا نتفق جميعا على المبادئ العامة للأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع: أولا، أن السلام شرط مسبق أساسي لتحقيق التنمية، فضلا عن كونه نتيجة إنمائية في حد ذاته. ثانيا، أن تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل يعني التصدي للأسباب الدافعة للنزاع والاستبعاد والعنف، ويشمل ذلك دعم النهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وأن بدء العمل على تلك المبادئ يبدأ بالمنع. وقد شهدنا النتائج المترتبة عن الاستجابة للأزمات بعد تفاقمها: حيث يرهق النظام الدولي تماما من جراء زيادة الضغط عليه، فيعجز بالتالي عن الاستجابة بشكل مناسب أو في الوقت المناسب. ويعني الاستثمار في الوقاية التصدي لأسباب النزاع على جميع المستويات، وبناء مفهوم حفظ السلام في جميع مراحل مشاركتنا.

وترى كندا أنه لا حاجة إلى إنشاء ولايات أو مؤسسات جديدة للقيام بذلك، بل يتطلب استخدام الأدوات المتوفرة لدينا أصلا، ويتطلب أيضا القيادة من قبل المجلس والأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، ويتطلب تقديم الدعم المستمر من الدول الأعضاء.

وعلى سبيل التدبير الأولي، فسوف يكون مفيدا للغاية أن تقدِّم – في إطار مداولات المجلس – الهيئات ذات الصلة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، إحاطات إعلامية منتظمة بشأن الحالات القطرية. وينبغي إدماج هذه الجلسات في تحليلات الأمم المتحدة المشتركة وأن تستند إليها. ونحن بحاجة أيضا إلى بناء علاقات قوية بين جميع الجهات الفاعلة،

وأن نجعل تبادل المعلومات والأفكار والموارد جزءا طبيعيا من أنشطتنا.

وكما نعلم من الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، فإن الحلول الشاملة التي تقودها البلدان غالبا ما ينظر إليها على أنها مشروعة ومتسقة مع الخصائص الفريدة لنزاعات محددة. بالإضافة إلى ذلك وكما ثبت بالفعل، فإن من شأن إشراك المجتمع المدني والاستثمار في مشاركة المرأة على جميع المستويات وفي جميع المراحل أن يساعدا في بناء ثقافة الحوار وأن يرجحا استدامة السلام.

(تكلم بالفرنسية)

لقد شهدنا في كثير من الأحيان الانتكاس إلى النزاعات العنيفة بمجرد التوقيع على اتفاق السلام. ومن الضروري الحفاظ على اتفاق السلام الشامل ودعمه في مواجهة الصدمات غير المتوقعة والانتكاسات التي يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان.

أولا وقبل كل شيء، لا يتطلب تحقيق السلام المستدام توفير الموارد فحسب، بل يقتضي توفر الوقت والعزم أيضا. وعلاوة على ذلك، كيفية دعم المجتمع الدولي لتلك العملية. وكما رأينا في سيراليون، فإنه ينبغي أن يكون جزءا عاديا من مسار عملنا أن يقدَّم الدعم بطريقة متسلسلة تواصل بموجبها لجنة بناء السلام الوفاء بالتزامها بالسلام، وحيث لم تعد المسألة معروضة على مجلس الأمن.

ونرحب أيضا بتوصيات فريق الخبراء الاستشاري التي تهدف إلى تعزيز منع نشوب النزاعات ودور بناء السلام الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقون المقيمون. ونشجع تعزيز البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المتعلق ببناء القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات.

ومهما يكن التزامنا، فلن يتسنى للأمم المتحدة أن تكون فعالة حقا بدون توفر الموارد الكافية. ويدعو تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) إلى تمويل بناء السلام بطريقة يمكن التنبؤ بها. وما تزال كيفية تحقيق ذلك مفتوحة للنقاش، غير أنه يمثّل شرطا مسبقا للنجاح دون شك.

(تكلم بالإنكليزية)

إن موضوع هذه المناقشة لواسع النطاق. وعلى الرغم من ذلك، فإن لدينا ما يمثّل نقاطا مرجعية مفيدة للغاية، من قبيل الاستعراض الرفيع المستوى لعمليات السلام وهيكل بناء السلام، الذي أجري مؤخرا، والاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنجز الكثير من العمل الجيد أيضا. والآن، يجب علينا جميعا أن نشرع في التنفيذ بطريقة فعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي جنوب أفريقيا، حكومة وشعبا، لفرنسا، التي شهدت في يوم الجمعة الماضي قسوة الإرهاب.

ونود أن نشكركم، سيدي، على المذكرة المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) التي وزعت بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونود تقديم عدة ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

إن جنوب أفريقيا تدعم تماما التأكيد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن، وسيكون السلام والأمن معرضين للخطر من دون التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد،

سيظل السلام والأمن بعيدي المنال، إذا لم نتطرق إلى العلاقة بين الأمن والتنمية. وعموما، تعود جذور صراعات اليوم إلى نزاعات ترتبط بقضايا التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي والتوزيع غير المتناسب وغير العادل للموارد والثروة والسلطة داخل المجتمعات؛ وغياب عمليات ديمقراطية تشاركية؛ والفساد؛ والاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، الذي يغذي تلك الصراعات. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، من الضروري تعزيز التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وبناء مؤسسات دولة قوية، تعمل على التوسط في الخلافات والمنازعات داخل بلد معين من أجل تجنب اندلاع صراع عنيف.

ولئن كان من المهم أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار الأسباب الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية للصراع، لا ينبغي للمجلس بأي حال من الأحوال المساس بولايات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لجنة بناء السلام، التي أوكلت إليها تلك الولاية. ومن المؤسف تعدي المجلس على ولاية الهيئات الأخرى، وإهمال ولايته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا يزال المجلس غير فعال، حيث لا يعالج بشكل كاف مسائل السلم والأمن الرئيسية في أماكن مثل فلسطين وسورية والصحراء الغربية.

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أنه من الحيوي دمج الجوانب الإنمائية في الجهود الدولية المبذولة في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها، بما في ذلك بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعمل الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي، باعتباره شريكا مهما في جهودنا الجماعية الخاصة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وفي خضم كل هذه الجهود، يجب احترام السياق الوطني وحيز السياسات والاحتياجات المحددة للبلد المضيف وحمايتها. كما يجب دعم التدخلات والاستراتيجيات الإنمائية المملوكة على الصعيد الوطني عند معالجة ارتفاع مستويات البطالة والحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية للدولة، ستشكل زيادة التعاون والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والقارية شرطا أساسيا لمزيد من التآزر والتماسك الاستراتيجي في نُهجنا. وهناك حاجة إلى الاستفادة من الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، ليس من حيث ميزاتها النسبية في معالجة الصراعات والاستجابة لها فحسب، ولكن في تعزيز الجهود الإقليمية الموجهة نحو تحقيق المزيد من التنمية والازدهار الإقليميين. ويرتكز ذلك على إدراك أن لعدم الاستقرار والتخلف في بلد ما تأثيرا على المنطقة بأسرها، وبالتالي على الاستقرار العالمي، لأنهما يخلقان ملاذات يمكن أن تزدهر فيها الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

ويواجه استقرار الدول تحديات متزايدة جراء غياب القدرة على تلبية تطلعات شعوبها. وفي عالم يتزايد فيه انعدام المساواة، يجب تعزيز قدرة الدول على إعادة توزيع الثروات. ويتعين أيضا أن تكون الحوكمة شاملة للجميع لأنه من المحتمل أن يؤدي نموذج حوكمة أكثر شمولا إلى الحيلولة دون اللجوء إلى الكفاح المسلح من أجل تعزيز المصالح السياسية. وستؤدي إقامة مجتمع مدني سليم يعزز الحوار ويصغي لأولئك الذين يشعرون بالتهميش إلى قطع أشواط كبيرة في اتجاه توفير منتديات غير عنيفة لحل النزاعات السياسية بالوسائل السلمية. وينبغي أيضا بذل جهود مصالحة وطنية من أجل تضميد الجروح الجماعية وعدم إذكاء مشاعر الانتقام التي يمكن أن تؤدي للعودة إلى الصراع. لقد شهدت جنوب أفريقيا آثار هيئات مثل لجنة الحقيقة والمصالحة على صعيد التئام الجراح،

ونود أن نشجع البلدان الخارجة من الصراع على النظر في إمكانية استخدام هذه الآليات التصالحية.

إن أسباب الصراع تتكرر ولا تتم معالجتها بصورة كاملة أبدا عندما تخرج البلدان من الصراع. ولذلك، ينبغي أن يظل الاهتمام العالمي قائما حتى بعد حل الصراعات العنيفة. وخلال ذلك الوقت، يجب أن يكون توطيد ثمار السلام في صدارة الاهتمامات، مع التركيز بشكل قوي على تحفيز التنمية الاقتصادية. إن مجتمعا سعيدا ومزدهرا هو مجتمع سلمي. ويجب أن يمهد ذلك الطريق لاتخاذ إجراءات وقائية وتحقيق السلام المستدام.

إننا نعيش في عالم يتسم بمزيد من التواصل والاعتماد المتبادل. ومن المهم للغاية التصدي على وجه السرعة للصراعات العنيفة التي تنشأ في الغالب في مناطق بعيدة من العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد دونهيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المناسبة من حيث التوقيت بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازي بلدي لحكومة وشعب فرنسا بعد الفظائع التي وقعت يوم الجمعة الماضي في باريس. ونعبر عن مواساتنا أيضا للبنان حكومة وشعبا والذي عانى مؤخرا بسبب الإرهابيين.

لقد كانت الأحداث الرهيبة التي حدثت في الأسبوع الماضي اعتداءات على الحريات والقيم الإنسانية الأساسية. ويجب إدانتها دون تحفظ. وهي تعزز تصميمنا على استئصال آفة الإرهاب من مجتمعاتنا.

والأمر المحوري في ذلك بالطبع هو الحاجة إلى التخلص من بيئات الظلم وعدم المساواة التي يمكن أن يزدهر فيها الإرهابيون. وعلينا أن نعالج الأسباب الجذرية لحالات الصراع وأن نتصدى لمشاكل عدم المساواة والحرمان التي تكمن وراءها غالبا. وهناك أدلة واضحة تظهر الترابط العميق بين التخلف والهشاشة والصراع. وفي أجزاء كثيرة من العالم، هناك حلقة مفرغة تربط بينها ينبغي كسرها. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا أن نأمل في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع تحمي حقوق الإنسان وتوفر بيئة مستقرة ومزدهرة وتمكّن الناس جميعا من الاستفادة من كامل إمكانياتهم.

وكما أقر بذلك رؤساء دولنا وحكوماتنا قبل أقل من شهرين، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون سلام، ولايمكن تحقيق السلام دون تنمية مستدامة. ويستند كلاهما إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز. وغالبا ما يشار إلى الاتفاق الذي اعتمد خلال شهر أيلول/سبتمبر بوصفه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن من المهم أن نذكر أنفسنا بعنوانه الكامل، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وتتعلق الخطة أولا وأخيرا بالتحويل: أي تحويل الظروف التي نعيشها جميعا وتحويل المستقبل الذي سنوفره لأطفالنا. إن التحديات التي نواجهها عالميا ضخمة وعاجلة، ويجب علينا جميعا أن نعمل بشكل جماعي للتغلب عليها.

إن واحدا من كل أربعة أشخاص في العالم اليوم يعيش في منطقة تعاني من دورات متكررة من العنف. والأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق معرضون لنقص التغذية بما يزيد على الضعف قياسا بسكان البلدان النامية الأخرى؛ وأكثر عرضة ثلاث مرات للتخلف عن الالتحاق بالتعليم؛ وأكثر عرضة مرتين لرؤية أطفالهم يموتون قبل سن الخامسة. وتستمر الدورة، مما يسفر عن اقتران انعدام الأمن بالفقر ويؤدي إلى تأجيج المزيد من انعدام الأمن، وفي كثير من الحالات، الصراع. ويعترف هدف محدد في خطة عام ٢٠٣٠ بهذه الحقيقة من حقائق الحياة، بل الموت. وتقر الخطة بأن الحد

من أعمال العنف وانعدام الأمن والهشاشة هدف مشروع للسياسات الإنمائية وضروري لتحقيق نمو مستدام على المدى البعيد والاستقرار والحد من الفقر. وتكرس خطة عام ٢٠٣٠ التي أقرها زعماء العالم في شهر أيلول/سبتمبر ذلك في الهدف ١٦ والغايات المرتبطة به. وهذا هو التعبير الأكثر رسمية حتى الآن عن الصلة القائمة منذ عدة سنوات حتى الآن. وتشير الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة لعام ٢٠١١ والاستعراض الذي أجري في هذا العام لعمليات الأمم المتحدة للسلام وهيكل بناء السلام، كلها إلى ضرورة إعادة التوازن بين جهود البرمجة والموارد لدعم منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وتوضح خطة عام ٢٠٣٠ أنه لا بد أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لنكفل أننا لا نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتوضح أيضاً، على سبيل المثال، أننا لا يمكن أن نتصدى لعدم المساواة دون معالجة حقوق الإنسان ولا يمكننا السعي إلى النمو الاقتصادي دون الاعتراف بالأثر الذي يخلّفه على البيئة والاستقرار.

ونحن نشرع في اتباع نهج متكامل وشامل إزاء هذه التحديات العالمية الكبرى، ونعتقد أنه هو الذي يتيح أكبر احتمالات للنجاح. إنه تحدي التنمية المستدامة وفرصتها. وقد التزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا النهج المتكامل. وهو يستتبع ضرورة أن تجسد الأمم المتحدة وكل الهيئات التابعة لها التكامل والترابط القائم بين جميع الأهداف والغايات. ويجب علينا جميعاً أن نخرج من قواقعنا.

كما يقع على عاتق المجلس، بطبيعة الحال، مسؤوليات محددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن يجب عليه أيضاً أن يؤدي دوره في ضمان إحراز تقدم بشأن الأولويات المترابطة والمتشابكة للسلام والتنمية. ويجب على المجلس الاعتراف بالأهمية المركزية لتحقيق السلام والتنمية على حد سواء وضمان أن تكون لدينا مؤسسات شاملة للجميع وكفالة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وإمكانية الوصول إلى العدالة. إن إدراج هدف مكرّس بشأن مجتمعات سلمية وشاملة للجميع في خطة عام ٢٠٣٠ يمثل منطلقا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وتثق أيرلندا بأنه، بعد الموافقة الآن على خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها الأساس لعملنا خلال السنوات الـ ١٥ القادمة، ستُبذل جهود كبرى من أجل ضمان الاتساق والوحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أودّ أن أعرب عن خالص تعازيّ وعن التضامن الكامل لحكومة وشعب جمهورية باراغواي مع الدول الشقيقة العراق ولبنان وفرنسا في أعقاب الهجمات الوحشية التي ضربت هذه الدول الثلاث خلال الأسبوع الماضي، والتي لقي مئات المواطنين حتفهم فيها. لقد اختبرت تلك الهجمات مرة أخرى إرادة المجتمع الدولي وقوته في مواجهة آفة الإرهاب المُستحكمة.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم بالتهاني إلى المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن، والتي يسرت عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع – وهي مسألة تتسم بأهمية حيوية للعديد من المجتمعات في الظروف الدولية الراهنة.

وحقيقة أن مجلس الأمن قرر عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة لا تعيد فحسب تأكيد الأهمية الحاسمة للمبادئ

الواردة في أهداف التنمية المستدامة التي اعتُمدت مؤخراً، والتي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات مجدداً أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون السلام والأمن، ولكن تؤكد أيضا أن السلام والأمن يكونان في خطر جسيم في غيبة الشروط الأساسية المسبقة للتنمية.

ولا يمكن إنكار الدور المتزايد الذي يجب على المجلس أن يضطلع به في منع نشوب النزاعات من خلال بذل جهود أكثر فعالية وكفاءة وحزماً ونشاطاً، مع التحرر من القيود التشغيلية التي قد توحي بوجود صلة سياسية، أو العكس بالعكس، وذلك من خلال ربط بعض الأسباب الجذرية للنزاعات بدول معينة أو تهميش بعضها الآخر.

وأعتقد أن كثيرين سيتفقون على أن الأسباب الجذرية للنزاع تعوق إرساء الظروف اللازمة للتنمية وأحياناً تحول تماماً دونه. إن بناء التنمية وتعزيزها يتطلب بوضوح ظروفاً سلمية ومستدامة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً يجري خلالها بلورة قاعدة واسعة من الإدماج والعدالة الاجتماعية بما في ذلك المساواة في الحصول على الخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للتنمية يتطلب التعزيز التدريجي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية لكفالة إمكانية حصول أكثر الفئات ضعفاً، لا سيما النساء والأطفال، على فوائد التنمية.

ويجب ألا ننسى أن المجلس، ذاته، يفتقر إلى المهام والولايات المتعلقة بالتنمية. وفي ضوء ذلك، يجب على المجلس تجديد شراكاته وتعزيزها مع الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بهدف تنسيق السياسات والجهود بحيث يكون لقيام المجلس بمنع نشوب النزاعات آثار مباشرة وغير مباشرة، بناء على مهامه المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. والوقت قد حان تماما الآن للتنفيذ التدريجي للالتزامات الإنمائية، بالنظر إلى ما جرى مؤخراً من اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هنا في المقر.

ومن مسؤوليتنا، إلى جانب المجتمع الدولي ككل، المواءمة بين الجهود الرامية إلى التعزيز التدريجي للتقدم المحرز في مجال التنمية – تماما كما فعلنا قبل ١٥ عاماً في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية – وبالتالي نقلل إلى حد كبير من العوامل التي تؤثر على الأسباب الجذرية للنزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في غضون الأسبوعين الماضيين شهدنا أعمالاً إرهابية مشينة في جميع أنحاء العالم. إن الإرهاب هو الإرهاب وينبغي إدانته بصوت عالٍ أينما وقع وأياً كان ضحاياه. وأود أن أعرب عن خالص تعازيّ ومواساتي إلى الجمهورية الفرنسية والشعب الفرنسي في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في باريس، مدينة النور، في عطلة نهاية هذا الأسبوع. وإسرائيل تعرف الألم والدمار اللذين يسببهما الإرهاب معرفة مباشرة. وإننا نعرف أن شعب فرنسا قوي وقادر على التكيّف. وينبغي أن يعرف أن شعب ودولة إسرائيل يقفان إلى جانبه في صداقة وتضامن في جميع الأوقات، وخاصة في هذه الأوقات العصيبة.

يمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) حقبة جديدة من الشراكة العالمية التي لم يسبق لها مثيل من أجل مكافحة التحدي العالمي الأكبر، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ومع ذلك، فإن الأحداث في سورية وبيروت وسيناء والعراق تبيّن بشكل مؤلم أن هذه الأهداف ستبقى بعيدة المنال ما لم يتم التصدّي للتحديات التي تواجه السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي رأساً.

ويتجلّى تزايد الترابط بين الأمن والتنمية في ظروف انعدام الاستقرار والتخلف في جميع أنحاء العالم اليوم. وتعاني البلدان التي تمرّ بحالات نزاع طال أمدها من انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، وزيادة مستويات الفقر إلى حد كبير وتدني نتائج قطاع الصحة. ومن دون الاستقرار الذي يوفره السلام الدائم، سيبقى وعد التنمية المستدامة غير محقق. وعلاوة على ذلك، ونظراً للطبيعة الوحشية المتزايدة لبعض تلك النزاعات، أصبح من الأصعب الآن أكثر من أي وقت مضى على المجتمع الدولي دعم مبادرات ومؤسسات بناء السلام التي تمسّ الحاجة إليها.

لقد تغيّرت قواعد اللعبة، ولكن يتعين على المجتمع الدولي الاستجابة بصورة ملائمة للواقع الجديد. ويجب أن نضع الآليات المواكبة للعصر التي من شأنها أن تمكننا من مساعدة ضحايا النزاع في الأجل القصير، وتحسين قدرات تلك الدول على منع نشوب النزاعات في الأجل الطويل. وما لم يتحرك المجتمع الدولي، سيقوض انحدار المؤسسات السياسية والمجتمع المدني في الدول التي مزقتها الحروب إمكانية التنمية المستقبلية لأجيال قادمة. ولا يمكن تحقيق النجاح إلا باعتماد مقاربة شاملة تتعاون فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل التصدي للتحديات.

إن الاستقرار والأمن أمران أساسيان في إطلاق الإمكانات الكاملة للدول النامية. ومع ذلك، ستظلّ منافع السلام والوعد بتحقيق التنمية المستدامة بعيدي المنال من دون الالتزام الشامل بهدف بناء مجتمع شامل للجميع.

وما من دولة يمكن أن تزدهر في القرن الحادي والعشرين إذا أهملت اللبنات الأساسية للتقدم، أي المؤسسات الخاضعة للمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة. وذلك الدرس ذو أهمية خاصة للكثيرين في المحيط الجغرافي لإسرائيل: الشرق الأوسط. إن ما شهدناه من تفكك الدول القومية والحدود الوطنية لم يحدث بين عشية وضحاها، ولم يكن خارج نطاق السيطرة. إنه نتيجة مباشرة لعقود من الإهمال وفساد القيادة والأولويات التي في غير محلّها في منطقتنا. وطوال هذه السنوات الضائعة، وقف البعض في المجتمع الدولي صامتاً، يغض الطرف عن الأيديولوجيات الخطيرة ويتعاون في بعض الأحيان مع القادة المسؤولين عن الإضرار بشعوبهم.

عندما يلقن الأطفال عوضاً عن تعليمهم، فإن ذلك يولد الأصولية. وعندما تفصل المرأة عن بقية المجتمع، عوضاً عن دمجها في مواقع صنع القرار، تسكت أصوات الاعتدال المهمة. وعندما يتجاهل الزعماء الصرخات اليائسة من أجل مزيد من الحرية والمزيد من الفرص، تكون النتيجة شعب بلا أمل ومستقبل من دون تقدم. وعندما تتخفى الأيديولوجيات الأصولية على أنها آراء دينية مشروعة ويتم تصديرها إلى جميع أنحاء العالم، فهي تقود إلى الإرهاب. وعندما نحيد عن طريقنا لإيجاد مبرر لبعض الأعمال الإرهابية، نكون قد فقدنا بوصلتنا الأخلاقية.

والطريق الوحيد الأكيد إلى الأمن والتنمية هو النهوض بمجتمعات حرة ومفتوحة. ومع ذلك، يجب ألا نأخذ ذلك الطريق السهل. يجب ألا نسمح للفشل في تحقيق نجاح على صعيد التنمية أن يصبح ذريعة للعنف، ويجب ألا نخدع أنفسنا بأن الأسباب الجذرية للنزاع تقتصر على المؤسسات الضعيفة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وخلال الشهرين الماضيين، تعرض المئات من الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين الأبرياء للطعن بوحشية في الشوارع، والدهس عمداً عند مواقف الحافلات، وإطلاق النار عمداً في طريقهم للعمل – وكل جريمتهم أنهم يهود يعيشون في إسرائيل. وفي العديد من جلسات مجلس الأمن، استمعنا إلى الأسباب الجذرية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ووجه

الكثير من اللوم إلى إسرائيل لعدم إحراز تقدم، مع التهوين من أثر الامتناع الفلسطيني عن التفاوض، وتجاهله في بعض الأحيان، وذلك فضلاً عن الإرهاب والتحريض الفلسطيني. وموجة الإرهاب التي تواجهها إسرائيل ليست بسبب نقص التنمية. بل إنها تعزى إلى ثقافة الكراهية المنتشرة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية والإعلام الفلسطيني والتحريض من جانب القادة الفلسطينيين. ولئن كان كل نزاع يختلف عن غيره، فلا يمكن أن تكتمل أي مناقشة للأسباب الجذرية للإرهاب في أي مكان في العالم ما لم تعالج نزع الصفة الإنسانية عن الآخر، والذي كثيراً ما يكمن في قلب النزاع.

إن الطريق إلى كوكب سلمي ومزدهر وآمن طريق طويل ومتعرج ولكن يستحق الرحلة. دعونا نلتزم بالعمل معاً بروح من الصداقة وباسم الإنسانية لجعل ذلك الحلم حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لقيادتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وقبل أن أنتقل إلى جوهر بياني، وأسوة بمن تكلموا قبلي، أود أن أعرب عن تعازي وفدي وتعاطفه مع شعب وحكومة فرنسا، فيما يتصل بالهجمات الإرهابية التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالمثل، نقدم تعازينا للشعبين في لبنان والعراق وحكومتيهما، حيث عانى البلدان أيضاً من هجمات إرهابية فظيعة مؤخراً.

واليابان تقدر تركيز المجلس اهتمامه على الأسباب الجذرية للنزاع. وباستخدام ثقله السياسي لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في الوقت المناسب، يمكن للمجلس أن يساعد على تجنب الحالات التي تتطلب عملاً واسع النطاق. وكعضو فاعل في لجنة بناء السلام وعضو منتخب حديثا في المجلس، ترحب اليابان أيضا بمبادرة رئاسة المملكة المتحدة بدعوة رئيس لجنة بناء السلام لحضور الجلسة هذه. واليوم، فإن أعيننا مفتوحة تماما للارتباط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية المستدامة.وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) تهدف إلى معالجة طيف الأمن /التنمية بطريقة متكاملة. والهدف رقم ١٦ يمهد لحقبة جديدة. وكل الدول الأعضاء تقر بضرورة الابتعاد عن التقوقع. وفي تنفيذ ذلك الهدف، فإن لكل جهاز رئيسي في الأمم المتحدة دوره الذي ينبغي أن يقوم به. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد ثلاث نقاط.

النقطة الأولى تتعلق بأهمية الدور الذي سيضطلع به المجلس. وأود الإشارة إلى أن المجلس يميل إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي للصلة التي ينبغي أن تربطه بالمنظمات الحكومية الدولية الأخرى عندما يناقش القضايا في نيويورك. وبغية كسر أطواق العزلة وجعل المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة شمولية، ينبغي أن يضمن مجلس الأمن الاتساق مع عمل الهيئات الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجلس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى لجنة بناء السلام، بالطبع. وبصفة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالتمهيد للسلام واتخاذ إجراءات على أساس توقعات طويلة المدى، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من نقاط القوة النسبية للمؤسسات ذات الصلة. وسيساعد ذلك المجلس في تخفيف عبء عمله الثقيل بالفعل. ونرى أن على المجلس أن يأخذ زمام المبادرة في التواصل مع تلك الهيئات.

ثانياً، أود أن أسلط الضوء على أهمية إيلاء أولوية أكبر لمنع نشوب النزاع على الأرض. وفي هذا السياق، يؤدي فريق الأمم المتحدة القطري دوراً بالغ الأهمية، وتحديثاته ينبغي أن تمكن الأمانة العامة من إطلاع مجلس الأمن بشكل استباقي. ومن شأن ذلك أن يتيح للمجلس الانخراط من البداية في

الحالات التي يلاحظ تزايد حدة التوتر فيها، وبالتالي منع التوترات من أن تتصاعد إلى نزاعات.

أخيراً، أود أن أشدد على أهمية بناء المؤسسات في منع نشوب النزاعات. ولهذا السبب بالذات، ركز الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام المعني بالدروس المستفادة، الذي تترأسه اليابان، على الموضوع السنوي لبناء المؤسسات. واليابان تعتزم تقديم تقرير عن تلك الأنشطة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ونأمل أن نقدم إسهامات إضافية لموضوع اليوم بذلك التقرير.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مشاركات اليابان. فاليابان تضع الأمن البشري في صلب سياستها. ويؤكد ذلك المفهوم على وضع البشر في قلب سياسات التنمية وحمايتهم، من خلال التمكين، من مختلف التهديدات، بما فيها النزاع. والواقع أن مفهوم الأمن البشري يدعو إلى تلك الطريقة السلسة والمتسقة لدعم الجهود الرامية إلى استدامة السلام والتنمية، على طول الطريق من مراحل منع نشوب النزاع وجهود الحل إلى توطيد السلام، والوقاية من الانتكاس وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. واليابان عاقدة العزم على القيام بدور فعال في منع نشوب النزاع وبناء السلام والمساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي، من خلال نهج كليَ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة للشعب الفرنسي وأسر الضحايا الأبرياء في الهجوم الإرهابي الذي شهدته باريس يوم الجمعة الماضي. كان الهجوم فظيعاً، ونحن ندينه بشدة. ونؤيد الحكومة الفرنسية في جهودها من أجل تقديم كل من شاركوا في التخطيط للهجوم وتنفيذه إلى العدالة. وتلك الهجمات، التي تعد الأحدث في سلسلة مروعة، تتطلب استجابة أكبر وأكثر تنسيقاً من جانب المجتمع الدولي، بروح من التضامن. وسلوفينيا تلتزم بأي جهد مشترك للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وستسهم، بأفضل قدراتها، في ضمان الأمن الدولي والأوروبي، إلى جانب أمنها

تشكل النزاعات والعنف والهشاشة عواقب كبيرة وطويلة الأمد للتنمية المستدامة. وبدون سلام، لا يمكن للجهود الرامية للقضاء على الفقر أن تتمخض عن النتائج المستدامة المتوقعة، ولتحقيق تلك النتائج، نحتاج إلى إجراءات جادة ذات منحى لتحقيق أهداف طويلة الأجل بغية معالجة الأسباب الجذرية. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) التي اعتمدت مؤخراً تسلم بوجود ارتباط قوي بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية وتولي اهتماماً خاصاً للبلدان الأكثر احتياجاً، بما في ذلك البلدان في حالات النزاع وما بعد النزاع. والخطة في جوهرها نهج متعدد الأبعاد إزاء التنمية. وذلك أمر حيوي، خاصة بالنظر إلى أن طبيعة النزاعات قد تغيرت بشكل ملحوظ. والدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار تشمل مجموعة واسعة من العوامل، بعضها سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي.

يمكن أن تعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إحدى الأدوات المتاحة لتشجيع وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة مدى خطورة التحديات الأمنية في جميع أنحاء العالم. ولم نشهد أزمة إنسانية وأزمة لاجئين على الصعيد العالمي بهذا الحجم، على مدى العقود السبعة الماضية. والأزمة في الشرق الأوسط مستمرة، ولن تتمكن المساعدة الإنسانية لوحدها من التصدي للتحديات الأمنية، التي تتطلب حلولا وجهودا سياسية من أجل معالجة أسبابها الجذرية. وقد واجهت سلوفينيا في الأسابيع القليلة

الماضية، تدفقا هائلا للاجئين والمهاجرين. ستتطلب السياسات التي تعالج تلك المسألة تعاونا وثيقا من جانب المجتمع الدولي بأسره، وينبغي أن تتضمن نهجا قائما على حقوق الإنسان. ويجب تعزيز التعاون بين دول المقصد ودول المنشأ ودول العبور.

وسلوفينيا ملتزمة بحل التراعات بالوسائل السلمية. ونرى أنه ينبغي لنا أن نلجأ إلى الدبلوماسية والوساطة ومنع نشوب التراعات حيثما أمكن. وللقيام بذلك نحن بحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال منع نشوب التراعات، وعلى وجه الخصوص، زيادة الاستخدام الفعال للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي إطار الأمم المتحدة، فإن بناء السلام وحفظ السلام هما مجرد وسيلتين من الوسائل العديدة المتاحة، وينبغي أن تكمل إحداهما الأخرى. ولكن نظرا لأن التراعات أصبحت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، علينا أن نزيد من تعاوننا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات. ويجب أن يتم التعاون بين الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية، بما في ذلك الحكومات الوطنية، في وقت مبكر بما فيه الكفاية في عملية بناء السلام والإبقاء عليه خلال جهود منع نشوب التراعات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بفعالية.

وإذا ما أريد لمنع نشوب التراعات النجاح، علينا إدراك الأخطار المحتملة التي تهدد السلام والأمن الدوليين في أبكر وقت ممكن، كما أننا نحتاج إلى ضمان العمل الجماعي الفعّال. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة حقوق الإنسان أولاً، بوصفها أداة جديدة تهدف إلى ضمان اتخاذ منظومة الأمم المتحدة التدابير الفعالة لمنع وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ويمكن للمرأة بل ويجب أن تؤدي دورا هاما في جميع جوانب جدول أعمال السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب الصراعات.

ويمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان عنصرا هاما في منع نشوب الصراعات وتعزيز التنمية. إن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان تشكل أحد العلامات المبكرة على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات. وعلى وجه الخصوص، يجب إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفئات الضعيفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيدة كاسانغانا – ياكوبوفسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): تشارك بولندا الوفود الأخرى في إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نشعر، إلى جانب المجتمع الدولي برمته، بصدمة عميقة إزاء العمل الوحشي الذي لم يسبق له مثيل في حجمه.

(تكلمت بالفرنسية)

ونحن نعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة فرنسا. وخلال هذه الفترة الصعبة، نتجه بأفكارنا تعاطفا مع ضحايا هذه المأساة، ومع جميع النساء والرجال العاملين في باريس، ومع الأمة الفرنسية.

(تكلمت بالإنكليزية)

أنتقل إلى موضوع جلسة اليوم، أود أن أشكر المملكة المتحدة مرة أخرى على تناول مسألة منع نشوب الصراعات، في المجلس، مع التركيز بوجه خاص على الصلات القائمة بين التنمية والسلام والأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم في المناقشة. وفي حين تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أشاطر المجلس بضعة أفكار إضافية من المنظور الوطني.

إن مناقشتنا اليوم تستفيد كثيرا من عدد من الوثائق المهمة الصادرة هذا العام. وأذكر منها، على وجه الخصوص، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة

١/٧٠)، التي تضع إطارا للتنمية في المستقبل. كما أن لهذا العام خصوصيته حيث إن العمل جارٍ على قدم وساق في ثلاث عمليات استعراض لهيكل بناء السلام، وعمليات حفظ السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشكل تقارير الأمين العام والتوصيات الواردة فيها أساسا جيدا لمواصلة العمل من أجل تحقيق تكامل أفضل في سياسات الأمم المتحدة الأمنية والإنمائية.

يتطلب الطابع المتغير للصراعات نهجا شاملا من أجل وضع حد لها قبل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ويكمن منع نشوب الصراعات في صميم أنشطة الأمم المتحدة. وهذا أيضا هو الأساس الذي تستند إليه مبادرة حقوق الإنسان أولا التي تسعى إلى تعزيز قدرات الإنذار المبكر للمنظمة. وتوجد تحت تصرف الأمم المتحدة الأدوات اللازمة لتعزيز آليات الحماية الوطنية ومساعدة البلدان على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصراعات وأزمات حقوق الإنسان.

ويمكن لمجلس الأمن، من جانبه، الاستفادة بصورة أوسع من الجلسات الإعلاميةلاستكشاف الآفاق. نحن نؤيد أيضا تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام. ويمكن للمجلس الاستفادة على نطاق واسع من خبرة لجنة بناء السلام ودورها الاستشاري، وبخاصة عند النظر في عمليات الانتقال بين مختلف أنواع المساعدة. ونأمل أن تسهم عملية الاستعراض الجارية لهيكل بناء السلام في تحقيق هذه الغاية.

كما تود بولندا أن تؤكد على أهمية السياسات الوطنية الفعالة لمنع نشوب الصراعات، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة لمؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. ونرى أيضا ضرورة قيام الدول بتعزيز وصون بيئة آمنة ومواتية للجهات الفاعلة من المجتمع المدني، التي تضطلع بدور أساسي في منع انتهاكات حقوق الإنسان، التي كثيرا ما تؤدي إلى الصراعات.

ويتزايد الطلب بسرعة على منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة. وينبغي استمرار تبادل وجهات النظر في مجال المساعي الحميدة، والتعزيز المتبادل في جهود الوساطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي محل تقدير كبير. وتبين الأمثلة الأخيرة أيضا الدورَ المتنامي الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في مجال الوساطة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونحن نشجع الأمم المتحدة على تكثيف جهودها الرامية إلى دعم المنظمات الإقليمية في قارات أخرى في مجال بناء قدراتها في مجال الوساطة.

أخيرا وليس آخرا، تؤدي إدارة الشؤون السياسية دورا رئيسيا في جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وحلها في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن تعزز أول مساهمة تقدمها بولندا في النداء المتعدد السنوات الذي أطلقته إدارة الشؤون السياسية في العام الماضي من قدرة الإدارة على التنبه للأزمات، وأن يتيح لها الانخراط بصورة مجدية في الدبلوماسية الوقائية وتعزيز عمليات إرساء الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى شعب فرنسا وحكومتها في هذه الأوقات العصيبة.

(تكلم بالفرنسية)

نحن جميعا باريسيون.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أبدى بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في عام ٢٠٠١، أكد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2001/5 أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز بعضهما بعضا، ويشكلان وسيلة أساسية لتحقيق السلام الدائم. وجرى التسليم بأن العلاقة بينهما معقدة ومتعددة الجوانب وترتبط بكل حالة على حدة. كما دعا البيان إلى اتباع نهج لبناء سلام مستدام يدمج ويعزز الاتساق بين الأنشطة السياسية والأمنية وفي مجالات التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويعالج الأسباب الأساسية لكل صراع. تلك الرؤية تندرج الآن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) الذي اعتمده قادتنا في أيلول/سبتمبر.

ولئن كنّا اعتمدنا خطة طموحة، من جهة، فإننا، من جهة أخرى، ما برحنا نشهد استمرار الاضطرابات، والتطرف، والنزعة الطائفية، والحرب الأهلية والإرهاب في أجزاء كثيرة من العالم، مما يسفر عن الوفاة والاضطهاد والتجريد من الممتلكات والتشريد وتدمير التراث الثقافي والهجرة القسرية. وبغية عكس مسار هذه التطورات المثيرة للقلق، ينبغي أن نوجه جهودنا لكي تتحول البلدان والمناطق التي تقع في نطاق الصراعات إلى أماكن تصبح التنمية المستدامة حقيقة واقعة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل وما تجلبه من انعدام للاستقرار السياسي وانعدام الأمن الاقتصادي.

ولا شك أن تهميش المجتمعات المحلية والمجموعات على أسس عنصرية و/أو عرقية و/أو اجتماعية و/أو جنسانية و/أو دينية و/أو ثقافية و/أو اقتصادية يسهم في زعزعة استقرار المجتمعات ويكمن في صميم العديد من النزاعات الحالية.

لقد كانت الانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية عاملاً حاسما في نشوب النزاعات في مناطق كثيرة من العالم.

ويتسبب الاستبعاد والتمييز والحرمان في الفقر وعدم المساواة، مما يهدد التماسك الاجتماعي. ويعني الوفاء بمتطلبات السلام والأمن مد يد العون لأشد الناس عرضة للخطر، بمن فيهم النساء والفتيات، والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا والسكان الأصليون ومجموعات الأقليات. وينبغي للمجتمع الشامل أن يوفر فرصاً متكافئة لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم، لا سيما كفالة المشاركة المتساوية للمرأة على جميع المستويات، لأنها تؤدي دوراً حاسما في منع نشوب الصراعات وتسويتها. فالمساواة في الفرص والتسامح والحكم الديمقراطي الرشيد أمور تكفل التعايش السلمي والرفاه بأفضل صورة. وفي الوقت نفسه، يشكل إنشاء المؤسسات القوية والفعالة التي تتسم بالشفافية والخالية من الفساد ويمكن وصول الجميع إليها ومنتديات المشاركة الديمقراطية، العناصر الضرورية للنمو الاقتصادي المطّرد من أجل بناء مجتمعات سلمية ومستقرة.

إن إرساء السلام والأمن واحترام الحريات الأساسية ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف شروط مهمة للتنمية، ولكنها كذلك تنتج عنها. وتتطلب معالجة مصادر النزاع نهجاً متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار المجالات المترابطة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن وسيادة القانون. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ توفر لنا فرصة فريدة للعمل معا من أجل تشكيل عالم أكثر أماناً وسلما، ينعم بالعدل والازدهار لنا ولأطفالنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدم خالص تعازينا إلى حكومة فرنسا

في أعقاب الهجمات الإرهابية الوحشية في باريس. وتدين أوكرانيا هذه الأعمال الوحشية والمميتة ويتضامن شعبنا مع الشعب الفرنسي.

وأود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. تتفق أوكرانيا تماما مع الرؤية المشتركة التي تقول بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون السلام والأمن، وأن السلام والأمن في خطر بدون تحقيق التنمية المستدامة. ولكن، على الرغم من الجهود المكثفة المبذولة في مجالي منع نشوب النزاعات وتعزيز الأطر المعيارية ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإن هناك فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة. واليوم، هناك أكثر من ٦٠ مليون من البشر في جميع أنحاء العالم شردهم الحروب، ولا يتمتعون بمستويات المعيشة والحماية الاجتماعية التي ينبغي أن توفرها المجتمعات السلمية والآمنة. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة مفاجئة في النزاعات العنيفة وتزايدا مطّردا في الحاجة الملحّة للمساعدات الإنسانية.

وفي حين تؤيد أوكرانيا فكرة أن منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام يجب أن تكون مدفوعة ومدعومة وطنيا، إلا أن طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية اليوم، غالباً ما تجعل من الصعب على الدول حماية نفسها عندما تتصرف بمعزل عن بقية العالم. فوجود نظام أمن جماعي فعال وكفؤ وقادر على التصدي للأسباب الجذرية لهذه التهديدات يرتكز على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أمر أساسي. وتتطلب تحدياتنا الأمنية والإنمائية المترابطة اتباع نهج أكثر تكاملا لمنع نشوب النزاعات، يمكن أن يعزز الاتساق بين أنشطة السياسة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعقد حالات الطوارئ التي يتناولها مجلس الأمن تتطلب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاعات. وفي هذا الصدد، تعتقد أوكرانيا أن الاعتراف بضرورة قيام مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام بتنسيق أنشطتهم، في إطار ولاية كل منهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، أكثر أهمية اليوم.

ومن المهم جدا تحديد الأسباب الجذرية للصراعات في مرحلة مبكرة. وفي عالم اليوم، ليس من شأن تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والتنافس الخارجي على الموارد الطبيعية فقط، أن تتسبب في اندلاع النزاعات. فنحن نعتقد بأنها يمكن أن تنتج عن إهمال مقاصد ومبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي والمبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية واحترام سيادة البلدان الأخرى. وفي هذا السياق، فإن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل دليلا آخر على أهمية قيام المجلس بأداء دور أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الأماكن التي تُسمع فيها التفجيرات ويُقتل فيها المدنيون. ولا يمكن تحقيقها في الأماكن التي تتحكم فيها الإيديولوجيات العدوانية التي تدعو إلى قمع أمة لأخرى وتُنتهك فيها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فنتيجة لضم روسيا الغادر لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وعدوانها على منطقة دونباس الأوكرانية، قتل أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص. وتم تدمير هياكل أساسية حيوية وحُرمت أوكرانيا مما يقرب من خُمس إمكاناتها الاقتصادية. وأدى العدوان الخارجي إلى ظهور شكل جديد من أشكال الفقر – وهو نوع مفاجئ أو غير متوقع – يؤثر على حياة أكثر من ١,٥ مليون من المشردين داخليا في أوكرانيا. وتكلفنا الحرب في دونباس يوميا حوالي ٥ ملايين من الدولارات التي كان يمكن استثمارها في التنمية المستدامة. وأزمة المشردين داخليا هي واحدة من أكثر المشاكل إلحاحا للمنطقة بأسرها، لا لأوكرانيا وحدها.

وتتطلع أوكرانيا إلى السلام والرخاء وما برحت تبذل كل جهد ممكن، بالتعاون مع شركائها من الدول، لتسوية النزاع بالوسائل الدبلوماسية السلمية. وبمجرد أن نضع حدا للعدوان العسكري ونتوصل إلى السلام ونستعيد السيادة الكاملة لأوكرانيا على منطقة دونباس وعلى القرم، سنركز على إعادة الملايين من الناس إلى الحياة الطبيعية وعلى استعادة هياكلنا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كأساس للتنمية المستدامة. إن أوكرانيا على أهبة الاستعداد لتحقيق هذه المهمة الصعبة وتدعو شركاءها الدوليين إلى التعاون معها لبلوغ هذه الغاية.

ونرحب بالتزام مجلس الأمن بتعزيز الحوار وتعزيز وحدة أكبر فيما بين أعضائه. وتعتقد أوكرانيا أن تحسين نوعية التفاعل بشأن منع نشوب النزاعات سيعطي دفعة لفعالية عمل المجلس. وأود أن أشدد على أن الدبلوماسية الوقائية هي هدفنا المشترك. وإذا كنا نرغب في تحقيق التنمية المستدامة، فمن المهم أن تجدد جميع الدول الأعضاء التزامها بمبدأ منع نشوب النزاعات. ويجب أن نبقى متحدين في جهودنا لبناء السلام. فجهد كامل المنظومة ودعم جميع الدول الأعضاء ضروري للتعامل بفعالية مع الترابط بين السلام والأمن والتنمية. إن أوكرانيا ملتزمة بتقديم مساهمتها في تحقيق السلام المستدام من أجل التنمية، بما في ذلك بوصفها أحد الأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): نود بداية أن نعرب عن تعازينا الحارة لأسر ضحايا التفجيرات الإرهابية، في بلدي سورية وفي العراق ولبنان وفرنسا وفي أي مكان من العالم، وندين بشدة مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية وداعميها ومموليها. ونعبر أيضا عن خالص عزائنا لحكومة وشعب روسيا الاتحادية الصديقة على ضحايا الطائرة الروسية. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لإيران، باسم حركة عدم الانحياز.

يعول وفد بلدي على محورية دور مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، في صون الأمن والسلم الدوليين ومنع نشوب النزاعات، لما لذلك من أهمية كبرى في توفير مناخ يكفل تحقيق تنمية الشعوب واستقرارها وسلميتها وشمولها ويدعم ولاية أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية. وأود هنا أن أعيد التذكير بمضمون وثيقة خطة تنمية عام ٢٠٣٠، وتحديدا الفقرتين ٤٧ و ٨٢، اللتين تشيران إلى الولاية الحصرية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية في متابعة واستعراض هذه الخطة على الصعيد العالمي.

وعليه يعرب وفد بلدي عن الانشغال الكبير لعقد هذه الجلسة ومحاولة زج المجلس في مناقشة مسائل إنمائية ليست من اختصاصه بموجب الميثاق. كما لا نؤيد أيضا النهج القائم على انتقاء الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة حصرا وربطه بمسألة منع نشوب النزاعات التي تعد من اختصاصات مجلس الأمن. ينطلق إصرارنا على عدم إدخال مجلس الأمن في بحث مسائل أخرى كالتنمية من اعتبارات عملية كتجنب أي تشتيت لجهودنا الدولية في سبيل تحقيق غايتنا المشتركة أو تسييسها، ومن تأكيدنا على الحاجة الماسة لتفعيل ولاية مجلس الأمن الحصرية في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات، وخاصة مع الرصيد المخيب للآمال للمجلس في هذا الصدد تاريخيا. وبالتالي فإن الحري بنا أن نفعل عمل المجلس عوضا عن إدخال المجلس في قضايا ليست من اختصاصه.

ونحن نرى أن تفعيل دور المجلس في صون الأمن والسلم الدوليين ومنع نشوب النزاعات يمكن من خلال خطوات أهمها: أولا، ضرورة التنفيذ الكامل والفوري لجميع قرارات المجلس

التي عطلها بعض أعضائه النافذين لسنوات طويلة، كالقرارات الخاصة بالجولان السوري المحتل، وفلسطين ونزع السلاح النووي الإسرائيلي. ثانيا، التنفيذ الفوري وغير المستنسب أو المسيس لمضمون قرارات المجلس الخاصة بمكافحة الإرهاب. ثالثا، احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وخاصة من قبل الدول النافذة في المجلس التي تعطي لنفسها الحق بمنح الشرعية أو نزعها عن حكومات دول أعضاء أخرى دونما أي اعتبار لخيارات الشعوب. كما نشير إلى ضرورة محاسبة الحكومات التي اتخذت قرارات أحادية أو أساءت تفسير قرارات المجلس لتبرير تدخلها في شؤون دول أخرى أو شن عدوانها عليها والتي تسببت في انتشار العنف والتطرف والإرهاب في تلك الدول وأنحاء العالم، كما هو الحال في ليبيا مثلا بعد غزوها عسكريا. وعلينا الإشارة أيضا إلى التدخل الفاضح لبعض الدول، ومنذ عام ٢٠١١ في الشؤون الداخلية لبلدي، سورية، بهدف إسقاط الدولة السورية بالقوة عبر استخدام الإرهابيين الثوار، كما أشارت اليوم إحدى المتحدثات أو عبر التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وهو تدخل تسبب في ضياع عقود من التنمية والاستقرار التي عاشتها سورية قبل عام ٢٠١١.

تطول قائمة المواضيع التي نجد ضرورة ملحة لمناقشتها في مجلسكم الموقر واتخاذه لقرارات صارمة بصددها وكفالة تنفيذها، وهي تتصل كليا بعمل وقرارات المجلس ومثالها: استعراض مدى تنفيذ واحترام الدول الأعضاء، ومن بينها الدول المجاورة لسورية لقرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، التي تحظر دعم أو تمويل أو التعامل أو تسهيل عبور الإرهابيين إلى سورية ومنع شراء النفط والآثار المنهوبة منهم. استعراض الآثار الكارثية الناجمة عن التدابير الاقتصادية الأوروبية والأمريكية أحادية الجانب ضد سورية، على الوضع الإنساني في سورية تنفيذا لقرار المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤). ختاما، السيد الرئيس، إن استمرار وجود النزاعات حول العالم وانعدام الأمن والاستقرار وكذلك استمرار الفقر والمرض والبطالة وسوء التغذية والكوارث لم يكن يوما سبب القصور في وثائق منظمتنا أو قراراتها بشكل رئيسي، وإنما كان بشكل رئيسي بسبب نقص الإرادة السياسية للدول الأعضاء وخاصة عدم تنفيذ الدول متقدمة النمو، ومنها بعض الأعضاء في هذا المجلس، بالتزاماتها التاريخية حيال الدول النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بالاو.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة وحكومة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية. ونشكر سعادة السيد أولوف سكوغ على إحاطته الإعلامية ونضيف تقديرنا وتهانينا إلى السيدة وداد بوشماوي والشعب التونسي. وندين الهجمات الإرهابية التي وقعت الأسبوع الماضي في فرنسا ولبنان ومصر. ومواساتنا وتعازينا لأسر وأصدقاء ضحايا هذه الأحداث المأساوية. نقف في تضامن مع فرنسا ولبنان والاتحاد الروسي فضلا عن بقية دول العالم في الدعوة للسلام واتخاذ الإجراءات لهزيمة أعداء السلام والحرية والإنسانية.

تتفق بالاو مع البيانات التي أدلي بها خلال صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، والتي أكدها العديد من المتكلمين اليوم، بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون السلام. في هذه القاعة، إن التحدي الذي يواجهنا هو أن نشهد على حقيقة أن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما بدون التنمية المستدامة. ولذلك نعتقد أن ولاية المجلس المتمثلة في صون السلام والأمن لا بد من تنقيحها لتتلاءم مع واقع القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، على مجلس الأمن الالتزام بتولي زمام المبادرة فيما يتعلق

بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومكافحة تغير المناخ كجزء من منجزات عمله الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي للمجلس تبني أخلاقيات التنمية المستدامة فحسب، بل حمايتها وتيسيرها.

ونعتقد أنه لتحقيق السلام، علينا البحث العميق في الأجزاء المكونة للأساس المتين لمجتمعات يسودها السلام والأمن. إننا نعتقد في ما سمعناه في كثير من الأحيان عن الحاجة إلى استمالة القلوب والعقول لكسب الحرب. هذا صحيح. لكننا لا نحتاج إلى استمالة قلوب وعقول أعدائنا، ولكن أطفالنا وشبابنا ومسنينا وقادتنا. يمكننا أن نكسب قلوبهم وعقولهم تأييدا للسلام، لا بالفرض بل باقتناع يتجلى في تحقيق جميع الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التأكيد على محنة الدول الجزرية المعرضة لخطر الغرق جراء ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور المحيطات كمسألة من مسائل السلام والأمن في مجلس الأمن. وبالنسبة لنا، هذه هي أفضل طريقة للمجلس لضمان المساواة في الحماية والأمن للجميع، وألا يتخلف أحد عن الركب. وبناء على ذلك، نبين أن نوع بناء السلام بدلا من كمه هو العامل الأساسي لنجاح عمليات حفظ السلام.

وخلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سمعنا مرات عديدة أن الإطار الجديد سيساعدنا على الابتعاد عن طريقة العمل كالمعتاد. ولذلك نتطلع إلى أن تساعدنا الخطة على تحقيق التغيير المطلوب في النموذج من المزيد من قوات حفظ السلام والمزيد من الأسلحة والمزيد من المخاوف اللوجستية إلى الموارد الموجهة نحو القضاء على الفقر، وتثقيف الشباب ومعالجة الأركان الأساسية الأخرى للتنمية والسلام المستدامين والدائمين. سيتحقق بناء السلام الجيد عندما يمكن نشر حفظة السلام ذوي الخبرة بسرعة قبل أن يتفاقم التراع وعندما ينشر الأطباء والمعلمون، والمهندسون، وموظفو الخدمة المدنية استكمالا لعمل العسكريين وأفراد الشرطة، مما يعزز العناصر الأساسية التي تتسم غالبا بالضعف في مجتمع مدني يسوده السلام مطلوب منه نبذ التطرف والإرهاب والإبادة الجماعية. وبالتالي، يجب أن تتسم الولايات الجديدة في قرارات مجلس الأمن بالوضوح والدينامية، والأهم من ذلك، أن تقيم شراكات حقيقية ودائمة يخضع المجلس للمساءلة عنها أمام المواطنين الذين يخدمهم.

وآخر فكرة لدي. نعتقد أن الاحتفال الكبير بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة ينبغي أن يتم في عام ٢٠٣٠، لأنه عندئذ سيكون لدينا مؤشر على ما إن كانت الالتزامات التي تعهدنا بها في سينداي، أديس أبابا، ونيويورك وباريس أسفرت عن تحول في الطريقة التي نظرنا بها إلى قضايا الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للتراع، وفهمناها واتخذنا بشأنها إجراءات والإجراءات التي التزمنا باتخاذها في عام ٢٠١٥.

فهل تعلَّمنا، على سبيل المثال، من النموذج الذي يُظهِر أنه تحققت إنجازات إنمائية في الدول التي لم تشهد حرباً على ترابها خلال ٧٠ سنة من وجود الأمم المتحدة، بالمقارنة مع غياب التنمية في البلدا ن التي عانت من صراعات؟ وهل اتخذنا إجراءات وفقاً لذلك؟ ونحن نأمل أن يكون هناك حزن أقلّ بسبب الإرهاب والفقر ومزيد من التنمية والسلام في عام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد شبورِّي (تكلم بالإنكليزية): إنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترحب ترحيباً شديداً بهذه المناقشة وباهتمام مجلس الأمن بمنع نشوب التراع.

وقد يبدو غريباً أن يتكلم الصليب الأحمر في مناقشةٍ بشأن منع نشوب التراع والمجتمعات السلمية. فاللجنة لا تشارك في

سياسة منع نشوب النزاع والتنمية والسلام. لكننا نشارك في المعاناة ومظاهر الحرمان الناجمة عن النزاع المسلح على أساس يومي، وانطلاقا من تلك المعاناة، نخاطب المجلس اليوم. وولاية اللجنة ومهمتها تعنيان أنها ترى على الطبيعة الدمار الناجم عن النزاع المسلح في الحياة الفردية للناس وفي نسيج ومؤسسات المجتمعات التي يعيشون فيها. وانطلاقا من هذه التجربة، نريد أن نخاطب المجلس بأربع ملاحظات عامة.

أولاً، إنَّ العواقب الإنسانية للنزاع المسلح المطوَّل تدفع ملايين عديدة من الناس إلى فقر أشدَّ فأشد. وهذه العواقب تُسبِّب انتكاسات إنمائية هائلة لأنَّ البُنى التحتية والخدمات الأساسية تُدمَّر، والناس يُشرَّدون قسراً ويجري إفقار مجتمعات محلية كاملة بسبب النزاع. وفي النزاعات التي طال أمدها على وجه الخصوص، نلاحظ ترسخ الفقر في حالة ملايين الناس، الأمر الذي سيجعل عكس اتجاهه أمرا في غاية الصعوبة، وهو يتناقض بشكل صارخ مع طموحات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثانياً، إنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى مشاركة بصورة متزايدة في المهامّ الإنمائية في النزاعات المسلحة الحالية. وفي غياب منع نشوب النزاعات ومؤسسات التنمية، فإنَّ عملياتنا الإنسانية مطلوب منها بصورة متواترة دعم الخدمات الأساسية والبنى التحتية الإنمائية الحيوية في الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والتدفئة والرعاية البيطرية والمُدخَلات الزراعية والغذاء. وفي غياب الاستثمار الإنمائي، يعتمد ملايين الناس المتضررين من النزاع على هذه الخدمات الهشَّة لبقائهم على قيد الحياة. وفي العديد من النزاعات المسلحة، ولا سيما في المناطق الحضرية، تدعم اللجنة خدمات طويلة الأمد وهياكل أساسية متطورة .بميزانيات إنسانية قصيرة الأمد. وهذا يعني في أماكن عديدة أننا مشاركون في ما قد يوصَف بأنه ”ضوابط التنمية“ لمنع المزيد من التدهور في البنى التحتية والخدمات، لسنوات مقبلة غالباً. ولتحسين تلبية هذه الاحتياجات الإنسانية المطَّردة، لا بدَّ من روابط أوثق بين التخطيط والتمويل في المجالين الإنساني والإنمائي.

ثالثاً، ثمة خطر من أن تجعل عدَّة سمات للنزاع المسلح المعاصر النزاعات مستعصية وطويلة الأمد بصورة متزايدة. ونلاحظ أنَّ النزاع ينتشر عندما لا يُعالَج بفعالية، ولا يقف عند حدود الدولة. وفي العديد من عملياتنا اليوم، نُدير استجابة إقليمية للنزاعات المسلحة التي تنتشر وتدمِّر حياة الناس عبْر مناطق كاملة، كما هي الحال اليوم في الشرق الأوسط وحوض بحيرة تشاد على سبيل المثال. ونلاحظ أيضاً أنَّ تجزئة النزاع المسلح وتحوله يُسهمان في إطالة أمد النزاع المسلح، وزيادة الفقر والمعاناة. والعديد من الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تشارك مشارِكة مباشرة كأطراف محاربة في عدة نزاعات مسلحة حالية. وفي تجربتنا، تميل المشاركة النشطة للعديد من أطراف النزاع إلى إيجاد زخم تجاه تحول ذلك النزاع واستمراره، بدلا من حله وإنهائه.

أخيراً، نرى أننا مُلزَمون بالإشارة إلى أنَّ الفقر والمعاناة يتقلصان كثيراً في النزاعات المسلحة التي يُحترَم فيها القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع. ومن الواضح لنا أنه حين لا يُحترَم ذلك القانون، فإنَّ الآفاق أمام المتضررين من النزاع تتدهور بشدة وتنحسر فرص السلام كثيراً بفعل دوامات الانتقام والثأر. وتُحرِّك الأخيرة مظالم جديدة وتزيد استعصاء العديد من النزاعات المسلحة اليوم. لذا، نحثّ المجلس على العمل بنشاط مع الدول لضمان احترام القانون الدولي الإنساني بهدف تقليص المعاناة والفقر في النزاعات المسلحة وتخفيف مستويات العنف وتقصير مدة النزاع المسلح.

إنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشكر المجلس شكراً جزيلاً على منحنا هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة

الهامة، وتبادل خبرتنا معه اليوم. وننوّه بتصميم المجلس على معالجة منع نشوب النزاع على نطاق جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. ونأمل أن تسهم ملاحظاتنا في تزويد مداولات المجلس بالمعلومات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضمَّ إلى الآخرين في شكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون والسيدة بوشماوي والسفير سكوغ على إحاطاتهم الإعلامية.

إنَّ جورجيا تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وبالإضافة إلى ذلك، أودّ إبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أولاً بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإدانة الشديدة لأعمال الإرهاب البغيضة التي وقعت في باريس قبل بضعة أيام والأعمال الجبانة والإرهابية الفظيعة الأخرى التي شهدناها مؤخراً في لبنان وإسقاط الطائرة الروسية. فلا حدود ولا جنسية للإرهاب، ولا يوجد منّا من هو في مأمن من الخطر. لذا، فإنَّ البشرية لن تستطيع قهر الظلام إلاَّ من خلال وحدتنا - وحدة المجتمع الدولي.

إنَّ أمثلة عديدة في التاريخ الحديث تُظهِر كيف يتشابك الأمن والتنمية في حالات ما قبل نشوب النزاع وخلاله وما بعد انتهائه. والأسباب الجذرية للنزاع هي غالباً الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. لذا، يتعين علينا التركيز على الحكم الرشيد. فدعم سيادة القانون وتعزيز الآليات القضائية المستقلة وإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة والحكومة المستجيبة هي بعض التدابير الأساسية التي يجب اتخاذها على مسار ضمان التنمية المستدامة للجميع.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) تبعث أملا حقيقيا في الاستقرار والازدهار ومنع نشوب النزاع في جميع أرجاء العالم. والهدف ١٦ المتعلق بتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة والوصول إلى العدالة والمؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة والشاملة للجميع، هو أحد الأهداف المركزية لأنَّ التقدم في جميع المجالات الأخرى يعتمد كثيراً على الإدارة ذات الكفاءة.

إنَّ المجتمع الدولي يستطيع، بل يجب عليه، أن يقدم المساعدة في بناء القدرات في البلدان التي تجابه تحديات إنمائية، بما يشمل مقاصد منع الإرهاب والجريمة ومكافحتهما. لكنَّ المُلكية والتصميم الوطنيين لحلِّ المشاكل، مقترنَين بالإصلاحات الديمقراطية وممارسات الحكم الرشيد وسيادة القانون والقضاء على الفساد، هي شروط مسبقة أساسية. وجورجيا، بوصفها بلداً قد خضع لتغيير جذري عبْر الإصلاح والتحديث طوال العقد الماضي، وبصفتها عضواً في لجنة بناء السلام، فإنها مستعدة لتبادل خبرتها الناجحة مع الدول الأعضاء في ترشيد جميع شرائح القطاع العام وتشكيل قوة شرطة تملك مقومات الاستمرار والقضاء على الفساد وتقديم الخدمات الحكومية بسرعة وفعالية لجميع المواطنين.

وإذ نتكلم عن الحاجة إلى مجتمعات شاملة للجميع، أود أن أؤكد مدى أهمية تطبيق هذه الأهداف بالتساوي على الناس المقيمين في مناطق متضررة بالنزاع. ومنطقتا أبخازيا وتسخنفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتان تخضعان لاحتلال عسكري أجنبي غير قانوني. والمواطِنون الجورجيون المقيمون في الأراضي التي تحتلها روسيا محرومون من الحدِّ الأدنى من الضمانات لحقوقهم وحرياتهم الأساسية. وفئات السكان الأكثر ضعفاً لا تستطيع الحصول على التعليم بلغتها الأم، وهناك حرمان دائم من حرية الحركة والحقوق الأساسية الأخرى. وأود أن أؤكد أنَّ الرجال

والنساء والأطفال الذين يعيشون في حالات التراع ينبغي أن يتمتعوا بمزايا التنمية والتقدم، مثل بقيتنا، وينبغي للمجتمع الدولي ألاَّ يدَّخر أي جهد تحقيقا لتلك الغاية.

ومع أنَّ جورجيا تبقى ممنوعة من تلبية احتياجات مواطنيها في المناطق المحتلة بشكل مباشر وكامل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإننا ننفِّذ تدابير حاسمة لبناء الثقة وتعزيز الاتصال الشخصي عبْر اجتماعات بين أوساط الفنيين وتدريب الخبراء والمعلمين والزيارات الدراسية وأنشطة أخرى. وإحدى أولوياتنا الرئيسية هي توفير خدمات الرعاية الصحية لمن يعيشون وراء خط الاحتلال، شريطة ألاَّ تمنع السلطة القائمة بالاحتلال الأشخاص المحتاجين من الوصول إلى تلك الخدمات. وتلبية احتياجات السكان المحليين على جانبَي خط التقسيم المصطَنع وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية الممزَّقة ليسا هامين من وجهة نظر إنسانية صرفة فحسب، بل أيضاً من منظورات الأمن البشري وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): شكرا سيدي الرئيس، السيدات والسادة اسمحوا لي في البداية بأن أوجه بالشكر إلى المملكة المتحدة على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول قضية الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للتزعات. وهي بدون شك قضية هامة تشغل حيزا كبيرا من مناقشات مختلف أُجهزة الأمم المتحدة طبقا لاختصاصاتها وولاياتها.

وتمثل العلاقة بين الأمن والتنمية ومحاولة فهم استنباط التزاعات مفتاحا رئيسيا لفهم العديد من الأحداث العالمية التي يشهدها هذا العصر، وفي القلب منها التهديدات الأمنية التي أصبحت تمس الكافة، سواء على خطوط المواجهة العسكرية أو في قلب العواصم، كما ذكرتنا بذلك الحوادث الإرهابية الطائشة في بغداد وباريس وبيروت مؤخرا، والتحديات التي ما زالت تواجه جهود القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للملايين، فضلا عن التحديات والعراقيل أمام تحقيق التنمية المستدامة. فكل ذلك يحتم علينا أن نبذل من الجهد وشحذ الأفكار ما في وسعنا من أجل دارسة الأسس التي ينبغي الاسترشاد بها في مواجهة تلك الحوادث.

وأود في هذا الإطار عرض بعض النقاط التي نراها أساسية ضمن هذه الأسس.

أولا، تشمل جذور التزاعات العديد من القضايا، وفي مقدمتها الفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والكراهية والتهميش وضعف نظم التعليم والتحديات التي أصبحت تمثلها ظاهرة تغير المناخ. وكل ذلك تؤججه الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وندرة الموارد المالية الكافية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى رأسها المساعدات الإنمائية الرسمية. فكل ذلك يدعونا إلى تبني استراتيجية للدبلوماسية الوقائية تهدف إلى معالجة هذه الجذور والحيلولة دون انتشارها أو تفاقمها، على أن تقوم على ركائز الوقاية التي من أهمها تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لجميع الدول ولجميع فئات المجتمع والقضاء على الفقر والتهميش وكذلك دعم أسس الديمقراطية وسيادة القانون وتمكين المرأة.

ثانيا، يفاقم ما تقدم ويعقد من جهود التغلب عليه ما نواجهه جميعا من استشراء للإرهاب والتطرف وما يمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن إعاقته لجهود التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يمثل الإرهاب وجهود مواجهته إحدى أبرز القضايا التي تؤثر على المعادلة بين الأمن والتنمية. وهو أمر يجب ألا نغفل عنه.

ثالثا، لا شك أن محاولة استنباط جذور التزاعات عملية معقدة. وبينما توجد أسباب واضحة لا لبس فيها، كما أشرنا

إليه أعلاه، هناك أيضا جذور لا يتم تناولها وإلقاء الضوء عليها بشكل كاف، وفي مقدمتها عدم قدرة المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته نحو تلك الفئة من النزاعات التي استعرت على مدى العقود وما تخلفه من افتقار إلى الحق والعدالة والتنمية تؤدي إلى تفاقمها وانتشار تداعياتها، وفي طليعتها التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

رابعا، يجب التأكيد على أن تكون المسؤولية الوطنية في الصدارة عند تناول قضايا منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين، وذلك وفقا للعهود والمواثيق الدولية وقرارات هذا المجلس، وعلى ضرورة احترام الأولويات والاحتياجات التي تحددها السلطات الوطنية، وفقا لاعتبارات السيادة الوطنية. كما يتصل ذلك بضرورة إيلاء الأهمية اللازمة للسياق الإقليمي للنزاعات، بما يشمله من دعم المبادرات الإقليمية ومنها، على سبيل المثال، مبادرة الشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا.

وأخيرا، يجب أن يتم تناول قضية الأمن والتنمية ومحاولة فهم جذور النزاعات بالشمولية اللازمة لمثل هذا الموضوع الواسع والمتشعب الذي يدخل تحت عباءة مختلف أُجهزة الأمم المتحدة. وهنا، يجب التنويه إلى ضرورة توخي الحذر لئلا تفتئت أُجهزة على صلاحيات وولايات أُجهزة أخرى. لذا، يتوجب علينا الحذر من أن نثقل مجلس الأمن بمهام وقضايا مثل التنمية المستدامة تخرج عن دوره وصلاحياته المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو أن يؤدي ذلك إلى تداخل عمل المجلس مع دور الأُجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تعاطفنا الصادق مع فرنسا وتضامننا الكامل معها فيما يتعلق بالهجمات المروعة التي وقعت في باريس والمنطقة المحيطة بها يوم الجمعة الماضي. فالرعب الناجم عن تلك الهجمات، التي وقعت بعد بضعة أيام من الحوادث في بيروت والعديد من الأماكن الأخرى، يشكل تذكرة مؤلمة بأنه لا يوجد أي أحد بمأمن وبأن تعزيز التعاون الدولي أمر ضروري لمكافحة آفة الإرهاب، الذي لا يمكن تبريره إطلاقا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن اشكر رئاسة بريطانيا للمجلس على الروح التي بدأت بها أعمال المجلس لهذا الشهر، ونقدر على وجه الخصوص، على نحو ما أبلغ به رئيس الجمعية العامة الدول الأعضاء، أن الهدف العام للمملكة المتحدة هو إدارة أعمال المجلس بأكثر الطرق الشفافة والتفاعلية الممكنة. ونتطلع إلى أن نشهد أعضاء مجلس الأمن وهم يتابعون السير في هذا المسعى الريادي. كما أشكر رئاسة بريطانيا للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأقدر الإسهامات القيمة التي قدمها الأمين العام؛ وزميلنا أولوف سكوغ، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة وداد بوشماوي.

إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان قضايا مترابطة، وهو ترابط دافعت عنه الجزائر بقوة دائما، بما في ذلك بتشجيع هذه الفكرة، المجسدة حاليا في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد هذا الارتباط العديد من قرارات الجمعية العامة، فضلا عن الجهود المستمرة لتحسين أساليب عمل لجنة بناء السلام. كما نود أن نشدد على أهمية الأعمال المعيارية بشأن النساء والسلام والأمن وندعو إلى تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بركيزة المنع ومشاركة النساء في علميات السلام ومواجهة التطرف العنيف والإرهاب.

ونشدد أيضا على أهمية التعاون عبر الحدود من أجل تسوية النزاعات ومنح أولوية مماثلة لتنفيذ برامج إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بغية انتقال الدول من مرحلة النزاع.

وتعني معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أن علينا إجراء فحص دقيق لتجارب الماضي واستخلاص الدروس من هذه التجارب والإقرار بأن الأعراض، مهما كانت محفوفة بالمخاطر وصعبة، ليست سوى آثار لمشاكل واختلالات عميقة. وإذا لم نحقق في الأسباب التي تؤدي إلى النزاع، سنواصل رحلتنا الخطرة دائما في طريق مجهول وغير مؤكد.

كما نرى أن من الأهمية البالغة بمكان أن يتوخى المجلس والدول الأعضاء، بشكل جماعي وانفرادي، الحذر من اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى إحداث فراغات مؤسسية أو خروج على القانون في البلدان التي كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس أو لا تزال مدرجة في جدول أعماله. فالتفكير في اليوم المقبل أمر هام أيضا، والعمل مع المنظمات الإقليمية يتسم بأهمية مماثلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بأن أفريقيا تواجه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على كون الاتحاد الأفريقي اتخذ عددا من المبادرات، بما في ذلك هيكل السلم والأمن، الذي يدعم الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات والنزاعات وإدارتها وتسويتها وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات. ومن الأهمية البالغة لنا بصوفنا أفارقه أن نحدد حالات النزاع المحتملة في أقرب وقت ممكن. ويقدم نظام الاتحاد الأفريقي القاري للإنذار المبكر، المنشأ في عام ٢٠٠٢، المشورة في الوقت المناسب بشأن النزاعات والتهديدات المحتملة للسلام والأمن.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فنحن نؤيد الإجراءات الوقائية بدءا من بناء المؤسسات ووصولا إلى الدبلوماسية الوقائية، وهي التي تحمي سيادة الدولة وتعززها. وفي هذا الصدد، يجري التنويه على نطاق واسع بالإجراءات التي تتخذها الجزائر للنهوض بالحوار كحل للأزمة في المنطقة المجاورة لنا. ولقد ذكر الفريق الدولي المعني بالأزمات في تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن الجزائر برزت كوسيط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. وشدّد على أن الجزائر عملت في فترات هامة على تعزيز الحوار وبناء الدولة كأفضل وسيلة لإخراج جيرانها من الأزمة.

وفي حين أننا نؤيد تطوير أدوات مجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات، بدءا من استخدام عمليات حفظ السلام ووصولا إلى التدخلات من خلال البيانات والقرارات والمشاورات مع لجنة بناء السلام، نؤكد على أن مجلس الأمن قد لا يكون الهيئة الوحيدة التي ينبغي أن تتناول العلاقة بين التنمية والسلام والأمن. فالسلام، والأمن، والمؤسسات التي تشمل الجميع، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة أمور ينبغي أن تناقَش أيضا في المنتديات ذات الصلة: مجلس حقوق الإنسان، واللجنة السادسة، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، والجمعية العامة.

ونحن نعتقد أن تعزيز التنسيق بين جميع الهيئات بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكنه أن يساهم في فهم أفضل للصلات القائمة بين مسائل التنمية ومنع نشوب الصراعات. ونحن نتطلع إلى خطة عمل الأمين العام بشأن منع أعمال التطرف العنيف، التي سوف تصدر في وقت لاحق من هذا العام، نظرا لأن الإرهاب والتطرف العنيف يهددان بعكس مسار الكثير من التقدم الانمائي الذي تم إحرازه في العقود الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر، وأن أشكركم على الورقة المفاهيمية المعدة من قبلكم (S/2015/845، المرفق) لمناقشتنا الهامة اليوم تحت عنوان، الأمن

والتنمية والأسباب الجذرية للتراع. كما أود أن أشكر معالي الأمين العام السيد بان كي - مون على إحاطته الاعلامية القيّمة، وعلى تقريره المعنون، دور الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات: تجديد الالتزام الجماعي، الذي استعرض فيه وبشكل مفصّل الأدوات والوسائل والآليات المتاحة لمنع نشوب الصراعات.

إن موضوع نقاشنا اليوم في غاية الأهمية، وهو محل اهتمام المجتمع الدولي بأكمله. فهناك العديد من الجلسات التي خصصت في السابق لمناقشة عنصر أساسي في موضوعنا اليوم، وهو منع نشوب التراعات، بالإضافة إلى قرارات أممية وتقارير ودراسات حوله، لا سيما قرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي سعى إلى تعزيز دور المجلس في قضية منع نشوب التراعات. وعلى الرغم من هذا الاهتمام، إلاّ أن كل المؤشرات تدل على أن المجلس والمجتمع الدولي لا يزالان يواجهان تحديات جادة للحد من التراعات.

وهناك مناطق كثيرة من العالم تشهد نزاعات وحروبا، أكثر تعقيدا وترابطا وتشابكا مما كانت عليه في السابق، حيث زاد عدد هذه الحروب الأهلية من ٤ حروب إلى ١١ حربا منذ عام ٢٠٠٨. ولم يعد مفهوم التراع أو الحرب كما كان عليه في السابق مقتصرا على مواجهات بين دولتين، بل ما نشهده الآن هي نزاعات وحروب داخل الدول والمجتمعات، أطرافها تنظيمات متطرفة ومليشيات تهدف إلى جر الدول والمجتمعات إلى الفوضى لتحقيق مصالحها وأولوياتها عبر أساليب وتكتيكات خبيثة تتعارض مع كل ما نسعى وسعينا إليه منذ إنشاء الأمم المتحدة خلال الأعوام السبعين الماضية.

إزاء تلك الخلفية وتدهور مناخ السلام والأمن وعدم الاستقرار، علينا النظر في مسألة منع نشوب التراعات عبر أدوات وآليات وقائية لتفادي الآثار السلبية الناجمة عنها كما نرى في عالمنا اليوم، حيث يوجد ٦٠ مليون شخص مشردين أو لاجئين بسبب التراعات والحروب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في مقدار أو حجم الاحتياجات الانسانية لعام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار. ومن جانب آخر، وكدلالة على القصور الواضح في منع نشوب التراعات وجود ١٢٨ ٠٠٠ شخص ضمن ٣٩ بعثة سياسية وعملية لحفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم، بتكلفة تفوق ٨ مليارات دولار سنويا لتمويل تلك البعثات.

إن هذه الوقائع والمآسي الإنسانية التي لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية تدفعنا إلى العمل للاستفادة من تجارب الماضي، والنظر في اعتماد أساليب وآليات للتنبؤ المبكر والمعالجة السريعة قبل اندلاع نزاع ما قد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإلاّ ستكون الكلفة على المجتمع الدولي عالية جدا. وهنا، لا بد من الاشارة إلى أنه في حوزتنا آلية ضمن ميثاق الأمم المتحدة، هي الفصل السادس بكامله، الخاص بحل التراعات حلا سلميا، عبر سلسلة من الخطوات كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، إضافة إلى المادة ٩٩ من الميثاق، التي تعطي الأمين العام الحق في تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على أهمية قيام المجلس بتفعيل الأدوات المتاحة له وتنفيذ ما هو منصوص عليه في الميثاق لمنع نشوب التراعات. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تذليل جميع الصعوبات وتعزيز ما للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة من موارد للتنبؤ المبكر لمنع وقوع أي نزاع محتمل، وتفادي الوصول إلى مترلق خطير. وعلينا كذلك تعزيز الدعم للجهات الفعالة المعنية بمنعها، بما فيها المنظمات الاقليمية التي أصبحت تشارك بدور محوري وتشحذ قدراتها على منع نشوب التراعات.

وتشكل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والانذار المبكر أبرز الناصر في مسألة منع نشوب التراعات، مؤكدين في هذا

السياق على الضرورة الملحّة لتقديم الدعم السياسي لجهود الأمين العام ومساعديه وغيرها من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، والمتمثلة في مكاتب الأمم لمتحدة الاقليمية ومبعوثي الأمين العام ومستشاريه وممثليه الخاصين.

إن الطريق إلى السلام ليس مستقيما، بل هو متعدد ومتشابك بعدة عناصر. وقد فتحت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ آفاقا جديدة نحو تحقيق السلام الذي نصبو جميعا إليه، عبر خطة شاملة تعالج جذور ما نواجهه من تحديات وتحاكي جميع الأوجه لإدامة المجتمعات والدول. ومن ضمن تلك الأهداف التي نصت عليها الخطة الهدف ١٦ المتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات تشمل الجميع، وهو ما يؤكد وجود ترابط وثيق ما بين السلام والتنمية. فلا سلام دون تنمية ولا تنمية دون سلام. ونؤكد أن معالجة أي نزاع قبل نشوبه يجب أن يكون بطريقة متعددة الأبعاد وشاملة من منظور سياسي وإنمائي وإنساني متكامل. فبناء السلام عملية شاملة يندرج ضمنها العديد من الأوجه وليس الجانب السياسي فحسب.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته عن صون الأمن والسلم الدوليين وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. فسجل المجلس مؤخرا في معالجة قضايا كثيرة، لعلّ أبرزها قضية فلسطين والأزمة في سورية على سبيل المثال لا الحصر، دليل على الشلل الذي يعيشه المجلس وانشغاله بالتعامل مع الآثار الناجمة عن هذه النزاعات ومحاولة احتوائها وعدم تفاقمها بدلا من التحرك الفعال لمنع نشوب النزاعات قبل وقوعها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحرّ تعازينا إلى فرنسا ولبنان والاتحاد الروسي إزاء الهجمات الإرهابية التي شنّت مؤخرا. وتركيا، بوصفها بلدا كان هدفا للإرهاب في أنقرة مؤخرا جدا، خلال تشرين الأول/أكتوبر، تتضامن مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة العالمية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة.

إن الناس يكمنون في جوهر التنمية المستدامة، والشرطان الأساسيان لتحقيق التنمية هما السلام والأمن. فمنع نشوب الصراعات، وكفالة المجتمعات المسالمة، وتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون هي العوامل الهامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وخطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، بما في ذلك أهدافها وغاياتها، لا تعترف بالصلة بين السلام والتنمية المستدامة فحسب، ولكنها تعبّر تعبيرا ملموسا عنها، ولا سيما من خلال الهدف ١٦. وتحقيق التنمية المستدامة يمهد السبيل أمام السلام، بينما الاستقرار بدوره يمهد السبيل أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ونحن نرى أن نوعية النمو وكميته يتصفان بالأهمية على حد سواء. وعلينا أن نسعى جاهدين لكفالة أن يشمل النمو الاقتصادي الجميع، وأن يتقاسم فوائده الجميع. وعدم المساواة، ليس بالنسبة إلى الدخل فحسب، ولكن بالنسبة إلى الفرص أيضا، هو مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وهذه الحقيقة تشكل نقطة انطلاق للتركيز بصورة عامة من جانب تركيا على مفهوم الشمول، لا سيما خلال معظم رئاستها لمجموعة ال ٢٠.

والصراعات المسلحة التي يطول أمدها والتهديدات عبر الوطنية ضد البيئة الأمنية القائمة اليوم هما مسألتان سياسيتان بطبيعتهما، وتتطلبان حلولا سياسية، بينما الفقر، والتفاوتات الاجتماعية، والافتقار إلى الشمول، وعدم استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، والتدهور البيئي، أمور هي غالبا من بين

الأسباب التي تؤدي إلى أزمات. والتصدي لتلك الأسباب سيخلّف أثرا إيجابيا على الحل السلمي للصراعات.

ويأتي منع نشوب التراعات وبناء السلام وتعزيز السلام والتنمية المستدامين ضمن الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة، وأنه ينبغي القيام بها باتباع نهج شامل. وتمثّل الوساطة الفعالة القائمة على الشمول السياسي والخبرة التقنية أداة فعالة من حيث التكلفة في منع نشوب التراعات وفي عمليات حل التراعات، وخصوصا فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل.

ويتمثل ركن آخر من تركيزنا الاستراتيجي في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلام بموجب ميثاق الأمم المتحدة في إيلاء اهتمام أكبر ببناء السلام، جنبا إلى جنب مع عمليات السلام بهدف التصدي لجميع مراحل التراع. ونظرا للآفاق الواسعة النطاق لبناء السلام، التي تشمل مجموعة كبيرة من أنشطة الشراكة الإنمائية وبناء المؤسسات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات إصلاح القطاع الأمني وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإنها تكتسي أهمية بالغة في سياق اتباع نهج شامل.

ونرى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا في هذه المناقشة للتركيز على الترابط بين الهجرة والتنمية. وإن لتركيا تاريخا طويلا في ذلك الصدد بوصفها مفترق طرق للهجرة. ونحن على إيمان راسخ بأن بوسع الهجرة أن تكون دافعا محركا هاما للتنمية. وهناك العديد من الأمثلة على المساهمات الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في بلدان المصدر والمقصد.

ومن ناحية أخرى، لا يسعنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون معالجة حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ويجب على الجميع اتخاذ تدابير فعالة لتلبية احتياجات الأشخاص المقيمين في المناطق المتضررة من الأزمات الإنسانية.

وينبغي أن يعزز التعاون الدولي أيضا قدرة تحمّل المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين وزيادة تقاسم الأعباء والمسؤولية، دون تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمس الحاجة إليها في الوقت ذاته. ولذلك السبب، ما فتئت تركيا تدعو منذ فترة طويلة إلى ضرورة زيادة التركيز على الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية.

ولن يؤدي اتخاذ تدابير التخفيف، مع تجاهل الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلا إلى تحقيق نجاح محدود ومؤقت في هذا الصدد. ومن الضروري أن نركز على القضاء - أو على الأقل الحد - من العوامل الدافعة للهجرة مثل الحروب والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان الاقتصادي في بلدان المنشأ. ويكتسي شمول الجميع أهمية ليس داخل البلدان فحسب، وإنما فيما بين البلدان أيضا. وفي نهاية المطاف، فإن لدينا الآن خطة جديدة شاملة للتنمية المستدامة، وهي تلتزم أساسا بعدم إغفال أحد.

ولا ريب أننا ملتزمون أخلاقيا بالتصدي لعدم المساواة، لأننا نعلم أنها تمثل عائقا أمام النمو الاقتصادي. ونحن بحاجة إلى إيجاد نظام أكثر شمولا وعدالة للشراكات العالمية بمشاركة جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة والبلدان النامية على أساس الاحترام والفائدة المتبادلين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري تعزيز تمثيل ومشاركة البلدان النامية في هيكل صنع القرارات العالمية، بغية تعزيز مرونة الإدارة العالمية، فضلا عن ثقة الشعوب في ذلك النظام. وللأسف، فإن لتقاعس مجلس الأمن في مسائل السلام والأمن الدوليين أثرا مباشرا على رفاه الشعوب في كثير من الأحيان. ومن شأن مجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة أن يضطلع بدور رئيسي في التصدي للتحديات المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد مينا (سيراليون): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية.

وأود بداية، أن نعرب عن أفكارنا وصلواتنا لكل الذين ما زالوا يعانون من ويلات الإرهاب، ليس مما حدث في فرنسا مؤخرا فحسب، بل أيضا في لبنان ومصر.

ونشعر بامتنان عميق لرئاسة المملكة المتحدة، لدعوتها إلى هذه المناقشة في هذا الوقت. ونود أيضا أن نشكر وزيرة الخارجية غريننغ، والأمين العام على بيانيهما. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

وكما نعلم، فقد أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ولنؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرتقي بمستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المنظمة جهة فاعلة رئيسية في الجهود المشتركة الرامية إلى السعي إلى حلول مشتركة للمشاكل المشتركة التي تمثل تحديا للإنسانية. ويشكل تعدد الأعمال الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة وتنامي الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية في العالم عوائق تحول دون التنمية التي نسعى إلى تحقيقها، علاوة على أنها تمثل خطرا متزايدا لاستقرار وبقاء بعض دولنا الأعضاء.

وما زال الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. لقد أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا في كينيا ولبنان وفرنسا ومصر مرة أخرى ضرورة اضطلاع المنظمة بدورها بوصفها المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف المعني بالتصدي للأزمات والتحديات اليوم. وأود في هذا السياق، أن أعرب عن إدانة أفريقيا القوية لجميع الأعمال الإرهابية. وندعو المجتمع الدولي إلى اعتماد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء جميع أعمال الإرهاب، والقضاء على هياكل الإرهاب وشبكة مؤيديه ومراكز تمويله ومرافق التدريب التابعة له، فضلا عن القضاء على جميع أولئك الساعين إلى إنشاء حاضنات الكراهية وتعزيزها.

ومن الواضح لنا جميعا أن الحلول الوطنية لم تعد كافية لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة، التي تتسم بأنها عابرة للحدود من حيث هيكلها وتعقيد طابعها. وقد آن الأوان لأن تبدي الأمم المتحدة الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد حان الوقت لتعزيز الإطار المعياري لمكافحة التحديات الإرهابية المتزايدة التعقيد التي نواجهها في جميع أنحاء العالم.

وفي عصر التحول العالمي هذا، فقد بات السلام والأمن والتنمية في ترابط وثيق أكثر من ذي قبل وأصبح يعزز كل منهم الآخر. وتشدد الدول الأفريقية على أهمية السلام والأمن بوصفهما شرطين ضروريين مسبقين للتنمية، ليس في قارتنا فحسب، بل في بقية أنحاء العالم أيضا. وليس ممكنا تحقيق التنمية حقا في غياب السلام والاستقرار.

وإذ نمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي اعتمدت مؤخرا في صيغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) تود الدول الأفريقية التأكيد على ضرورة بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أحرزت القارة الأفريقية تقدما ملحوظا نحو تحقيق المزيد من الرخاء والسلام. ففي كانون الثاني/يناير من هذا العام، اعتمد الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ بوصفه البرنامج الخمسيني لتحقيق التحول من أجل السلام والأمن والتنمية. وأحرزت أفريقيا على مدى العقدين الماضيين تقدما كبيرا في تعزيز الحوكمة الديمقراطية عن طريق دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. واتخذت القارة التدابير

اللازمة للتصدي للتوترات وخطر النزاع. وما تزال تواصل رصد وتعزيز حقوق الإنسان وبناء السلام وتوفير الأمن وتعزيز الحكم الرشيد.

لقد أحرز تقدم كبير، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتحيط الدول الأفريقية علما بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتنفيذ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المتوخى في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ولن يتسنى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية إلا عن طريق الحوار الصريح والمفتوح على أساس الاحترام المتبادل. ولا ريب أن منع نشوب النزاعات أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة بالمقارنة إلى خيار القوة. وما تزال الوساطة وجهود التيسير والمنع واستخدام المساعي الحميدة أدوات أساسية في إدارة حالات النزاعات الوشيكة والكامنة. ويدل إسهام الاتحاد الأفريقي في جهود حفظ السلام على التزامه القوي بالسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار، وهو على أهبة الاستعداد لزيادة إسهامه في ميدان عمليات حفظ السلام.

لقد أتى استعراض هيكل بناء السلام على مدى السنوات العشر الماضية في وقت مناسب للغاية. وهو يلقى على عاتقنا جميعا بالمسؤولية إزاء مواجهة التحديات المتعلقة ببناء السلام وصونه، فضلا عن مواجهة الخطر المستمر المتمثل في الانتكاس أو العودة إلى النزاع. ويكتسي تركيز الاستعراض على نطاق واسع أهمية بالغة، نظرا إلى ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل في هذا الميدان. ونرحب بتقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، الذي نرى أنه يغطي معظم المناقشات والتوصيات التي قدمت مرارا وتكرارا على مر السنين من الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ورئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، والمجتمع المدني، والشركاء، مثل المؤسسات المالية الدولية.

ويجب أن نتخذ الخطوات الجريئة اللازمة لترجمة مداولاتنا إلى قرار من شأنه أن يحقق التحول الذي نسعى إليه جميعا. إن بناء السلام عمل يضطلع به الجميع ويجب أن يكون في صميم عمل هذه المنظمة. والسؤال هو، بطبيعة الحال: كيف يمكن تحقيق السلام وإحراز التقدم دون إهدار الموارد أو ازدواجية الجهود غير اللازمة في إطار المنظمة. ويجب أن تسترشد إسهاماتنا بجهود بناء السلام. ويجب أيضا أن نولي الاهتمام اللازم للتأكد من تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الفريق الاستشاري وتحويلها إلى حقيقة ملموسة. وإن من الأهمية بمكان نشر الموارد اللازمة لتلبية تطلعاتنا العالمية إلى السلام والأمن والتنمية.

وختاما، نرى أن من الواجب إعطاء الاعتبار اللازم للصلة الحاسمة بين السلام والأمن والتنمية وإنشاء الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

إننا نعتقد أيضا بأن عمل لجنة بناء السلام، وغيرها من الأطراف الفاعلة يجب أن يركز على المبدأ والمثال الواسعي النطاق لاستدامة السلام قبل وبعد الصراع. ويجب على جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة، التركيز على ذلك الهدف الأوسع، ويجب علينا النظر في نُهج جديدة يمكن أن تضع حدا لانعزال المؤسسات، وضمان أن نعمل بشكل جماعي وموحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إسمحوا لي أن أشارك في التعبير عن تعازينا القلبية لأسر وأصدقاء الضحايا، عقب الأحداث المأساوية التي شهدها فرنسا وأماكن أخرى، وأودت بحياة عدد كبير من الضحايا، نتيجة الإرهاب والصراع العنيف.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بصدق، بالرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة، في وقت يشهد تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. إن المناقشة المفتوحة اليوم، بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للصراع، مناسبة للغاية من حيث التوقيت، لأنها تتيح للمجتمع الدولي فرصة للتفكير في هذه المسألة الهامة. ومآسي العالم تؤكد حاليا ضرورة تكثيف الجهود العالمية الرامية إلى الإدارة الفعالة، ومنع نشوب الصراعات والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتثني الجماعة بصدق على انخراط المجلس المستمر مع الدول الأعضاء، بشأن القضايا ذات الصلة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن الخطاب المتعلق بالأمن والتنمية، غالبا ما يكون صعبا. وبينما قد يجادل البعض بأن الأمن مطلوب لتعزيز إمكانات التنمية، يقدم البعض الآخر حججا معاكسة. ويوضح ذلك بجلاء حقيقة ارتباط المسألتين، وضرورة أن يشكل بلوغ الهدفين، غايتنا في نهاية المطاف. وغياب أي منهما، يؤدي إلى معاناة لا توصف، مما يؤدي إلى اندلاع الصراعات. وتعتقد الجماعة أن السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. فهما يوفران بيئة مواتية للتنمية، تؤدي بدورها إلى تحسين جودة حياة مواطنينا.

طرحت العديد من الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما نرى الدول والمجتمعات تتصارع لأسباب تتعلق مثلا بالتوزيع غير العادل للموارد، والافتقار إلى الحكم الرشيد، والإقصاء الاجتماعي، والتعصب السياسي أو الصراعات البيئية، ضمن أشياء أخرى كثيرة.

ونتيجة لذلك، حيث توجد حالات الصراع هذه، يتم تقويض الديمقراطية وسيادة القانون، مما يؤدي إلى قمع الأفراد من خلال الآلية ذاتها التي يفترض أنها تحميهم. ويمكن أن يعزى هذا الفشل الصارخ للدول من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية مواطنيها، لضعف مؤسسات الحكم والقيادة السيئة، وتهميش بعض المجتمعات المحلية، وغياب التنمية الشاملة. ويمكن أن يعزى الصراع في جوهره، إلى عدم وجود عقد اجتماعي إيجابي بين من هم في السلطة والمجتمع المدني.

وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، فإنها تظل مهمة أكثر من أي وقت مضى، كمنبر متفق عليه عالميا لمعالجة المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وطبقا لميثاق الأمم المتحدة، أسندت إلى مجلس الأمن مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يتعين على المجلس أن يكون أكثر استباقا، وأن يستثمر بشكل أكبر في الوقاية من النزاعات والوساطة والتحكيم، بدلا من محاولة إدارة الصراعات المشتعلة بالفعل.

ونحن نستكشف الآفاق، يجب أن يُوَاجَهَ أي سيناريو يتضمن احتمال نشوب صراعبعزم ثابت، ويجب استخدام جميع الأدوات المناسبة المتاحة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، من المهم معالجة أي حالة في بداياتها، قبل أن تتصاعد، وتتحول إلى صراع شامل يمكن أن يؤدي إلى معاناة لا توصف وإلى دمار، خاصة في صفوف الفئات الاجتماعية الضعيفة.

ومع الإقرار بأولوية الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، هناك أيضا شركاء أكثر أهمية يجب إشراكهم. أولا وقبل كل شيء، يجب على الدول ومواطنيها الاضطلاع بدور قيادي فيما يخص إيجاد حلول لمشاكلها. إن فرض حلول والاستمرار في احتكار صنع السلام يأتي بنتائج عكسية. لذلك، من الحكمة بالنسبة للآليات الإقليمية ودون الإقليمية، تولي زمام الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية

المستدامين. ولذلك السبب، لا تزال الجماعة ملتزمة بالإسهام في هيكل مستقر وعادل وسلمي، عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة. وفي هذا الصدد، دخلت دول الجماعة في أطر السلام والأمن الثنائية والإقليمية التي تسعى، من بين أمور أخرى، لمعالجة الصراع داخل الدول وفيما بينها.

وفي الختام، أود أن أكرر مشاركة الجماعة بشكل بناء، والتزامها بالعمل مع الأمم المتحدة ومع هيئتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، لتعزيز الأمن والتنمية على الصعيد الدولي. إن هذه المناقشة تجري على خلفية هجمات إرهابية مدمرة على المدنيين الأبرياء، ولذلك يتعين أن تعمل على تعزيز عزمنا على مكافحة الصراعات وجميع الأشكال الأخرى من انعدام الأمن. إننا مدينون بذلك لشعوبنا وأطفالنا والأجيال القادمة، لضمان تهيئة بيئة سليمة وآمنة تسمح للإنسان بتحقيق الازدهار، والاستفادة من كامل طاقاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنقل رسالة عزاء ومواساة حكومتي، لحكومتي فرنسا ولبنان في أعقاب الفظائع الإرهابية الأخيرة.

ويثني وفد بلدي على رئاسة مجلس الأمن على عقدها هذه المناقشة الهامة. ونحن سعداء بالإسهام فيها.

إن كينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتولي كينيا أولوية قصوى لمنع نشوب الصراعات، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بنفس القدر من الأهمية، الذي توليه لأثرها على التنمية. إنها مترابطة على نحو لا ينفصم. ومما لا شك فيه بأنه ليس للتنمية عدو أسوأ من الحرب. فالصراعات تؤدي إلى الموت، والمعاناة، وتشريد شعوب بأكملها. ونحن ندرك بأن غياب السلام والأمن في البلدان التي تشهد صراعات، يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، ترحب كينيا بهدف التنمية المستدامة رقم ١٦، المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن الهدف ١٦ هو أكثر من تحد إنمائي، وأنه لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره تحديا أمنيا. بل ينبغي أن تكون بمثابة الإطار الذي يدعم التنفيذ الفعال لبقية أهداف التنمية المستدامة.

إن وفد بلدي يؤيد تماما الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراع. ونتفق مع الرأي القائل بأن هذا يتطلب نهجا يدمج ويعزز التماسك بين القطاعات السياسية والأمنية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان، وهو نهج يشمل أيضا سيادة القانون، ويعالج الأسباب الكامنة وراء الصراع. إن الأمن والتنمية يعتمدان في نهاية المطاف على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. لكن هناك اعتبارات أخرى مترابطة تكتسي نفس القدر من الأهمية، يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار. لا شيء يحدث من فراغ. حيث تؤثر العديد من العوامل على التنمية، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وتدفعنا هذه العوامل إلى معالجة القضايا الملحة في سياق الواقع القائم، وليس من حيث النتيجة التي قد نرغب الوصول إليها. وأحيانا، يمكن أن يكون ذلك أمرا غير مريح.

وأود أن أؤكد لفترة وجيزة وجهات نظر وفد بلدي، بشأن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية في إطار دعم جدول أعمال المجلس المتعلق بالحماية، والعمل على الفهم الأفضل للأسباب الجذرية للصراع. وسوف أسلط الضوء على أربع قضايا تتعلق بالأسباب الجذرية للصراع والحوكمة العالمية. ولا تتعلق المسألة بإعادة النظر في التاريخ كحدث ماضي قديم. بل يجب علينا أن نفهم أسباب الصراع في عالم اليوم، حتى نتمكن

من التوصل إلى حلول، انطلاقا من فهم دقيق للأسباب الجذرية للصراعات.

إن سيادة القانون وحقوق الإنسان أمران حيويان للأمن والازدهار العالميين. ويجب ضمان أن تكون سيادة القانون منصفة، وأن تعالج في الوقت نفسه الظلم وعدم المساواة وأن تعزز الإنصاف. ومع ذلك، إذا لم نبقَ أوفياء لتلك المثل العليا فإنها لن تكسب الشرعية والمصداقية في نظر الآخرين. ولا يمكن تحقيق أي من أهداف الألفية دون تحول حقيقي بحيث يمكن لمجتمعاتنا المختلفة أن تعيش معاً في سلام وأمن.

وينبغي لجميع البلدان أن تتمتع بالحقوق الملائمة والمساواة في الفرص والمشاركة العادلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية. وعلينا أن نعطي شعبنا، ليس في الدول الغنية وحسب ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم، فوائد العولمة التي تتجمّع للأسف في يد فئة قليلة. ويجب على الأقل أن يكون لها فرصة في المشاركة في الرفاه.

وأخيراً، يعتقد وفد بلدي أن أمن الجميع مرتبط بأمن الآخرين كلهم. ولن نحقق الأمن المتبادل إلا بالعمل معاً. وفيما ننظر في كيفية التصدي لمسائل الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع، ينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن أملنا في النجاح سيتوقف على تأييد المسؤولية الجماعية والتضامن العالمي وحكم القانون والمساءلة المتبادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثّل كينيا على قدومه من عاصمة بلده للمشاركة في مناقشتنا، وكذلك على كونه دقيقاً في توقيته.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):أودّ أن أبدأ بضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي السويد. وسوف أعمم بياني الكامل. وأودّ أن أدلي بستّ نقاط.

أولاً، إن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو في كثير من الأحيان السبب الجذري للنزاعات. من ليبيا إلى اليمن ومن بوركينا فاسو إلى مالي، يسعى المجتمع الدولي إلى المساعدة في بناء السلام. بناء الدولة يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من بناء السلام. ويجب أن نفعل المزيد لإيجاد مؤسسات متجاوبة قائمة على سيادة القانون وتعزيز السياسات الشاملة من أجل التأكد من أن العقد الاجتماعي قائم، أو في الواقع أنه قد أعيد إنشاؤه.

ثانياً، لكي تكون اتفاقات السلام مستدامة، من المهم أن تكون شاملة للجميع. وإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والنساء في عمليات السلام والمصالحة يجب أن تعطى أولوية عليا. وهي على طاولة البحث أسئلة وشواغل ذات أهمية بالنسبة لجميع السكان. إن زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو استثمار في استقرار المجتمعات ومنع نشوب النزاعات.

ثالثاً، يجب أن يحتلّ منع نشوب النزاعات والوساطة مكان الصدارة في عملنا. ويدعو الأمين العام في تقريره عن القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن منع نشوب النزاعات (S/2015/730) إلى التزام جماعي. ونحن نتّفق معه. ويجب على الدول الأعضاء أن تجعل الأمين العام على اطلاع أكبر. فوظيفة المساعي الحميدة أهم من أن تتم إدارتها مع اهتمام مبالغ فيه بالتفاصيل.

رابعاً، إن منظومة الأمم المتحدة مجزأة، مما يضعف قدرتنا على منع نشوب النزاعات والمساعدة على بناء دول تتمتع بالشرعية والقدرة على الصمود. ونساهم نحن، الدول الأعضاء، في التجزؤ من خلال الطريقة التي نموّل بها الأمم المتحدة. ويمكننا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير عندما يتعلق

الأمر بتنسيق التزاماتنا الثنائية. ويقترح استعراض هيكل بناء السلام إصدار ما يسمى باتفاقات بناء السلام. ونحن بحاجة إلى استكشاف هذه الفكرة وغيرها بشأن الطريقة التي يمكن بها إقامة تعاون أوثق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في بناء السلام.

خامساً، نحن بحاجة إلى المزيد من مصادر التمويل الموثوقة لمنع نشوب النزاعات. وهي ستنقذ الأرواح، ولكنها ستصون أيضاً المكاسب الناتجة عن التنمية. وإليكم هذه العملية الحسابية: إن التكاليف السنوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بلغت حوالي ٦٢٨ مليون دولار. وقد دعمت بلدان الشمال الأوروبي، في الواقع، إنشاء البعثة في عام ٢٠١٤. وكان لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – في المكان نفسه – ميزانية تبلغ فقط ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢. ومن الصعب دائماً عمل حساب دقيق، ولكن الوقاية أكثر كفاءة من حيث التكلفة من العلاج. ونحن أيضاً بحاجة إلى زيادة استثمار الموارد في بناء القدرات المحلية لتسوية النزاعات سلمياً.

سادساً، دعم حقوق الإنسان من الالتزامات الأساسية لأية حكومة. وكثيراً ما نرى أن التدهور في احترام حقوق الإنسان يمكن أن يكون علامة تحذير، إنذاراً مبكراً، لأمور أسوأ مقبلة. وبمعالجة حالات من هذا القبيل وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان يمكن تفادي تدهور تلك الانتهاكات والنزاعات. ولذلك من المهم أن يأخذ مجلس الأمن هذه المسائل في الحسبان في جهوده المبذولة لمنع نشوب النزاعات.

وفي الختام، تحثّ بلدان الشمال الأوروبي المجلس على التركيز على أولوية السياسات في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات. وعلى مجلس الأمن أن يضع سياسة الإدماج في مركز الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بابيفيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتقديم تعازي الخالصة في ضحايا الهجمات الإرهابية في باريس ولبنان.

ويسرّ الجبل الأسود الإسهام في هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونعرب عن شكرنا الخالص للمملكة المتحدة على هذه المبادرة وعلى توفير منبر لمداولاتنا. كما نشكر الأمين العام، فضلاً عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين، على التعليقات الهامة هذا الصباح.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونحن جميعاً ندرك الحاجة الماسة إلى التوصل إلى أمم متحدة أكثر قوة وفعالية، والتي هي في مصلحتنا جميعاً ومن دونها لن نحقق السلام والأمن. ونعلم أن منظمتنا يمكن أن تفعل ما هو أفضل، وأنه من دون السلام والأمن فلن تتحقق التنمية.

ومن الصعب تذكر وقت كانت فيه الأزمات أكثر مما نشهده الآن تثير قلقا متزامنا لدى الأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ونعلم أن الآثار المترتبة عن النزاعات تستمرّ لسنوات عدّة قادمة – سنوات من الفرص الضائعة وسنوات من تدمير فرص جيل.

وينبغي أن نفعل المزيد لمنع نشوب النزاعات، بما أننا نعيش في عصر لدينا فيه إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات عن المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار في البلدان حول العالم. ولمجلس الأمن أن ينظر في الاستفادة على نحو أفضل من الخيارات المتاحة له بغية منع نشوء النزاعات. إن إحراز تقدم في الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية لا يزال ضرورياً. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن الإجراءات المبكرة يمكن

أن تمنع قدراً هائلاً من الخوف والمعاناة الإنسانية والتشرد. وغني عن القول إن هذا أكثر فعالية من حيث التكلفة.

كما أن الأزمات الجارية هي أيضاً سبب في أن الجبل الأسود يرى بأن حالات الفظائع الجماعية ينبغي التصدي لها بمزيد من الحسم من قبل مجلس الأمن.

ومع ذلك، فإن صون السلام والأمن الدوليين ليس مهمة حصرية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. فهي عملية تحوّل على مستوى الفرد والجماعة والمؤسسات، عملية تنمية شاملة استناداً إلى القيم العالمية لاحترام الحياة والعدالة والتضامن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

إن بناء المؤسسات والإصلاح أساسيان بالنسبة للبلدان الخارجة من التراع حيث السلام هش. فهذه البلدان تحتاج إلى المساعدة الدولية الهادفة والفعالة، تحت رعاية الأمم المتحدة، حتى تكون في وضع يمكنها من أن توفر الحماية لشعوبها وتقدم الخدمات الأساسية. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الاستقرار يكون في البلدان ذات الاقتصاد القوي والسكان الذين يتمتعون بالصحة والتعليم، فضلاً عن مؤسسات قوية. وهي عملية طويلة الأجل، ولكنها شرط أساسي للسلام المستدام.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن عدم التمييز وإدماج جميع الفئات في أعمال المجتمع هو من الأسس الهائلة والرئيسية للاستقرار. إن التركيز على الشفافية والمساءلة والإدارة الفعالة والرقابة، وذلك سعياً إلى تعزيز المشروعية والتراهة للمؤسسات الأمنية والقضائية، هو أيضاً أمر هام. إن المؤسسات الحاكمة الموثوقة والشرعية التي تتمكّن من التعامل مع الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لمواطنيها – النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إلى العدالة – هي في غاية الأهمية.

ويتنامى خطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والتراعات حيث لا يتلقّى الناس أي تعليم أو أمل في المستقبل، حيث هناك افتقار إلى التنمية وتهميش. وذلك يدفع إلى الهجرة. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن أكثر الناس فقراً في العالم ليسوا من يفتقرون إلى الغذاء فحسب، بل أيضاً من يفتقرون إلى العدالة وفرص العمل.

والتعليم الشامل للجميع يذكي الثقة بالنفس للأجيال الشابة والطموح في أن يصبحوا أفراداً مفيدين وذوي قيمة في المجتمع. وهذا يساعد على تحقيق المزيد من السلام المستدام. وعلاوة على ذلك، فإن معالجة مسألة إعمال حقوق الإنسان للشباب يمثل سبيلاً للتأثير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعلى رفاه وسبل معيشة الأجيال المقبلة. ولا يمكننا أن نأمل بمواجهة تحديات تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة إلا من خلال تناول مسألة التطرف العنيف وتعزيز السلام والأمن.

وينبغي أن يكون ذلك مسؤولية أساسية لجميع الدول الأعضاء وكل المناطق.

إن المشاكل والتحديات التي يواجهها العالم اليوم تتطلب استجابة جماعية عالمية، وما من منظمة دولية أخرى تتمتع بالشرعية والقدرة على توحيد المجتمع الدولي في القضايا المشتركة لإيجاد حلول دائمة للتراعات وضمان السلام والتنمية المستدامين. ومعرفتنا بالأسباب الجذرية للتراع اليوم أكبر بكثير؛ فلدينا مجموعة أوسع من الأدوات المتاحة التي ينبغي استخدامها مع التركيز والتفاني من أجل تحقيق النتائج. والعمل معاً نحو عالم في سبيله إلى تحقيق السلم والأمن والتنمية هو مهمتنا، وهو التحدي الذي يواجهنا وفرصتنا، والجبل الأسود ملتزمة بالقيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الإعراب عن عميق تعازينا لحكومة فرنسا والشعب الفرنسي وأسر جميع الضحايا الذين فقدوا حياتهم في سلسلة من الهجمات الإرهابية في مواقع مختلفة، ومنها مطعم كمبودي – لو بتي كامبوج – في باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. والحكومة الملكية في كمبوديا والشعب الكمبودي وقد أصابتهما تلك الهجمات بالصدمة وعميق الحزن، تدينان تلك الجرائم النكراء بشدة ويحدوهما الأمل في أن يعاقب المجرمون أشد العقاب.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن هذا الموضوع الوثيق الصلة بالوقت الحاضر. وورقتكم المفاهيمية (S/2015/845، المرفق) تدفعنا للعمل من أجل الخروج بنتائج عملية وفاء بالتزاماتنا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي ستقودنا على الأرجح على الطريق المؤدي إلى الإنصاف في تقاسم المنافع والرعاية، وتلك لبنات البناء لصون السلم والأمن الدوليين. أمامنا طريق طويل وهناك حاجة إلى إجراءات صارمة.

ومن المؤسف أن تظل النزاعات المسلحة مستعرة تودي بحياة المقاتلين والمدنيين على السواء، بما في ذلك الأطفال في بعض أجزاء من العالم. والتطرف العنيف، الذي لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن، يقلص آمالنا. وربما نفهم الأسباب الجذرية للنزاع، ولكننا لا نقف متحدين بما فيه الكفاية لكي تتضافر جهودنا لمعالجتها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الأفكار الواردة في الورقة المفاهيمية، التي تشير عن حق إلى أن دائرة النزاع تنشأ من شعور المواطنين بالإهمال والتهميش والإقصاء ويعانون من سوء التغذية، وبالتالي قد يسقطون بسهولة في الفخاخ التي تضعها مجموعات التطرف العنيف والجريمة المنظمة والإرهاب. وتلك العوامل يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ التنمية.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي دوراً هاماً في إنهاء النزاعات على مستوى العالم، وإرساء مبادئ بناء السلام في العديد من المناطق. ونؤمن بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون شرطان أساسيان لتحقيق الاستقرار، ولا يمكن للمجتمعات أن تعمل في غيابهما، ناهيك عن أن تزدهر. وجميع الحكومات تحتاج إلى استقرار الحكم الرشيد وقابليته للتنبؤ لكي تزدهر. وتلك الشراكات على جميع مستويات الحكومة والمجتمع أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الأوسع لعام ٢٠٣٠.

وكبلد في مرحلة ما بعد النزاع، حققت كمبوديا السلام الكامل. وأحد الحلول التي يمكن أن تضمن السلام الطويل الأمد يتمثل في سياسة التراضي والخيارات المربحة لكل الأطراف التي تلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية. ومن خلال دروسها المستفادة، فإن تلك السياسة التي بدأها سمدك أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء كمبوديا، للقضاء على التنظيم السياسي والعسكري للخمير الحمر في ذلك الوقت – تشتمل على ثلاث نقاط رئيسية هي: تأمين بيئة آمنة للتعايش السلمي؛ وضمان فرص العمل لمن يبدون استعداداً للاندماج في المجتمع؛ والحفاظ على ممتلكات أولئك الذين انتقلوا إلى صف الحكومة. وعلى الرغم من تلك السياسة، ما زالت العدالة لم تتحقق بعد. وفي حالة كمبوديا، فإن مرتكبي الجرائم الجسيمة يمثلون أمام المحكمة المختلطة التي تتولى الحكومة الملكية في كمبوديا والأمم المتحدة تنسيق مهامها.

وفي سياق أوسع، يرى بلدي أن ثقافة السلام يجب أن تنمو وتزدهر في قلوب كل البشر، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. ويجب وضع تدابير لبناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، من خلال الآليات المتعددة الأطراف والإقليمية. وبالمثل، فإن

التوسط من أجل تحقيق مصالح جميع الفئات الاجتماعية – سواء كانوا فقراء أو يعانون من عدم التكافؤ أو ينتمون إلى أي جماعة عرقية – واعتماد المصالحة في عملية تتم خطوة بخطوة على مستويات متنوعة يضمن السلم والأمن الدائمين.

وفروع الأمم المتحدة لها دورها الخاص في إنشاء مجتمعات أكثر سلمية وأمناً. ومع ذلك، فقد أدت المصالح المتضاربة إلى تضاؤل القيمة الأساسية لكل كيان. وأرجو ألا نكون قد استنفدنا الجهود التي نبذلها لإنقاذ العالم برمته من الانزلاق إلى النزاع.

ختاماً، آمل أن توجه مناقشتنا اليوم رسالة جيدة للعالم الخارجي مفادها أن الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في مساعيها من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يجب أن نعمل من أجل ضمان الحريات الأساسية لكل البشر. يجب أن نعمل على تعزيز واحترام الكرامة الإنسانية والمعايير الدولية والمساواة والشمولية لجميع الدول والسكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد أذربيجان، أود أن أتقدم بأحر التعازي للأسر والشعوب والحكومات التي فقدت ضحايا في الهجمات الإرهابية الأخيرة.

وأذربيجان تؤيد البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

ضمان السلام والأمن والتنمية طموح مشترك كرسه ميثاق الأمم المتحدة، وجددنا التزامنا به رسمياً في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وهو أيضاً جزء أساسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) وينبغي أن يظل أولوية أساسية للتعاون الدولي. ومنظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مطالبة الآن بالتركيز كما لم يحدث من قبل على صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا البيان، نود التركيز على النزاعات التي طال أمدها ولم تحل، وآثارها على السلام والتنمية المستدامة، ودور المجلس في تسويتها.

اليوم، لا يزال العديد من النزاعات المسلحة في شتى أنحاء العالم محتدماً نتيجة لعوامل متعددة الأسباب فضلاً عن الأطراف الفاعلة والأسباب الجذرية. وحالات الاحتلال غير المشروع هي في الغالب أكثر النزاعات التي تستعصي على الحل. واستمرار تلك النزاعات يؤبد دوامة العنف ويقوض الاستقرار الإقليمي. وقد أسفرت بالفعل عن تدمير الأرواح والممتلكات، والنزوح الجماعي للسكان، وأزمة اللاجئين على مستوى المنطقة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة.

وتتطلب تلك الحالات اهتماماً جاداً وتصرفاً عاجلاً من مجلس الأمن. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز بشكل أساسي على تنفيذ قرارات المجلس وعلى التوسع في استخدام تدابير الإنفاذ، بما في ذلك الجزاءات الدبلوماسية والمالية والاقتصادية، للحيلولة دون استمرار الوضع الراهن ومكافحته. وتنفيذ قرارات المجلس أساسي لتعزيز دور المجلس وشرعيته في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز الثقة في قدرة الأمم المتحدة على النهوض بالسلام.

ويجب أن تستند كل الجهود الرامية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ولا بد من اتخاذ تدابير حازمة ومحددة الهدف لإنهاء الإفلات من العقاب على أفدح الجرائم داخل المجتمع الدولي وتقديم الجناة للعدالة.

ونزاع ناغورنو كراباغ بين أرمينيا وأذربيجان مثال سيء السمعة لحالة نزاع طال أمده. وعوضاً عن الانخراط بصدق في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، تواصل أرمينيا عدوانها العسكري ضد أذربيجان. مع ذلك، وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي تؤكد مجدداً على سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وسيادتها، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ وتعترف بواقع الغزو وتدينه، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية.

وللأسف، لم تنفذ تلك القرارات بعد. وفي غضون ذلك، تعمل السلطة القائمة بالاحتلال على ترسيخ الوضع الراهن وتواصل ممارساتها غير القانونية. وتشمل تلك الممارسات – ولكن لا تقتصر على – الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين على طول خط التماس، والانتهاكات الممنهجة لنظام وقف إطلاق النار، والتغييرات الديموغرافية القسرية لمنع السكان الأذربيجانيين المشردين من ممارسة حقهم في العودة، وإنشاء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

أن أذربيجان مهتمة بإيجاد أسرع حل ممكن للصراع، لكنه لا يمكن حله إلا على أساس الاحترام التام لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وكلما بكرت أرمينيا في سحب قواتها من الأراضي، كلما تمكنا بشكل أسرع من التعبئة الكاملة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن صون السلم والأمن الدوليين أمر محوري للمنظمة، ولا سيما لمجلس الأمن. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للمجلس في حل النزاعات القائمة ومنع المشاكل المحتملة، وهذا هو السبيل الوحيد الذي ينبغي له الإسهام من خلاله في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، بالنيابة عن وفد أذربيجان، أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مناقشة اليوم تضمنت العديد من المتكلمين الذين ناقشوا العديد من الأشياء المختلفة، و لم يعمل ذلك سوى على تعزيز اقتناعنا بأن مجلس الأمن ليس المكان المناسب للنظر في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، حاولت بعض الوفود، بمثابرة تستحق توظيفها لهدف أفضل، استخدام منبر المجلس للإعراب عن آراء لا علاقة لها بمناقشة اليوم من أجل الترويج لبرامجها الوطنية، وبصورة خاصة الوفد الأوكراني. وإذا أريد لموضوع الصراع في دونباس أن يثار، فتجدر الإشارة إلى الإنقلاب على الدولة في عام ٢٠١٤، الذي تحقق بدعم من عدد من الدول الغربية، وبدأ بحمام دماء في كييف، وبعد ذلك في أجزاء أخرى من البلد أيضا. وأود أن أوصي الوفد الأوكراني الذي سيتبوّأ مقعدا في مجلس الأمن العام المقبل، بأن يتعلم أن يقتصر على الموضوع قيد النظر، وألا يصبغ المسألة نفسها بصبغة سياسية في كل مرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت عدة وفود أخرى الكلمة للإدلاء ببيانات إضافية. وأعتزم الموافقة على طلباتها. ومع ذلك، أود أن أذكر جميع الوفود التي ليست أعضاء في المجلس بأن تقتصر على بيان إضافي واحد فقط.

أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. بعد الاستماع إلى البيان الذي أدلى به الوفد الأذربيجاني، يصل المرءُ إلى استنتاج بسيط جدا. لقد حولت

أذربيجان كراهية الأرمن إلى دعاية حكومية على مستوى يتجاوز كثيرا إحداث الضرر. وقد أعربت المؤسسات الدولية والحكومية الدولية المتخصصة في مكافحة العنصرية عن ذلك التقييم المقلق. وأشار المتكلم ممثل أذربيجان إلى أربع قرارات لمجلس الأمن عمرها ٢٠ عاما تقريبا. وفي الوقت نفسه، لا تزال أذربيجان تعيد تفسير تلك القرارات، التي كان شرطها الأساسي هو الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. إن أذربيجان لم تخفق في الامتثال لذلك الشرط فحسب، بل أيضا كثفت عدوانها وعمليتها العسكرية ضد أرمينيا في ناغورنو كاراباخ، مستخدمة المرتزقة الذين يرتبطون على نحو وثيق بتنظيمات إرهابية سيئة السمعة.

وبصرف النظر عن موقف أذربيجان الذي يهدف إلى تحويل الأنظار، فإن أرمينيا ستواصل بذل الجهود من أجل تسوية نزاع ناغورنو كاراباخ بالوسائل السلمية حصرا، على أساس المقاصد والمبادئ والقواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل الاتحاد الروسي على توصياته، وآمل أن يرى أحدنا الآخر بشكل أكثر تواترا حول هذه الطاولة في السنة المقبلة.

أود أولا أن أقول إن بياننا يتوافق تماما مع الورقة المفاهيمية التي تم توزيعها قبل الجلسة (S/2015/845، المرفق)، ومع الموضوع قيد المناقشة. ولدي أيضا توصية قصيرة جدا للوفد الروسي. وبالنسبة لنا، إن أحد الأهداف الرئيسية ليس هو مجرد التجمع هنا لمناقشة المشاكل؛ وإنما أيضا لحل تلك المشاكل، ولكي نفعل ذلك، علينا أولا أن نمتثل لقرارات مجلس الأمن. وأود أن أذكر الممثل الروسي بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وإنني آمل حقا أن يتمكن وفده من البدء بالامتثال لأحكامه ويبذل كل جهد ممكن لتنفيذ بنود اتفاقات مينسك كذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصبح من سمات السياسة الأرمينية أن تكيل الاتهامات للبلد الذي تواصل احتلال أراضيه، وذبح المدنيين من مواطنيه بوحشية، وهي مستمرة في القتل بشكل يومي. ومن المؤسف أن المنبر الذي يوفره مجلس الأمن تمت إساءة استخدامه مرة أخرى بغرض نشر الأكاذيب. إن حجج الجانب الأرمني تثير الدهشة للغاية، وهي تُقَدَّمُ في مجلس الأمن، في نفس القاعة التي تم فيها اتخاذ قرارات أربعة أعادت التأكيد على سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك ناغورني كاراباخ، واعترفت بوقوع الغزو وأدانته، وطالبت بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية المحتلة.

ولكي أنعش ذاكرة الممثل الأرميني، تجدر الإشارة إلى أن الجانب الأرميني هو من رفض الجدول الزمني لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن حكومة أرمينيا تواصل إنكار ضلوعها ودورها في الصراع، فإنها قد أكدت علنا ملكيتها لإقليم ناغورني كاراباخ من جمهورية أذربيجان، وتمارس سيطرة فعلية عليه. وادعت أرمينيا في استراتيجيتها للأمن القومي الصادرة في عام ٢٠٠٧، بأنها تضطلع بدور حامية أمن ناغورنو – كاراباخ. بيد أنه لم يقدَّم أي تفسير عن كيفية انسجام تلك الضمانات، التي تؤثر على جزءا من أراضي أذربيجان، مع القانون الدولي.

والكيان الذي تحاول أرمينيا تقديمه على أنه مستقل، جمهورية ناغورنو – كاراباخ، فلا يعدو كونه نظام احتلال تحت السيطرة المباشرة لحكومة أرمينيا. فجميع الوجوه البارزة للنظام العميل الذي أنشأته أرمينيا بصورة غير قانونية في منطقة ناغورنو –

كاراباخ المحتلة من أذربيجان هم في الواقع ممثلين للنظام السياسي لأرمينيا. ولقد استهل سيرج سركسيان الرئيس الحالي لأرمينيا مسيرته المهنية بترأس لجنة قوات الدفاع الذاتي الانفصالية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، ثم ترك هذا المنصب عام ١٩٩٣ لشغل منصب وزير الدفاع في أرمينيا. وكان سلفه روبرت كوتشاريان أول من يسمى برئيس نظام الاحتلال، في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. ثم انتقل إلى أرمينيا وأصبح رئيسا للوزراء، ثم رئيسا لأرمينيا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨.

وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قام سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، بالموافقة رسميا على التداول بين نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية أرمينيا وما يُسمى بوزير دفاع النظام الانفصالي. لا توجد تعليقات إضافية ضرورية لتوضيح منطق القيادة الأرمينية وموقفها بشأن مسألة حماية المدنيين والتسوية السلمية للصراعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى الإيجاز. أتفق مع زميلي الأوكراني على أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي إيجاد حلول للمشاكل، مهما بدت معقدة.

وهكذا، فإن اتفاقات مينسك، كما أكِّدَ في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، تمثل بالفعل صيغة تساعد على التوصل إلى حل. والمسألة الرئيسية هي ضمان تنفيذها بمجملها، لا بصورة انتقائية، وبدون انتقاء واختيار الأحكام التي تروق لطرف واحد وحسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الجميع على المشاركة في هذه المناقشة الثرية للغاية وعلى صبرهم، والمترجمين الشفويين على العمل الذي قاموا به اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.